



المدخل

إلى سنن الإمام ابن ماجه

رحمه الله تعالى (٢٠٩ - ٢٧٣هـ)

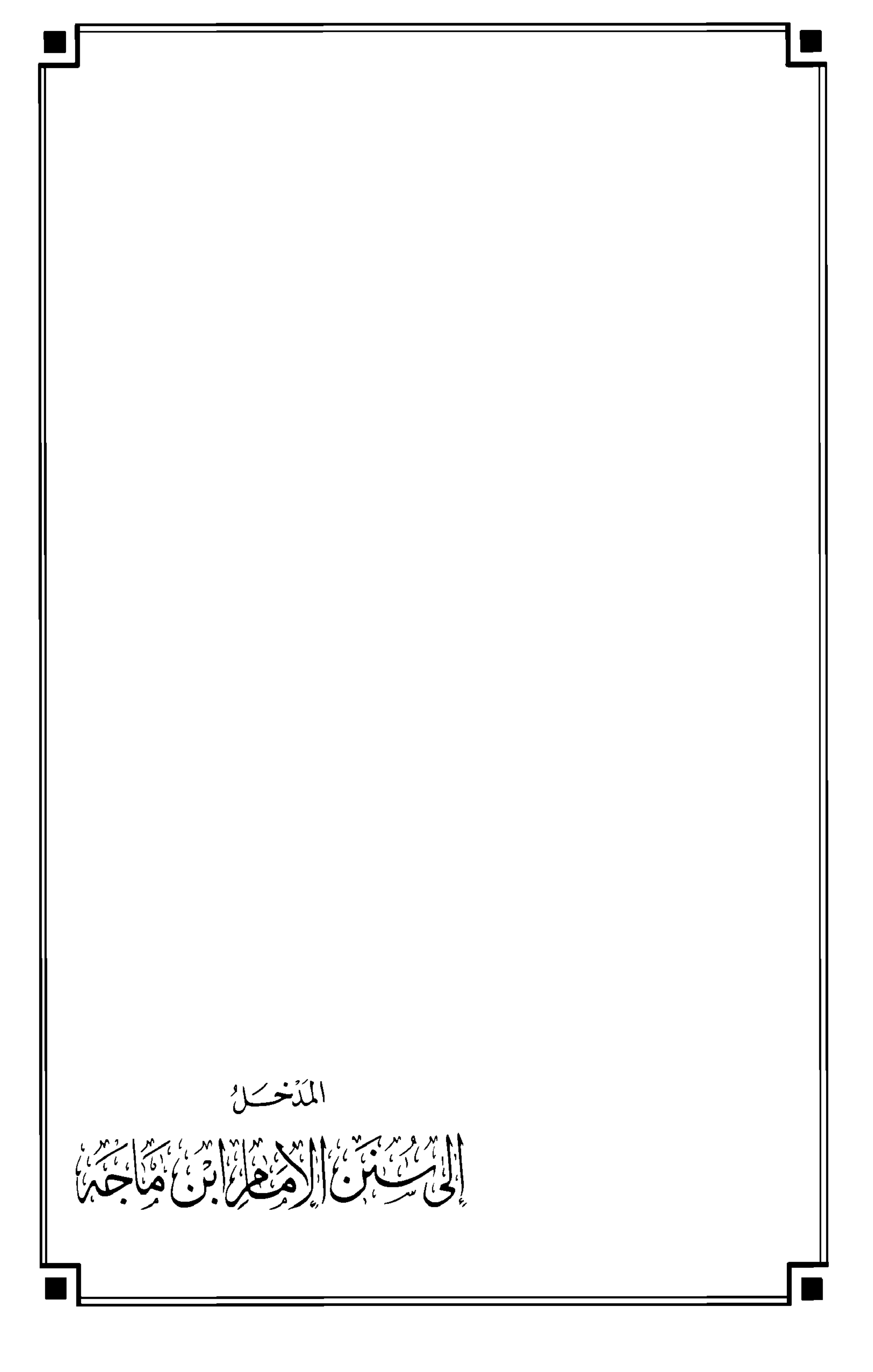
تأليف

د. نور الدين بن عبد السلام مسيعي

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م



المدخل

إلى سنن الإمام ابن ماجه

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م
الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الطبعة الثالثة : ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٣)

الرؤية: الريادة عالميًا في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد









المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه

رحمه الله تعالى (٢٠٩ - ٢٧٣هـ)

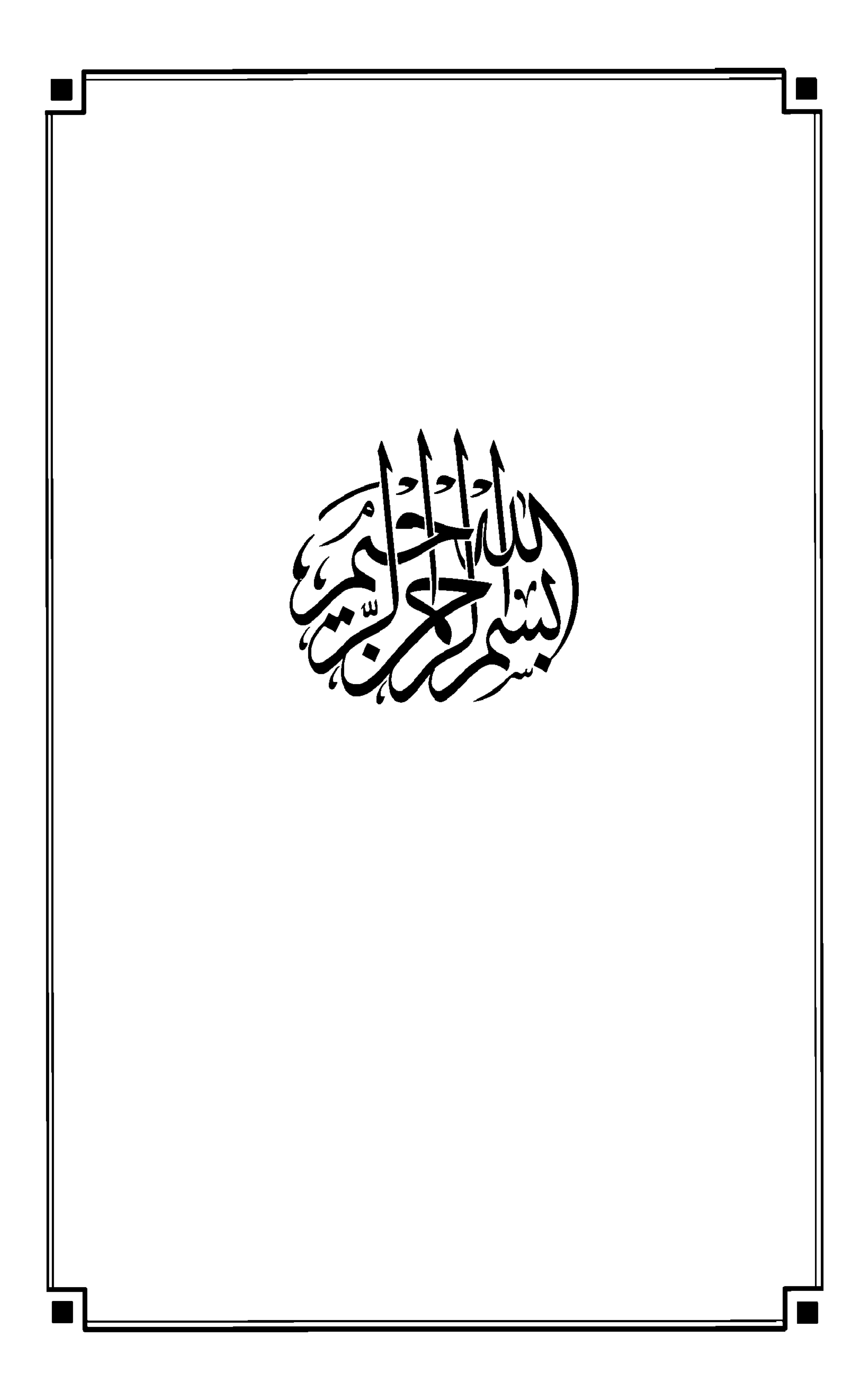
تأليف

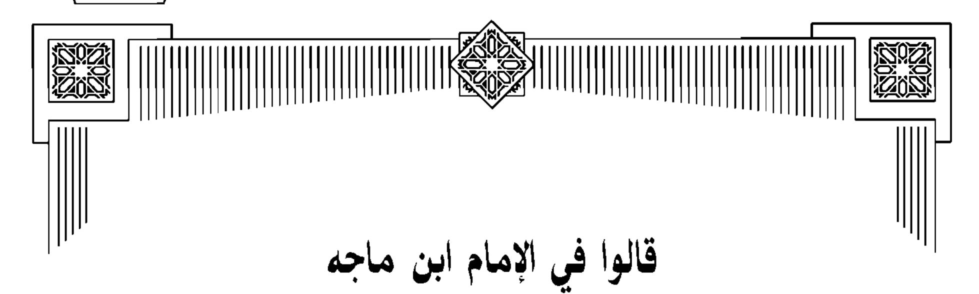
د. نور الدين بن عبد السلام مسعي

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا في الإمام ابن ماجه

ـ قال الإمام أبو يعلى الخليليُّ: «ثقةٌ كبيرٌ، متّفقٌ عليه، محتجٌّ به، له معرفةٌ بالحديث وحفظٌ».

وقال أيضًا: «عالمٌ بهذا الشّأن، ورعٌ، مكثرٌ، صاحبُ تصانيف».

ـ وقال الحافظ عبد الكريم الرّافعيُّ: «وهو إمامٌ من أئمّة المسلمين، كبيرٌ، متقنٌ، مقبولٌ بالاتّفاق».

ـ وقال العلامة ابنُ خِلّكان: «الحافظ المشهور، مصنِّف كتاب (السنن) في الحديث، كان إمامًا في الحديث، عارفًا بعلومه وجميع ما يتعلّق به».

ـ وقال الحافظ ابنُ الأثير: «وكان عاقلًا، إمامًا، عالمًا».

ـ وقال الإمام الذهبيُّ: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسّر».

وقال أيضًا: «كان ابنُ ماجه حافظًا، ناقدًا، صادقًا، واسعَ العلم».

ـ وقال الحافظ ابنُ كثير: «صاحبُ كتاب السُّنن المشهورة، وهي دالّةٌ على عملِه وعلمِه، وتبحُّرِه واطّلاعِه، واتّباعِه للسُّنّة في الأصول والفروع».

ـ وقال الحافظ ابنُ ناصر الدِّين الدِّمشقيُّ: «أحدُ الأئمّةِ الأعلام، وصاحبُ (السنن) أحدِ كتبِ الإسلام، حافظٌ، ثقةٌ، كبيرٌ».

وقال في (بديعة البيان):

ابـنُ يزيـدَ مـاجـةَ القَـزْوِينِي   راوٍ جَـلَا عـوارِفَ الـفُـنـونِ



وقالوا في «سنن الإمام ابن ماجه»

ـ قال الحافظُ أبو الفضل ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالرّيّ، وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِسْتان، ومَازِنْدِران، وطَبَرِسْتان شأنٌ عظيمٌ؛ عليه اعتمادُهم، وله عندهم طرقٌ كثيرةٌ، وقد ذكر له في تاريخ قزوين ما يَعرِف به الجاهلُ قدرَه، ومنزلتَه».

ـ وقال الحافظ عبدالكريم الرّافعيُّ: «ويُقرن سننُه بالصّحيحين، وسنن أبي داود، والنَّسائيّ، وجامع التِّرمذيّ، وسمعت والدي ﷺ يقول: عُرِض كتابُ السُّنن لابن ماجه على أبي زرعة الرّازيّ فاستحسنه».

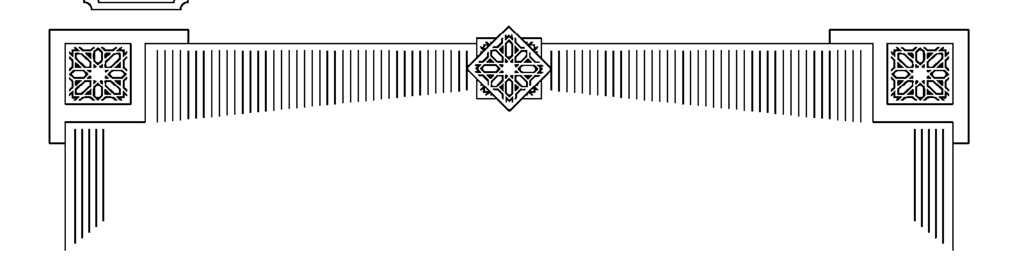
ـ وقال الإمام ابن دقيق العيد: «الكتابُ كتابٌ حسنٌ، كثيرُ الفائدةِ، لهُ إعانةٌ على معرفةِ أحاديثِ الأبوابِ لمن يقصدُها».

ـ وقال الإمام الذّهبيُّ: «سننُ أبي عبدالله كتابٌ حسنٌ؛ لولا ما كدّره من أحاديثَ واهيةٍ ليست بالكثيرة».

ـ وقال الحافظ ابنُ كثيرٍ: «وهو كتابٌ مفيدٌ، قويُّ التّبويب في الفقه».

ـ وقال الحافظ ابنُ حجرٍ: «وكتابُه في السُّنن جامعٌ جيّدٌ، كثيرُ الأبوابِ والغرائبِ».

ـ وقال العلّامة صِدِّيق حسن خان: «وفي الواقع: الذي فيه من حسن التَّرْتيب، وسردِ الأحاديثِ بالاختصارِ من غير تَكْرارٍ، ليس في أحد من الكتب».



مقدمة المؤلف

إنّ الحمدَ لله؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، مَن يهده الله فلا مضِلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهَدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمدًا عبدُه ورسوله ﷺ.

أمّا بعد: فهذه رسالةٌ مختصرةٌ؛ كتبتُها لتكون مدخلًا إلى «سنن الإمام ابن ماجه»؛ ترجمتُ فيها للإمامِ، وذكرتُ بعضَ أقوالِ أهلِ العلمِ في الثناءِ عليه، وتكلّمتُ عن رِحلاتِه، وشيوخِه، وتلاميذِه، وسائرِ ما يتعلّقُ بحياته العلميّة.

ثم عرَّفتُ فيها بـ«كتاب السنن»، وبيَّنتُ مكانتَه بين الكتبِ السّتّةِ، وحكمَ زوائدِه عليها، وما امتازَ به من خصائصَ رشَّحته ليكون السادس من الكتبِ الستّةِ دون غيره من مصنَّفاتِ السّنّةِ النّبويّةِ، كما ذكرتُ طرفًا من الصناعةِ الحديثيَّةِ في هذا الكتاب، وأشرتُ إلى وجوه العنايةِ به عند العلماءِ قديمًا وحديثًا.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنيّة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بدولة الكويت لخدمة طُلَّاب الحديث النبويِّ الشريف، وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءةِ وسماعِ «سنن الإمام ابن ماجه»؛ وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السّبعة»، الذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة ـ ممثّلًا

بمكتب الشؤون الفنيّة ـ على المضيِّ فيه.

ولعلَّ قارئ هذا المدخل يَلحظُ قلَّةَ المادّةِ العلميّةِ، وغموضَ بعض الجوانب؛ خاصةً فيما يتعلّق بحياة الإمام ابن ماجه الشخصيَّة؛ وليس هذا راجعًا إلى قصورٍ في البحثِ حول هذا الإمام رَحِمَهُ اللهُ وكتابِه، وإنما مردُّ ذلك إلى أنّ المصادرَ لم تُسعِف بشيءٍ ممّا يتعلّق بتلك الجوانب المشارِ إليها، وغيرِها، وقد صرَّحَ بهذه المشكلة التي تعترض الباحثَ حول الإمام ابن ماجه وكتابِه غيرُ واحد من الباحثين، ومنهم الشيخُ محمّد مصطفى الأعظمي في تقدمته لـ«سنن ابن ماجه».

وإذا عرفَ القارئُ الكريمُ هذه الحقيقة، واستصحبَ معها قِصرَ المدّة التي كُتِب فيها هذا المدخل: عذرَ أخاه الباحثَ المقصِّر، وتمثَّلَ بقول الشّاعِر [الرّجز]:

وإن تجدْ عيبًا فسُدَّ الخلَلَا   فجَلَّ مَن لا عَيْبَ فيه وعَلَا

والله أعلم

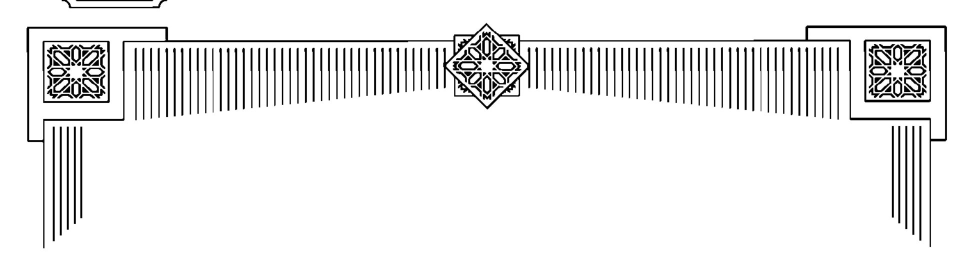
وصلّى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم.

أبو عبد الرّحمن

نورُ الدِّين بنُ عبدِ السّلام بنِ إبراهيم مَشْعي

الكويت في: ١٤٢٩/٣/٢٢هـ

الموافق: ٢٠٠٨/٣/٣٠م



خطة المدخل

جعلتُ هذا المدخلَ في مقدّمةٍ، وفصلين، وخاتمةٍ:

* **المقدّمة**: وفيها سبب تأليف الكتاب.

* **الفصل الأوّل: حياة الإمام ابن ماجه، وفيه تسعة مباحث:**

المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: بلده «قزوين».

المبحث الثالث: مولده ونشأته.

المبحث الرابع: طلبه للحديث ورِحلاته.

المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.

المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.

المبحث السابع: مؤلفات الإمام ابن ماجه.

المبحث الثامن: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه.

المبحث التاسع: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* **الفصل الثّاني: سنن الإمام ابن ماجه، وفيه عشرة مباحث:**

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه.

المبحث الثاني: رواته.

المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان.

المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.

المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في (سننه).

المبحث السابع: مرتبته بين كتب السّنّة، وأسباب نزول مرتبته.

المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده، وعددها.

المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.

* **الخاتمة**: وفيها أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها.

الفصل الأول
حياة الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه تسعة مباحث:

* المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.
* المبحث الثاني: بلده «قزوين».
* المبحث الثالث: مولده ونشأته.
* المبحث الرابع: طلبه للحديث ورِحلاته.
* المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.
* المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.
* المبحث السابع: مؤلّفات الإمام ابن ماجه.
* المبحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
* المبحث التاسع: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



المبحث الأول

اسمُه وكنيتُه ونسبُه ونسبتُه[١]

هو الإمام الحافظ: محمّد بن يزيد الرَّبَعي مَوْلاهم، أبو عبد الله ابن ماجَه القَزْوِينيّ[٢].

وماجَه: بفتح الميم والجيم، بينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، لقب يزيد، وقيل: لقب جدِّه، وقيل: اسم أمِّه، والأوّل أصحّ، وهو بالتخفيف اسم فارسيّ[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥٦/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢)، (المنتظم) لابن الجوزيّ (٥/ ٩٠)، (التدوين في أخبار قزوين) للرّافعيّ (٢/ ٤٩ ـ ٥٠)، (التقييد) لابن نُقْطة (٢/ ١٢١.١١٩)، (وفيات الأعيان) لابن خِلِّكان (٤/ ٢٧٩)، (تهذيب الكمال) للمِزِّيّ (٢٧/ ٤٠ ـ ٤١)، (طبقات علماء الحديث) لابن عبد الهادي (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، (تذهيب التهذيب) (٤/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٧ ـ ٢٨١)؛ ثلاثتُها للذّهبيّ، (الوافي بالوفيات) للصفدي (٥/ ١٤٤)، (مرآة الجنان) لليافعي (٢/ ١٨٨)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١١/ ٥٢)، (تهذيب التهذيب) لابن حجر (٩/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩)، (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي (٣/ ٧٠)، (شذرات الذهب) لابن العماد (٢/ ١٦٢)، (طبقات المفسرين) للداوديّ (٣٥ ـ ٣٦).

(٢) انظر: (التدوين) (٢/ ٤٩)، (تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٧)، (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨).

(٣) انظر: (التدوين) (٢/ ٤٩)، (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨)، (تاج العروس) للزبيدي (٦/ ٢٢١) (موج).

فائدة: نقل ابن ماكولا في (الإكمال) (٧/ ١٥٤) عن أبي الفضل المراغي أنّ (ابن ماجه) بتشديد الجيم، وهو خلاف المشهور الذي اتّفقت عليه كتب التراجم، =

والرَّبَعي: بفتح الرّاء والباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها العين المهملة، هذه النّسبة إلى ربيعة بن نِزار، وقلّما يستعمل ذلك؛ لأنّ ربيعة بن نزار شعب واسع، فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ؛ استُغنِي بالنَّسَب إليها عن النَّسَب إلى ربيعة، ويقال الرّبعي أيضًا لمن ينتسب إلى ربيعة الأزْد[(١)].

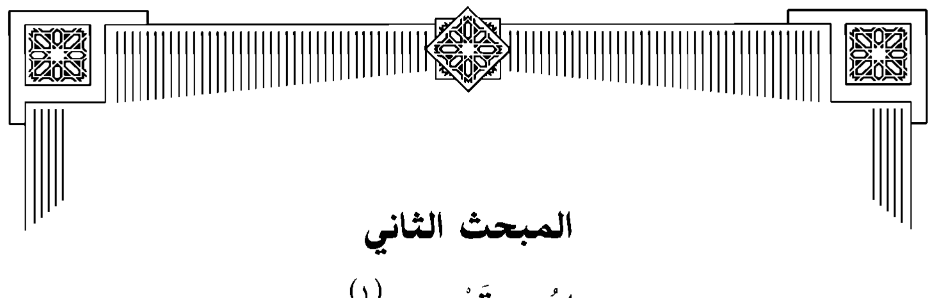
وابن ماجه لا يُدرى إلى أيِّ هذه القبائل أو البطون ينتسب؛ كما ذكر ابنُ خِلِّكان[(٢)].

والقَزْوِينِي: بفتح القاف وسكون الزاي، وكسر الواو، وسكون الياء المثنّاة من تحتها، وبعدها نون؛ هذه النِّسبة إلى قَزْوين، وهو بلده الذي سيأتي التعريف به.

= كما اختلف المتأخرون في (الهاء) من (ماجه)؛ هل هي تاء أو هاء؟ وقد ذكر الخلاف في ذلك، وذهب إلى تصحيح الوجهين: محمد فؤاد عبد الباقي في (خاتمة سنن ابن ماجه) (٢/ ١٥٢٠ ـ ١٥٢٣)، وما ذهب إليه خلاف الصّحيح الذي نصَّ عليه العلماء؛ فقد قال العلّامة المعلميُّ في (مقدمة الإكمال) (١/ ٦٠): «وثَمَّ أربعةُ أسماء صرّح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفًا ووصلًا، وهي: (ماجه ـ داسه ـ منده ـ سِيدَه)...». والله أعلم.

(١) (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٤٣) باختصار.

(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).



المبحث الثاني

بلدُه «قَزْوين»[١]

قزوين: مدينةٌ مشهورةٌ حسنةٌ، تقع على نحو تسعين ميلًا (٨٤٠، ١٥٤ كم تقريبًا) شمال غربي مدينة (طِهْران)[٢]، على سفوح جبال البرز بإيران.

وقد كانت منذ أقدم الأزمنة موضعًا جليلًا؛ تحرس الدروب المخترقة إقليم (طبرستان)، وتؤدي إلى شطآن بحر قزوين، وأوّل من استحدثها سابور ذو الأكتاف، وبقيت معقلًا لأساورة الفرس والدَّيلم، إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية؛ ففتحت في خلافة عثمان بن عفان ﵁، وكان الصحابيُّ الجليلُ البراء بن عازب ﵁ أوَّلَ والٍ عليها، وذلك سنة أربع وعشرين من الهجرة (٢٤هـ).

ومنذ ذلك الحين دخلها الإسلام واستوطنها الفاتحون العرب، وتسرّب إليها اللّسان العربي، وما كاد يطلُّ القرن الثّالث الهجريّ حتّى اكتسبت قزوين شهرة كبيرة في علم الحديث، وبرز فيها عدد كبير من المحدّثين، مثل: الحافظ علي بن محمّد الطَّنافِسيّ (٢٣٣هـ)، وعمرو بن

---

(١) انظر: (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للإدريسي (٢/ ٦٧٨)، (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٤/ ٣٤٢)، (بلدان الخلافة الشرقية) لكي لسترنج (ص/ ٢٥٣)، (موسوعة المدن العربية والإسلامية) ليحيى شامي (ص/ ٢٧٥).

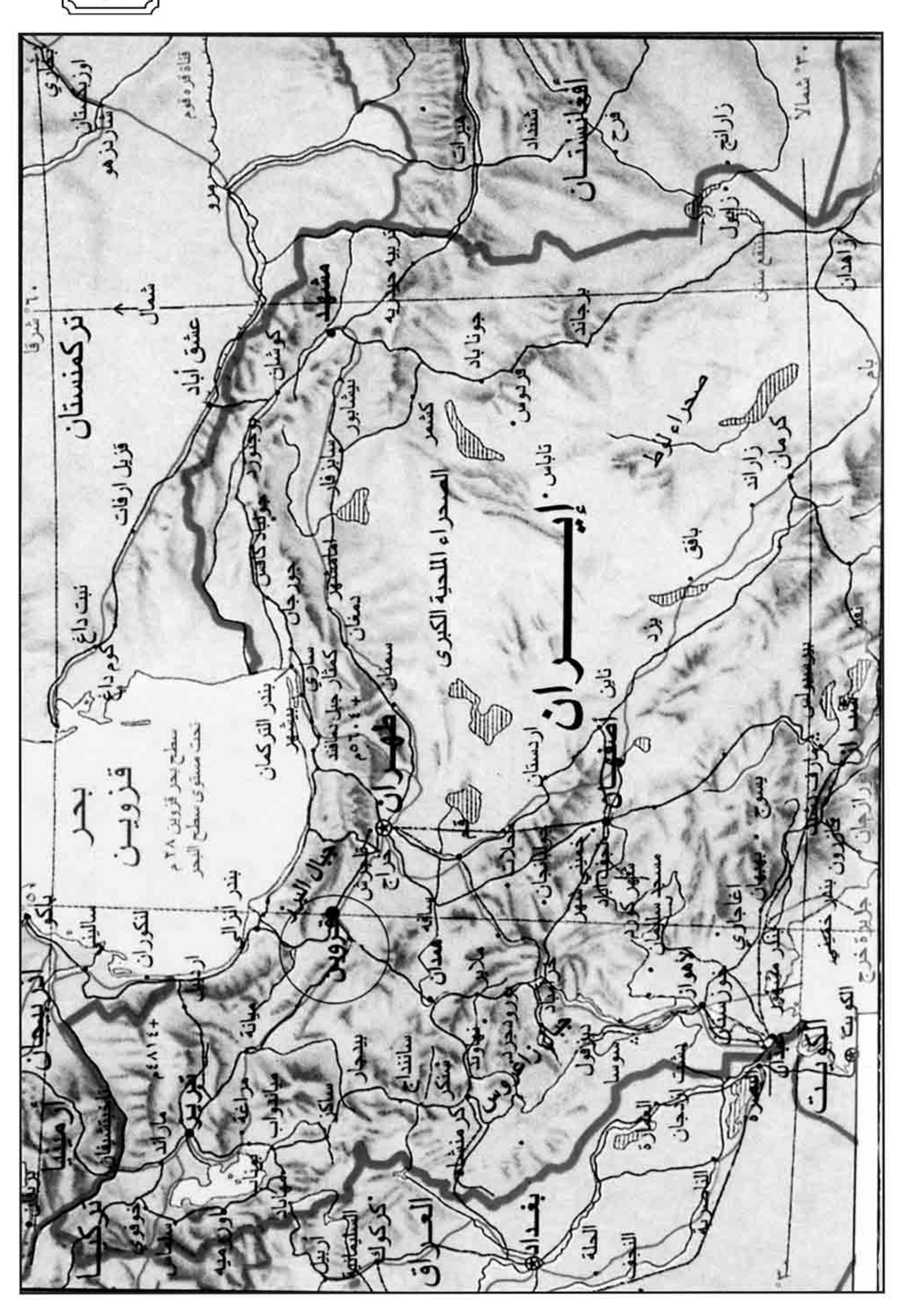
(٢) (طِهْران) بالطاء؛ هذا هو المشهور فيها، وأصلُها: (تِهْران)؛ لأنّها عجميّة، وليست الطّاء من حروف الأعاجم، والله أعلم. انظر: (معجم البلدان) (٤/ ٣٥١).

رافع البجلي (٢٣٧هـ)، وهارون بن موسى التّميمي (٢٤٨هـ)؛ فصارت بذلك ـ كما قال ابنُ خِلِّكان ـ «من أشهر مدن عراق العجم، وخرج منها جماعة من العلماء المعتبرين»[١].

وقد بلغ من مكانة قزوين واتّساع الحركة العلمية فيها: أن خصّها بعض أبنائها بالتأريخ لها، والترجمة لأعيانها وعلمائها، ومن أشهر هذه الكتب: (التدوين في أخبار قزوين) للحافظ عبد الكريم بن محمّد الرافعي القزويني (٦٢٢هـ).

قال ياقوتُ الحَمَويُّ: «وقد روى المحدّثون في فضائل قزوين أخبارًا لا تصحّ عند الحفّاظ النّقاد؛ تتضمّن الحثّ على المقام بها؛ لكونها من الثّغور، وما أشبه ذلك»[٢].

(١) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).
(٢) انظر: (معجم البلدان) (٤/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).



خريطة توضح موقع (قزوين)



المبحث الثالث

مولدُه ونشأتُه

وُلد الإمام ابنُ ماجَه سنةَ تسعٍ ومائتينِ للهجرة، في مدينة قزوين، وقد ذكر ابنُ طاهر أنّه رأى له تاريخًا، وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس: «سمعته يقول: ولدتُ سنة تسع»[١] يعني: ومائتين.

ولم تسعفِ المصادرُ بشيء ممّا يتعلّق بأسرته إلّا ما ذُكر عن ابنه الذي يكتني به، وعن أخويه[٢] اللَّذَيْن تولّيا دفنه مع ابنه؛ كما سيأتي.

ولا يخفى أنّه ما كان لابن ماجه أن يبرِّز في العلم، ويصبح إمامًا فيه إلا لأنّه نشأ في وَسَطٍ علميٍّ، وتربّى في أكناف أسرة صالحة، غرست في نفسه حبّ العلم الشرعي عمومًا، وعلم الحديث خصوصًا؛ فدفعت به صغيرًا ـ كما هي العادة ـ إلى الكتّاب لحفظ القرآن الكريم، وتعلّم الضروريِّ من علوم الدّين، ثم الجلوس ـ بعد ذلك ـ في حلقات المحدّثين التي غصّت بها مساجد قزوين، وإنْ كنّا لا نعلم متى بدأ بدراسة الحديث على وجه التّأكيد، لكنّا نعرف أنّ من كبار مشايخه الّذين تلقّى عنهم العلم عليَّ بن محمّد الطَّنافسيَّ؛ المتوفّى سنة (٢٣٣هـ)، وكان ابنُ ماجه إذ ذاك في الرابعة والعشرين من عمره، وقد أكثر عنه؛ كما ذكر

(١) انظر: (التقييد) (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤١).

(٢) وذكر له الذهبي في (السير) (١٣/ ٢٧٩) أخًا ثالثًا سمّاه «الحسن بن يزيد ابن ماجه»، والله أعلم.

الذّهبي[١]؛ ممّا يدلّ على أنّه لازمه مدّةً طويلةً؛ فلذا نرجِّح أنه بدأ بدراسة الحديث في بداية شبابه؛ ما بين الخامسة عشرة، والعشرين من عمره؛ كما كانت العادةُ في ذلك العصر[٢].

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٧). وانظر لمعرفة من سمع منه بـ(قزوين): كتاب (التدوين) (٢/ ٤٩).

(٢) انظر: (مقدمة سنن ابن ماجه) لمحمد مصطفى الأعظمي (١/ ١٥).



المبحث الرابع

طلبُه للحديث ورِحلاتُه

سبق أنْ ذكرتُ أنّ الإمام ابنَ ماجه بدأ طلبه للحديث ـ على الرّاجح ـ فيما بين الخامسة عشرة والعشرين من عمره، وأنّه بدأ ـ أوّلًا ـ بالأخذ عن علماء بلده؛ كما هي عادة أهل الحديث في ذاك العصر، وكما أوصى بذلك أئمّة الحديث؛ فقد روى الخطيب عن أبي الفضل صالح بن أحمد بن محمّد التّميميّ الحافظ (٣٨٤هـ) أنّه قال: «وينبغي لطالب الحديث ومن عُنِي به أن يبدأ بكَتْبِ حديثِ بلدِه، ومعرفةِ أهلِه منهم، وتفهُّمِه وضبطِهِ، حتّى يعلمَ صحيحَها وسقيمَها، ويعرفَ أهلَ التّحديثِ بها وأحوالِهِم، معرفةً تامّةً؛ إذا كان في بلدِه علمٌ وعلماءُ قديمًا وحديثاً، ثمّ يشتغل بعدُ بحديث البلدان، والرِّحْلة فيه»[1].

ومن هنا لم يكتفِ الإمام ابن ماجه بما حصّله في بلده؛ بل رحل إلى الأقاليم المختلفة، والمراكز العلميّة القريبة والبعيدة؛ لكتب الحديث وجمعه، والأخذ عن علماء الحديث وأئمّته، وكانت بداية رحلته بعد الثلاثين ومائتين، وهو في الثانية والعشرين من عمره، قال الخَزْرَجيُّ: «وإنّما رحل ابنُ ماجه بعد الثلاثين»[2].

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) (٢/ ٢٢٤).

(٢) (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (١/ ٣٤).

تنبيه: ذهب الدكتور/ حاتم العوني في (دراسة منهجيّة لسنن النّسائي وابن ماجه) إلى أنّ الإمام ابن ماجه رحل وعمره أقلّ من عشرين سنة، أو أقلّ من ثماني عشرة سنة؛ =

وقد كان رَحِمَهُ اللهُ من الأئمّة الرّحالين الذين توسّعوا في الرّحلة وأكثروا منها؛ حتّى قال عنه الإمام المزّيُّ: «ذو التّصانيف النّافعة، والرّحلة الواسعة»(١).

ومن المدن التي ذكروا أنه رحل إليها: خراسان، والرّيّ، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والشام، ومكة، والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار(٢).

وقد أتاحت له هذه الرِّحلاتُ اللِّقاءَ بعدد من الشيوخ في كلِّ قطر، وفي كل بلد ارتحل إليه، وفيما يلي ذكرٌ لأشهر الأمصار التي دخلها، وأشهر من أخذ عنهم من محدّثيها(٣):

١ـ مكة: سمع بها: محمّد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنيّ (٢٤٣هـ)، وأبا مروان محمّد بن عثمان العثمانيّ (٢٤١هـ)، وهَدِيّة بن عبد الوهاب المروزيّ (٢٤١هـ)، وغيرهم.

٢ـ المدينة: سمع بها: إبراهيم بن المنذر الحِزَامي (٢٣٦هـ)، وأحمد ابن أبي بكر الزُّهْري (٢٤٢هـ).

٣ـ مصر: سمع بها: يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤هـ)، وعيسى بن حمّاد زُغْبَة (٢٤٨هـ)، وأحمد بن عمرو بن السَّرْح (٢٥٠هـ)، وحَرْمَلة بن

= بناء على أنّ من مشايخه من أهل مكّة من توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين؛ فتكون رحلته إليه قبل وفاته بسنة أو سنتين. وهذا الاستنتاج فيه نظرٌ؛ لأنّ ابن ماجه ولد سنة تسع ومائتين، وإدراكه لمن توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين قبل وفاته بسنة أو سنتين؛ تجعله يكون حينها ابنَ ستٍّ وعشرين سنة، أو سبع وعشرين، لا ابن ثماني عشرة سنة، والله أعلم.

(١) (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤٠).

(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩)، (تهذيب التهذيب) (٣/ ٧٣٧).

(٣) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧٠)، (التدوين) (٢/ ٤٩)، (التقييد) (١/ ١١٩ ـ ١٢١)، (تكملة الإكمال) لمحمد بن عبد الغنيّ البغداديّ (٤/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤).

يحيى (٢٤٣هـ)، ومحمّد بن رُمْح (٢٤٢هـ)، وغيرهم.

٤ـ **دمشق**: سمع بها: هشام بن عمّار (٢٤٥هـ)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيمًا (٢٤٥هـ)، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان (٢٤٢هـ)، وأحمد بن أبي الحَوَاريّ (٢٤٦هـ)، وغيرهم.

٥ـ **حمص**: سمع بها: محمّد بن مصفّى (٢٤٦هـ)، وهشام بن عبد الملك اليزني (٢٥١هـ)، وغيرهما.

٦ـ **الكوفة**: سمع بها: أبا كريب محمّد بن العلاء (٢٤٧هـ)، وهنّاد بن السري (٢٤٣هـ)، وأبا بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، ومحمّد بن عبد الله بن نمير (٢٣٤هـ)، وغيرهم.

٧ـ **البصرة**: سمع بها: محمّد بن بشار بندار (٢٥٢هـ)، ونصر بن علي (٢٥١هـ)، وأحمد بن عَبْدَة (٢٤٥هـ)، وعباس بن عبد العظيم العنبري (٢٤٦هـ).

٨ـ **بغداد**: سمع بها: أبا خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ)، وهارون ابن عبد الله الحمّال (٢٤٣هـ)، وأبا ثور إبراهيم بن خالد الفقيه (٢٤٠هـ)، في آخرين.

٩ـ **الرَّيّ**[١]: سمع بها: محمّد بن حميد (٢٨٢هـ)، وغيره.

١٠ـ **نيسابور**[٢]: سمع بها: محمّد بن يحيى الذّهلي (٢٥٨هـ)، وأقرانه.

---

(١) من أعظم مدن خراسان، وهي اليوم تابعة لمدينة (طهران). انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) لأخينا الشيخ الدّكتور/ محمّد المحمّديّ النّورستانيّ (ص/ ٢٥).

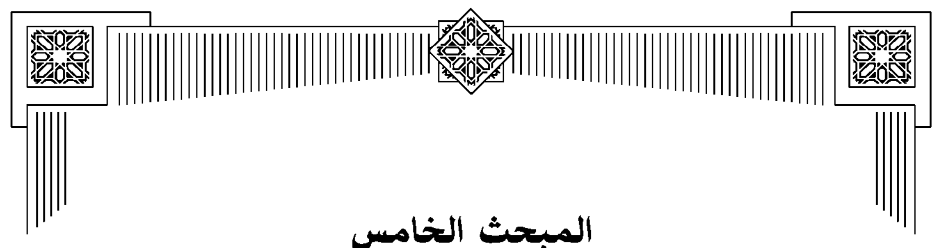
(٢) مدينة من مدن خراسان الكبيرة، وتقع الآن في أقصى الشمال الشرقي من إيران، على بعد خمسين ميلًا (٤٦٧، ٨٠ كم تقريبًا)، غربي مدينة (مشهد). انظر: (المدخل) (ص/ ١٤).

١١ـ واسِط[١]: سمع بها: أحمد بن سنان القطّان (٢٥٩هـ)، ومحمّد ابن عبادة، وتميم بن المنتصر(٢٤٤هـ)، في آخرين.

ثم بعد رحلة شاقّة استغرقت أكثر من خمسة عشر عامًا عاد ابنُ ماجه إلى قزوين، واستقرَّ بها، منصرفًا إلى التّأليفِ والتّصنيفِ، وروايةِ الحديثِ بعد أن طارتْ شهرتُه في الآفاقِ، وقصده الطّلابُ من كلِّ مكان.

---

(١) هي واسط الحجّاج؛ سميت بذلك لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة؛ لأنّ منها إلى كلّ منهما خمسين فرسخًا (٤٠٠، ٢٤١ كم تقريبًا)، وقيل: لأنّه كان هناك قبل عمارتها موضع يسمّى واسط قصب؛ فلما عمر الحجاج مدينتها سمّاها باسمها. انظر: (معجم البلدان) (٥/ ٤٠٠).



المبحث الخامس

شيوخ الإمام ابن ماجه

رِحلات الإمام ابن ماجه إلى البلاد المختلفة مكّنته ـ كما تبيّن ممّا سبق ـ من لقاء كثير من الأئمّة والمحدّثين؛ ممّا أكسبه العلو في بعض أسانيده، والمشاركة للشيخين البخاريّ ومسلم ـ فضلًا عن غيرهما ـ في بعض الشيوخ، وإلى هذه الميزة أشار ابنُ قُنْفُذٍ بقوله: «أدرك بعض أشياخ البخاري»(١).

وشيوخه رَحِمَهُ اللهُ خلقٌ كثيرون، قال الحافظ المزّي: «سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد جماعةً يطول ذكرهم»(٢). وقال الحافظ ابن كثير: «وقد ترجمناهم في كتابنا التكميل»(٣).

وقد حاول بعض المعاصرين استقصاء شيوخه؛ فقال: «وقد استقصيت في كتابي (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث) ـ وهو باللغة الأردية ـ أسماء شيوخ ابن ماجه الذين روى عنهم في (سننه) و(تفسيره)، ورتبتهم على بلادهم؛ فبلغ عددهم (٣١٠)»(٤).

---

(١) (الوفيات) (ص/ ١٨٧).

(٢) (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤٠).

(٣) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).

(٤) (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) لمحمد عبد الرشيد النعمانيّ (ص/ ١٧٩). وقد بلغ عددهم في إحصاء طبعة دار التأصيل: (٣٠٥) شيوخ. انظر: مقدِّمة تحقيق (سنن ابن ماجه) (ص/ ١٧٣).

وسأذكر فيما يلي بعض شيوخه الذين أكثر عنهم في (سننه)؛ مرتّبين على الأكثر رواية، مع ذكر مراتبهم في التوثيق، ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب السِّتّة ـ حسبما ورد في كتاب (التقريب) لابن حجر ـ:

١ ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ)، «ثقة حافظ صاحب تصانيف»، (خ م د س ق)، روى له في السنن نحو[١] (١٠٩٩) حديثًا.

قال العلامة صِدِّيق حسن خان: «وأكثر استفادته من أبي بكر بن أبي شيبة»[٢].

٢ ـ علي بن محمّد بن إسحاق الطَّنَافِسيّ، أبو الحسن الكوفي نزيل قزوين (٢٣٣هـ)، «ثقة عابد»، (عس ق)، روى له في السنن نحو (٤٨٣) حديثًا. قال الذهبي: «وقد أكثر عنه»[٣].

٣ ـ هشام بن عمّار بن نُصَير السّلميّ، أبو الوليد الدمشقي الخطيب (٢٤٥هـ)، «صدوق مقرئ، كَبِر فصار يتلقّن[٤]؛ فحديثه القديم أصحّ»، (خ ٤)، روى له نحو (٣٢٥) حديثًا.

٤ ـ محمد بن بشّار بن عثمان العَبْديّ، أبو بكر بُنْدار البصري (٢٥٢هـ)، «ثقة»، (ع)، روى له نحو (٢٣٢) حديثًا.

---

(١) الاعتماد في ذكر عدد المرويات على الاستقراء للكتاب، ولمّا كان هذا العدّ من عمل البشر الذي قد يعتريه الوهم والخلل: لم أجزم فيه بالرقم النهائي.

(٢) (الحطة في ذكر الصحاح الستة) (ص/ ٢٥٥).

(٣) (السير) (١٣/ ٢٧٨).

(٤) التّلقين: أن يقرأ الراوي على الشيخ ما ليس من حديثه؛ موهمًا إيّاه أنّه من حديثه؛ فإن أقرَّ وسكت ولم ينتبه قالوا: «هذا يقبل التلقين»، ودلّ ذلك ـ وخاصّة إذا تكرّر ـ على ضعفه، وعدم تيقّظه، وتمييزه لحديثه من حديث غيره. انظر لمعرفة هذا المصطلح: (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي (ص/ ١١٨).

٥ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْليّ، أبو عبد الله النّيسابوري (٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى له نحو (٢١٣) حديثًا. والذُّهليُّ أحد أئمّة العلل، وقد نقل عنه الإمام ابن ماجه في (السنن) كلامه على بعض الأحاديث[١].

٧ ـ محمّد بن الصّبّاح بن سفيان الجَرْجَرائيّ، أبو جعفر التّاجر (٢٤٠هـ)، «صدوق»، (د ق)، روى له نحو (١٤٧) حديثًا.

٨ ـ محمد بن عبد الله بن نُمَير الهَمْدانيّ، أبو عبد الرحمن الكوفي (٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ فاضل»، (ع)، روى له نحو (١٠٩) حديثًا.

٩ ـ محمّد بن العلاء بن كُرَيبٍ الهَمْدانيّ، أبو كريب الكوفي (٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى له نحو (١٠٤) حديثًا.

١٠ ـ محمّد بن رمح بن المهاجر التُّجيبيّ مولاهم، أبو عبد الله المصري (٢٤٢هـ)، «ثقة ثبت»، (م ق)، روى له نحو (١٠٠) حديثًا.

١١ ـ عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم، أبو سعيد الدمشقي، الملقّب بـ(دُحَيْم)، (٢٤٥هـ)، «ثقة حافظ متقن»، (خ د س ق)، روى له نحو (٨٨) حديثًا.

١٢ ـ سويد بن سعيد بن سهل الهرويّ الأصل، ثم الحَدَثاني، أبو محمد الأَنْباري، (٢٤٠هـ)، «صدوق في نفسه، إلا أنّه عمي فصار يتلقّن ما ليس من حديثه»، (م ق)، روى له نحو (٨٢) حديثًا.

١٣ ـ نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَميّ، أبو عمرو البصري (٢٥٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له نحو (٧٩) حديثًا.

١٤ ـ بَكْر بن خَلَف البصريّ، أبو بشر خَتَن المقرئ، (بعد٢٤٠هـ)،

---

(١) انظر على سبيل المثال: (ح٦٨٩)، (ح٢٦٣٨).

«صدوق»، (خت د ق)، روى له نحو (٦٥) حديثًا.

١٥ ـ يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب المدنيّ، نزيل مكّة، (٢٤٠هـ)، «صدوق ربما وهم»، (عخ ق)، روى له نحو (٦١) حديثًا.

١٦ ـ حرملة بن يحيى بن حرملة، أبو حفص التُّجِيبيّ المصريّ (٢٤٣هـ)، صاحب الشافعي، «صدوق»، (م س ق)، روى له نحو (٤٩) حديثًا.

١٧ ـ محمّد بن المُثَنَّى بن عُبَيد العَنَزي، أبو موسى البصريّ، المعروف بـ(الزَّمِن)، (٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له في السنن نحو (٤٥) حديثًا.

١٨ ـ أحمد بن عَبْدة بن موسى الضَّبِّيّ، أبو عبد الله البصريّ، (٢٤٥هـ)، «ثقة رمي بالنصب»، (م ٤)، روى له في السنن نحو (٤٤) حديثًا.

١٩ ـ عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشجّ الكوفي، (٢٥٧هـ)، «ثقة»، (ع)، روى له نحو (٤٤) حديثًا.

٢٠ ـ عثمان بن محمد بن إبراهيم العَبْسيّ، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، (٢٣٩هـ)، «ثقة حافظ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)، روى له نحو (٤٢) حديثًا.

٢١ ـ إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكَوْسج، أبو يعقوب التّميميّ المروزيّ، (٢٥١هـ)، «ثقة ثبت»، (خ م ت س ق)، روى له نحو (٤١) حديثًا.

وإذا كان ابنُ ماجه قد أكثر عن هؤلاء الشيوخ؛ فإنّ من شيوخه من لم يرو عنهم إلا حديثًا واحدًا، ومن هؤلاء:

١ ـ العلاء بن سالم الطَّبَري، أبو الحسن الحذّاء (٢٥٨هـ)، «صدوق»، (ق). قال الذّهبيُّ: «وله حديث واحد في سنن ابن ماجه»[١].

٢ ـ مصعب بن عبد الله بن مصعب الأسدي، أبو عبد الله الزُّبَيْري المدني نزيل بغداد، صاحب مالك، وأحد رواة الموطّأ عنه، (٢٣٦هـ)، «صدوق عالم بالنسب»، (س ق).

٣ ـ خلف بن محمّد بن عيسى القافِلاني، أبو الحسين بن أبي عبد الله الواسطي، الملقّب بـ(كُرْدوس)، (٢٧٤هـ)، «ثقة»، (ق).

٤ ـ أحمد بن عاصم بن عَنْبَسة العَبَّاداني، أبو صالح نزيل بغداد، «صدوق» (ق).

٥ ـ محمود بن خِداش الطَّالْقانيّ، نزيل بغداد، (٢٥٠هـ)، «صدوق»، (ت عس ق).

هذا؛ ومن قدماء شيوخ الإمام ابن ماجه ـ كما ذكر الحافظ الذّهبي[٢] ـ الّذين علا بالرواية عنهم في أسانيده: جُبارة بن المُغَلِّس الحِمّاني، أبو محمّد الكوفي (٢٤١هـ)، وهو ممّن انفرد ابن ماجه بالرواية عنه دون بقيّة أصحاب الكتب السِّتّة، وروى عنه خمسة أحاديث ثلاثيات، غير أنّه «ضعيف»[٣].

وسيأتي بيان تلك الأحاديث الثلاثيات عند الكلام على «العالي والنازل في سنن ابن ماجه».

(١) (تاريخ الإسلام) للذهبي (١٩/ ٢٠٩). (٢) (السير) (١٣/ ٢٧٨).
(٣) انظر: (الكامل في الضعفاء) لابن عدي (٢/ ١٨٠)، (ميزان الاعتدال) للذهبي (٢/ ١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/ ٥٠).



المبحث السادس

تلاميذ الإمام ابن ماجه

بعد أن عاد الإمام ابن ماجه رحمه الله من رحلته الطويلة، واستقرّ في بلده (قزوين)، وقد طبقت شهرته الآفاق، وصار ـ كما قال الحافظ الذهبي ـ «حافظ قزوين»[١] = أقبل عليه طلّاب العلم من كلّ مكان؛ فكان من أشهر من تتلمذ عليه، وتخرّج في فنّ الحديث على يديه: جماعةٌ من الكبار القدماء[٢]؛ أذكر منهم:

١ ـ عليّ بن إبراهيم بن سلمة، أبو الحسن القزوينيّ القطّان (٣٤٥هـ)، محدث قزوين وعالمها، قال الخليليُّ: «عالم بجميع العلوم؛ التفسير، والنحو، واللغة، والفقه القديم، لم يكن له نظير دينًا وديانةً وعبادةً»[٣]. وقال الرّافعيُّ: «إمام كبير، له من كلّ علم حظٌّ موفورٌ»[٤]. وقال الذهبيُّ: «الإمام الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام عند قزوين»[٥]. وهو أشهر رواة السنن.

٢ ـ أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالله العسكريّ الحافظ (٣١٣هـ)، قال ابن مَرْدُويه: «كان من الثّقات، يحفظ ويصنِّف»[٦]. وقال

(١) (المعين في طبقات المحدثين) (١/ ١٠٣). وانظر: (تذكرة الحفّاظ) (٢/ ٦٣٦).
(٢) انظر: (التقييد) (١/ ١٢١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤٠)، (السير) (١٣/ ٢٧٨).
(٣) (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) (٢/ ٧٣٥).
(٤) (التدوين) (٣/ ٣١٩).
(٥) (السير) (١٥/ ٤٦٣).
(٦) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) لابن الدمياطي (ص/ ١٩٠).

الرّافعيُّ: «وله معجم متداول بين العلماء، رضيه الحفّاظ، وروى عنه الكبار لحفظه»[١].

٣ ـ أحمد بن إبراهيم القزوينيّ، جدّ الحافظ أبي يعلى الخليليّ (٣٢٧هـ)، قال الرافعيُّ: «سمع بقزوين محمد بن يزيد ابن ماجه، وكتب مسنده ـ يعني السنن ـ بيده». وقال الخليليُّ: «ولم يرو إلا القليل»[٢].

٤ ـ أحمد بن روح بن زياد الشعرانيّ، أبو الطيب البغداديّ، قال أبو الشيخ الأصبهانيُّ (٣٦٩هـ): «له مصنّفات كثيرة في الزهد والأخبار»[٣].

٥ ـ إسحاق بن محمّد بن إسحاق بن يزيد الكيسانيّ القزوينيّ، قال الخليليُّ: «محدث قزوين، عالم بهذا الشأن»[٤].

٦ ـ سليمان بن يزيد بن سليمان أبو داود الفاميّ القزوينيّ (٣٣٩هـ)، قال الرافعيُّ: «من أئمّتها المشهورين». وقال الخليليُّ: «ثقة كبير، عارف بالحديث»[٥]. وهو من رواة السنن.

٧ ـ محمد بن عيسى الصفار، أبو عبد الله القزوينيّ (٣٠٧هـ)، قال الخليليُّ: «ثقة متّفق عليه»[٦].

٨ ـ أحمد بن محمد بن حكيم أبو عمرو المدينيّ الأصبهانيّ (٣٣٣هـ)، قال أبو الشيخ: «كان ديِّنًا، فاضلًا، حسنَ المعرفة بالحديث»[٧].

---

(١) (التدوين) (٣/ ٣٦٣). وانظر: (الوافي بالوفيات) (٢١/ ٩٢).

(٢) انظر: (التدوين) (٢/ ١٣٤)، (تاريخ الإسلام) (٢٤/ ١٩٩).

(٣) (طبقات المحدّثين بأصبهان) (٦/ ٨٤). وذكره الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢١/ ٨٩)، ولم يذكر سنة وفاته.

(٤) انظر: (التدوين) (٢/ ٢٨٠).

(٥) (التدوين) (٣/ ٥٧ ـ ٥٨). وانظر: (الإرشاد) للخليلي (٢/ ٧٣٦).

(٦) (الإرشاد) (٢/ ٧١٧ ـ ٧١٨).

(٧) (طبقات المحدّثين بأصبهان) (٤/ ٢٥). وانظر: (تاريخ دمشق) (٥/ ٢١٣).

٩ ـ جعفر بن إدريس أبو عبد الله القزوينيّ، قال الرافعيُّ: «خرج إلى مكّة وجاور بها، يقال: إنّه كان إمام الحرمين ثلاثين سنة». وقال: «تُوفِّي جعفر بن إدريس سنة بضع عشرة وثلاثمائة»[1]. ونقل الحافظ ابن حجر عن الدارقطنيِّ أنّه قال: «وجعفر هذا ضعيف»[2]، ولعلّه عنى بذلك ضعفه في حديثه وحفظه، لا أنّه ضعيفٌ مطلقًا، والله أعلم.

وسيأتي ذكر بقيّة من وقفت عليهم من تلاميذه عند الكلام على رواة السنن.

---

(١) (التدوين) (٢/ ٣٧٦).

(٢) (لسان الميزان) (٢/ ١١٠).



المبحث السابع

مؤلفات الإمام ابن ماجه

الإمامُ ابنُ ماجه رَحِمَهُ اللهُ عالمٌ «صاحبُ فُنونٍ»[١]، ومع ذلك لم يكن من المكثرين في التّصنيف، ولعلّ سبب ذلك هو تفرّغه للتّحديث والتّدريس، حتّى تخرّج على يديه أئمّة أمثال الجبال ممّن سبق ذكرهم؛ ولذا فإن المصادر لم تذكر لهذا الإمام ـ على شهرته ـ إلّا ثلاثة مصنّفات، ولكنّها مصنّفات كبيرة نفيسة:

١ ـ **السنن**: وهو كتابه الذي اشتُهر به، وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ **تفسير القرآن**[٢]: ويسمّيه بعضهم: «تفسير القرآن الكريم»[٣]، وقد وصفه الحافظ ابن كثير بأنّه «تفسيرٌ حافلٌ»[٤]، وذكر المِزِّيُّ أنّه لم يقع له من تفسير ابن ماجه سوى جزأين منتخبين منه[٥].

٣ ـ **التّاريخ**[٦]: أرّخ فيه من عصر الصحابة حتّى عصره، وظلّ موجودًا بعد وفاته مدةً طويلةً؛ إذ شاهده الحافظ أبو الفضل محمّد بنُ طاهر المقدسيُّ (٥٠٧هـ)، وقال: «رأيت له بقزوين تاريخًا على الرجال

(١) انظر: (النجوم الزاهرة) (٣/ ٧٠).
(٢) انظر: (كشف الظنون) لحاجي خليفة (١/ ٤٣٩).
(٣) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩)، (الحِطّة في ذكر الصِّحاح السّتّة) للقِنَّوجي (ص/ ٢٥٥).
(٤) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).
(٥) انظر: (تهذيب الكمال) (١/ ١٥٠).
(٦) انظر: (كشف الظنون) (١/ ٣٠٠).

والأمصار، من عهد الصحابة إلى عصره»[١]. وذكر ابنُ خلّكان بأنه «تاريخٌ مليحٌ»[٢]، ووصفه الحافظ ابن كثير بقوله: «تاريخٌ كاملٌ»[٣]. وقال ابنُ الوَرْدِيِّ: «تاريخٌ أحسنَ فيه»[٤].

قال الشيخ محمّد مصطفى الأعظميّ: «وفي الوقت الحاضر لا ندري شيئًا عن تفسيره، ولا عن تاريخه»[٥].

---

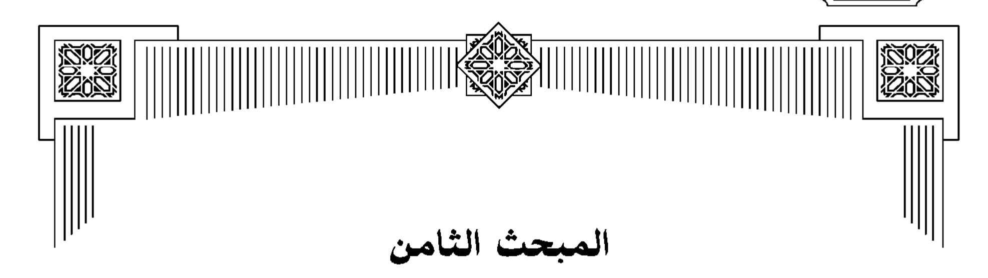
(١) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧٢)، (تهذيب الكمال) (٢٧/ ٤١).

(٢) (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).

(٣) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).

(٤) (تاريخ ابن الوردي) (١/ ٢٣٢). وفي ترجمة (سعيد بن محمّد بن نصر) من (لسان الميزان) (٣/ ٤٢) ما يدلّ على اعتناء العلماء بسماعه.

(٥) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/ ١٦).



المبحث الثامن

مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه

جمع الله ﷻ للإمام ابن ماجه من صفات العلم والعمل بالدين، ما جعله إمامًا يقتدى به عند أهل قزوين، وفي مكانة عالية عند العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ لذا فقد تتابعت كلماتهم في الثناء عليه، وبيان فضله وكبير منزلته، وفيما يلي طائفة من أقوالهم وكلماتهم:

ـ قال الإمام أبو يعلى الخليليُّ: «ثقةٌ كبيرٌ، متّفقٌ عليه، محتجٌّ به، له معرفةٌ بالحديث وحفظٌ».

وقال أيضًا: «عالمٌ بهذا الشّأن، وَرِعٌ، مكثرٌ، صاحبُ تصانيف»[١].

ـ وقال الحافظ عبد الكريم الرّافعيُّ: «وهو إمامٌ من أئمّة المسلمين، كبيرٌ، متقنٌ، مقبولٌ بالاتّفاق»[٢].

وقال العلامة ابنُ خِلِّكان: «الحافظُ المشهورُ، مصنِّفُ كتاب (السُّنن) في الحديث، كان إمامًا في الحديثِ، عارفًا بعلومِه وجميعِ ما يتعلّق به»[٣].

ـ وقال الحافظُ ابنُ الأثير: «وكان عاقلًا، إمامًا، عالمًا»[٤].

(١) انظر: (التقييد) (١/ ١٢١)، (تهذيب التهذيب) (٣/ ٧٣٧).
(٢) (التدوين) (٢/ ٤٩).
(٣) (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩).
(٤) (الكامل في التاريخ) (٦/ ٦٢).

ـ وقال الإمام الذهبيُّ: «الحافظُ الكبيرُ، الحجّةُ، المفسِّرُ».

وقال أيضًا: «كان ابنُ ماجه حافظًا، ناقدًا، صادقًا، واسعَ العلمِ»[١].

ـ وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «صاحبُ كتاب السُّنن المشهورة، وهي دالّةٌ على عملِه وعلمِه، وتبحُّرِه واطِّلاعِه، واتِّباعِه للسُّنّة في الأصول والفروع»[٢].

ـ وقال الحافظ ابنُ ناصر الدِّين الدّمشقيُّ: «أحدُ الأئمّةِ الأعلام، وصاحبُ (السُّنن) أحدِ كتبِ الإسلام... وهو حافظٌ نبيلٌ، ثقةٌ كبيرٌ، صنّفَ (السنن)، و(التّاريخ)، و(التّفسير)»[٣].

وقال في (بديعة البيان) [الرّجز]:

ابـنُ يزيـدَ مـاجـةَ[٤] القَـزْوِيني   راوٍ جَـلَا عـوارِفَ الفُـنـونِ[٥]

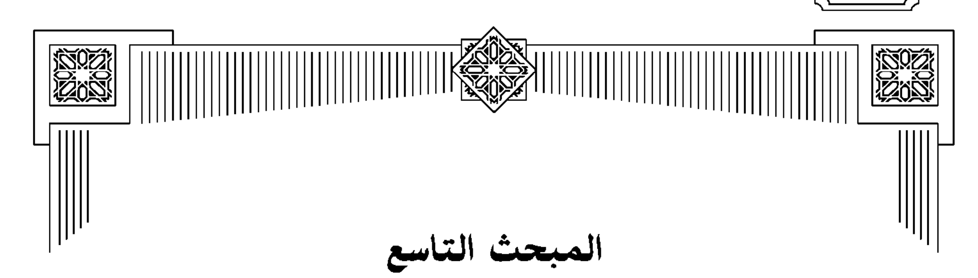
(١) (السير) (١٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٢) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).

(٣) انظر: (التّبيان شرح بديعة البيان) (ل٨٧/ ب)، نسخة المكتبة الأحمدية بحلب.

(٤) مجيئها هنا بالتّاء لضرورة الوزن؛ فتنبّه.

(٥) انظر: المصدر السّابق.



المبحث التاسع

وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ

بعد عمرٍ حافلٍ بالطّلبِ والتّحصيلِ، وبالتّعليمِ والتّصنيفِ في فنون العلم المختلفة= رحل الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه الدنيا، وكانت وفاته يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين (٢٧٣هـ)، وله أربع وستون سنة.

وقد تولّى غسله محمّد بن علي القهرمان، وإبراهيم بن دينار الورّاق، وصلّى عليه أخوه أبو بكر، ودفنَه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه، وابنُه عبدُ الله[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: «وقيل: مات سنة خمس وسبعين»[(٢)].

والأوّل هو الأصح، بل قال الإمام الذهبي: «وغلط من قال سنة خمس»[(٣)].

وقد رثاه يحيى بن زكرياء الطرائقيُّ بأبيات[(٤)]؛ منها قوله [الوافر]:

أَيَا قَبْرَ ابْنِ مَاجَةَ غِثْتَ قَطْرًا   مُلِثًّا[(٥)] بِالْغَدَاةِ وَبِالْعَشِيِّ

---

(١) انظر: (شروط الأئمّة الستة) لمحمّد بن طاهر المقدسي (ص/٢٦)، (التدوين) (٢/٥٠)، (التقييد) (١/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٢) (تهذيب التهذيب) (٨/ ٣٤٢). وانظر: (فتح المغيث) للسخاويّ (٣/ ٣٤١).

(٣) (تذهيب التهذيب) (٨/ ٣٤٢). وانظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٩).

(٤) انظر: (التدوين) (٢/ ٥٠ ـ ٥١).

(٥) أي: دائمًا لا ينقطع. انظر: (تهذيب اللّغة) للأزهريّ (ل ث ث) (١٥/ ٤٥).

فَقَدْ حُزْتَ التُّقَى وَالْبِرَّ لَمَّا ... تَضَمَّنْتَ الْبَرِيَّ مِنَ الْبَرِيِّ[(١)]
أَلَا يَا عَيْنُ جُودِي ثُمَّ جِدِّي ... بِدَمْعٍ فِي الْبُكَاءِ عَلَى التَّقِيِّ
أَبِي عَبْدِ الإِلَهِ أَبِي الْبَرَايَا ... أَبٍ بَرٍّ بِهِمْ حَدِبٍ[(٢)] حَفِيِّ
أَقُولُ لِمُقْلَتَيَّ أَلَا ابْكِيَاهُ ... لِفُقْدَانٍ لِآثَارِ النَّبِيِّ
وَنَشْرِ مَنَاقِبٍ كَثُرَتْ وَطَابَتْ ... لِآلِ اللهِ كَالْمِسْكِ الزَّكِيِّ

كما رثاه محمد بن الأسود القزوينيُّ بأبياتٍ[(٣)]، منها قوله [الوافر]:

لَقَدْ أَوْهَى دَعَائِمَ عَرْشِ عِلْمٍ ... وَضَعْضَعَ رُكْنَهُ فَقْدُ ابْنِ مَاجَهْ
وَخَابَ رَجَاءُ مَلْهُوفٍ كَئِيبٍ ... يُدَاوِيهِ مِنَ الدَّاءِ ابْنُ مَاجَهْ

إلى قوله:

فَمَنْ يُرْجَى لِعِلْمٍ ثُمَّ حِفْظٍ ... بِشَرْحٍ بَيِّنٍ مِثْلُ ابْنِ مَاجَهْ
وَمَنْ لِمُصَنَّفَاتٍ مُسْنَدَاتٍ ... وَمُنْتَخَبَاتِهَا بَعْدَ ابْنِ مَاجَهْ
أَيَا عَبْدَ الإِلَهِ مَضَيْتَ فَرْدًا ... وَمَا خَلَّفْتَ مِثْلَكَ يَا ابْنَ مَاجَهْ

---

(١) يعني من البريّة.
(٢) أي: عطوف عليهم. انظر: (الصِّحاح) للجوهريّ (ح د ب) (١/ ١٠٨).
(٣) انظر: (التدوين) (٢/ ٥١).

الفصل الثاني
سنن الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه.

المبحث الثاني: رواته.

المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان.

المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.

المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في «سننه».

المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة، وأسباب نزول مرتبته.

المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده، وعددها.

المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في «سننه».

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.



المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام ابن ماجه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

اسمُه وما اشتهر به

اشتهر كتاب الإمام ابن ماجه باسم **(السُّنَن)**، ويضاف إلى مؤلفه، فيقال: **(سنن ابن ماجه)**، وربّما أطلق عليه بعضهم اسم **(المسند)**؛ وذلك باعتبار غالب ما فيه من الأحاديث؛ فإنها متّصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ، ومن هذا ما سبق في ترجمة تلميذه أحمد بن إبراهيم القزويني (٣٢٧هـ)، وقول الحافظ عبد الكريم الرّافعيِّ عنه: «وكتب مسنده بيده»[١].

وقد ورد عن الإمام ابن ماجه تسميته لكتابه بـ(السنن)؛ وذلك فيما ذكره الذهبيُّ عن ابن ماجه أنه قال: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه...» إلخ[٢].

وبهذا الاسم سمّاه عامّة العلماء الذين ذكروا كتابه أو عرّفوا به؛ كأصحاب الفهارس والأثبات، والكتب في أسماء الفنون والمصنّفات[٣].

---

(١) انظر: (ص/ ١٦).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٣٧٨). وانظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧١).

(٣) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص/ ١١٧)، (برنامج المجاري) (ص/ ١١١)، (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ١٢). =

المطلب الثاني
موضوعه والغرض من تصنيفه

كتاب (السنن) لابن ماجه، هو أحد كتب السنن التي رُتِّبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهيّة، وإن كانت المصادر لم تسعفنا ببيان سبب تأليفه، أو الغرض الذي قصده المصنّف من وضعه، إلّا أنّ عنوان الكتاب، وما فيه من كتب وأبواب يشعر بأنّ موضوعه هو أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء؛ فكأنّ الإمام ابن ماجه قصد جمع تلك الأحاديث لأهل بلده، على سبيل الاختصار مع تجنّب التكرار، كما جمع غيره من الأئمّة تلك الأحاديث لأهل بلادهم، أو لمن سألهم جمعها من طلّابهم، ووجود بعض الكتب الأخرى؛ ككتاب الأدب، وكتاب الفتن، ونحوهما، لا يعكّر على ما ذكرناه؛ لأن العبرة بالغالب، ولوقوع مثل هذا في غيره من كتب السنن، التي لم يختلف في كون موضوعها جمع أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود وغيره.

ويشهد لهذا ما ذكره الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر؛ حيث قال: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالري وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِسْتان، ومازِنْدِران، وطَبَرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادُهم، وله عندهم طرقٌ كثيرةٌ»[1].

وقال ابنُ الأثير: «كتابُه كتابٌ مفيدٌ، قويُّ النّفعِ في الفقه»[2].

= ثمّ وجدت الوادي آشي أطلق عليه في (ثبته) (ص/٥٤٦) اسم: (سنن المصطفى ﷺ)، والله أعلم.

(١) انظر: (التقييد) (١/ ١٢٠).

(٢) انظر: (الحطة) (ص/ ١٢٢).

المطلب الثالث
ميزات كتاب السّنن

يمكن أن نجمل ميزات كتاب (السّنن) لابن ماجه في أربعة أمور:

الأول: أنّه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدّقة والإيجاز، فضلًا عن حسن الترتيب؛ قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو كتاب مفيد، **قويُّ التّبويب في الفقه**»(١).

الثاني: كثرة زوائده على ما ورد في الكتب الخمسة؛ قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنّما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطّأ إلى عدّ ابن ماجه؛ لكون زيادات الموطّأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ **زياداتِه أضعافُ زياداتِ الموطّأ**»(٢).

الثالث: أنّه يسـرد الأحاديث باختصار من غير تكرار في الغالب؛ قال ابن طاهر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولعَمْري إنّ كتاب أبي عبد الله ابن ماجه من نظر فيه علم مزيّة الرّجل من: حسن التّرتيب، وغزارة الأبواب، **وقلّة الأحاديث، وترك التّكْرار...**»(٣).

وقال صِدِّيق حسن خان القنّوجيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الواقع: الذي فيه من حسن التّرتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار، ليس في أحد من الكتب»(٤).

الرابع: أنّه جعل الكتاب للأحاديث المجرّدة، وأخلاه من الموقوفات والمقطوعات إلّا المقدّمة؛ فقد ذكر فيها شيئًا من ذلك، كما أنّه يذكر

(١) (اختصار علوم الحديث) (١/ ٦٦٠).
(٢) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٨٧).
(٣) انظر: (التقييد) (١/ ١٢٠).
(٤) (الحطة) (ص/ ٢٢١).

الحديث ولا يعقّب عليه بشيء غالبًا؛ لا شرحًا ولا كلامًا على الأحاديث؛ فكأنّه جعله خالصًا لأقواله ﷺ[١].

المطلب الرابع
مقدّمة كتاب السّنن

ابتدأ الإمام ابن ماجه رحمه الله كتابه بمقدّمة عظيمة في السنّة ووجوب اتّباعها ـ واتّباع سنّة الخلفاء الرّاشدين ـ، والرّدّ على من أنكرها، أو شكّك في الأخذ بها في أصول الدّين وفروعه، كما ضمّنها أبوابًا في التحذير من البدعة، والردّ على أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والجهميّة وغيرهما من الطّوائف المخالفة لأهل السّنّة والجماعة، وأبوابًا في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وبيان منزلتهم وعظيم مكانتهم في الدّين، ثمّ ختمها بأبواب في طلب العلم والعمل به[٢].

وقد أحسن في ذلك وأجاد؛ فإنّ هذه المقدمّة بمثابة النّصيحة بين يدي كتابه لطلّاب العلم، بضرورة العمل بما يسمعون ويكتبون من الحديث، وأنّ المقصود من الحديث ليس مجرّد روايته وسماعه؛ بل المقصود العمل بما فيه من العقائد والأحكام والآداب، وإلّا كان طلبُ الحديثِ وسماعُه حجّةً يوم القيامة على صاحبه.

وهذه المقدّمة ممّا تميّز به كتابه على سائر الكتب السّتّة، وإن كان الإمام مسلم رحمه الله قد قدّم لكتابه بمقدِّمة أيضًا، إلّا أنّ مقدِّمة مسلم ضمّنها

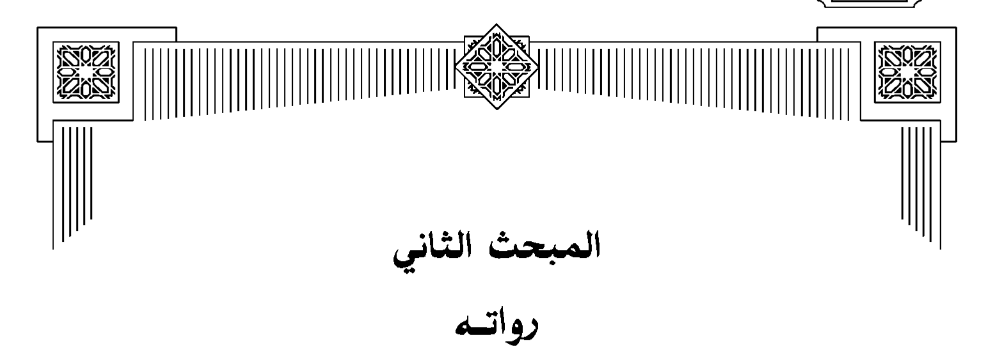
---

(١) انظر: (الرسالة المستطرفة) (ص/ ١٢ ـ ١٣).

(٢) ولأهميّة ما اشتملت عليه هذه المقدِّمة من المباحث العقديّة، وكثرتها = فقد قدِّمت فيها أطروحتان علميّتان، في مرحلة الماجستير بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة بالرياض، سنة: (١٤١٦، ١٤١٨هـ)، من الباحثين: وليد بسيوني، وطارق الحوّاس، بعنوان: (مسائل العقيدة في سنن ابن ماجه)، تناول كلٌّ باحث منهما قسمًا من تلك المسائل.

سبب تأليفه، وشرطه في كتابه، وغير ذلك من المباحث العلميّة[١]، وأمّا مقدّمة ابن ماجه: فهي فيما يجب على المسلم عمومًا وطالب الحديث خصوصًا أن يعتقده ويعمل به؛ فهي مقدّمة عقديّة تربويّة، وإلى هذه المقدّمة أشار الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله ـ فيما سبق نقله عنه ـ[٢]: «صاحب كتاب السّنن المشهورة، وهي دالّة على عمله وعلمه، وتبحّره واطّلاعه، **واتّباعه للسّنّة في الأصول والفروع**».

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) (ص/ ٤٩).
(٢) انظر: (المبحث الثامن: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه).



المبحث الثاني

رواتـه

ذكر الرافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ أربعةً من المشهورين برواية (سنن ابن ماجه)، وهم: أبو الحسن ابن القطان، وسليمان بن يزيد القزويني، وأبو جعفر محمّد بن عيسى المطوعي، وأبو بكر حامد بن ليثويه الأبهريان[١].

وزاد عليه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ راويَيْن آخرَيْن؛ فقال: «ومن الرواة عنه: سعدون[٢]، وإبراهيم بن دينار[٣]»[٤].

فهؤلاء ستّةٌ من رواة السُّنن لابن ماجه، وأشهرهم الأول، وهو أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطّان (٣٤٥هـ)، ومن طريقه يروى الكتاب منذ أزمان متقدّمة.

قال الشيخ محمّد مصطفى الأعظمي: «لكنّه يبدو أنّ الكتاب لم يشتهر إلّا عن طريق الحافظ أبي الحسن القطّان، وبقيّة الرّوايات لهذا الكتاب اندثرت في وقت مبكر.

وكتب الأثبات والفهارس المتداولة لا تذكر رواية هذا الكتاب إلّا عن طريق أبي الحسن القطّان فقط»[٥]. ولهذا قال صِدِّيق حسن خان ـ عن

(١) (التدوين) (٢/ ٤٩ ـ ٥٠).
(٢) هو سعد بن محمد البروجردي. انظر: (نزهة الألباب) لابن حجر (١/ ٣٣٦).
(٣) هو الجَوْسَقي الورّاق الهمداني. انظر: (نزهة الألباب) (٢/ ٢٨٨).
(٤) (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨).
(٥) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/ ١٨). وانظر: (الإمام ابن ماجه) للنّعمانيّ (ص/ ٢٨٤).

أبي الحسن القطّان ـ: «صاحب رواية سننه»[١].

ويحسن التّنبيه هنا إلى أن هذه الروايات بينها شيء من التفاوت في الأحاديث؛ فقد ذكر الإمام المزّي بعض الزيادات في رواية ابن دينار على رواية غيره[٢]، وذكر الحافظ ابن حجر أنّه وقف على نسخة صحيحة مجوّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وفيها عدّة أحاديث في الطهارة لم يرها في رواية غيره[٣].

هذا؛ ولأبي الحسن القطّان زيادات من روايته على (سنن ابن ماجه)، قال الحافظ ابن نقطة: «حدّث بكتاب السنن لأبي عبد الله، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه»[٤]، كما أنّ له في السّنن كلامًا في تعليل بعض الأحاديث، قال الإمام الذّهبي: «وفي غضون كتابه أحاديث يُعِلُّها صاحبه الحافظ أبو الحسن ابن القطان»[٥].

ولأهميّة زيادات أبي الحسن القطّان على (سنن ابن ماجه) = أفردتها في المبحث التالي.

---

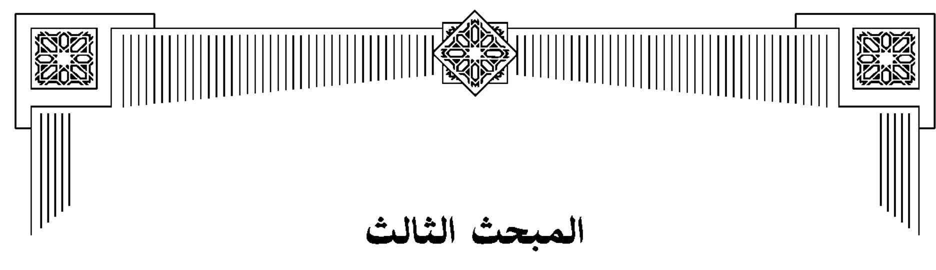
(١) (الحطة) (ص/ ٢٥٦).

(٢) انظر: (تحفة الأشراف) (١١/ ٣٧٤/ح: ١٦٠٠١).

(٣) انظر: (النكت الظراف على الأطراف) (٤/ ٣٥/ح: ٤٥١١).

(٤) (التقييد) (١/ ٤٠١).

(٥) (السير) (١٣/ ٧٩).



المبحث الثالث

زيادات أبي الحسن القطان[(١)]

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التّعريف بزيادات أبي الحسن القطّان

الحافظ أبو الحسن القطّان (٣٤٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ ممّن سمع من الإمام ابن ماجه (سننه) ومن طريقه ـ اليوم ـ يتصل الإسناد؛ كما سبق ذكره، وكان عند روايته (سنن ابن ماجه) لطلّابه ربّما كان عنده للحديث الذي يرويه لهم من السنن إسناد آخر عال من غير طريق ابن ماجه، يلتقي معه في شيخه أو من دونه، فتراه يسوق إسناده العالي[(٢)] عقب روايته لحديث ابن ماجه، وهنا يروي الرّاوي عنه تلك الزيادات مضمومة إلى أحاديث السنن نفسها، وهذا منه رَحِمَهُ اللهُ يشبه عمل أصحاب المستخرجات.

وربما زاد حديثًا مستقلًّا بإسناده ومتنه؛ بلفظ حديث ابن ماجه أو بنحوه، وهذا قليل[(٣)].

ويجد المطالع للسنن تلك الزيادات بنوعيها مصدرة بقوله: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان»، أو: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال

(١) انظر: (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) للدكتور/ مسفر الدُّمَيني.
(٢) قال الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢٥/ ٣٣١): «قد علا في سنن ابن ماجه أماكن».
(٣) انظر مثاله في الحديث (٤٥١) من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وسيأتي قريبًا.

أبو الحسن القطان»، وربّما لم تصدَّر بنحو ذلك.

وأكثر الزيادات وقعت في كتاب الطهارة حيث بلغ عددها فيه خمسًا وعشرين (٢٥) زيادة، يليه المقدمة وفيها تسع (٩) زيادات، ثم الصلاة وفيها ثلاث (٣) زيادات؛ يليها الزهد وفيه اثنتان.

وقد روى أبو الحسن أكثر تلك الزيادات عن أبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه اثنين وعشرين (٢٢) حديثًا، يليه: إبراهيم بن نصر روى عنه سبعة (٧) أحاديث، ثم حازم بن يحيى ثلاثة (٣) أحاديث.

وتعرف هذه الزيادات بأحد أمرين:

الأول: وهو الغالب تصديرها بقوله: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال أبو الحسن القطان»، أو: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان».

الثاني: أن يكون الراوي المصدَّر به الإسناد ليس من شيوخ ابن ماجه؛ إمّا مطلقًا ـ جزمًا ـ مثل: جعفر بن أحمد بن عمر، وإبراهيم بن نصر، أو على الاحتمال مثل: أبي يحيى الزعفراني، وإمّا أن ابن ماجه لم يرو عنه في السنن، وإنّما روى عنه في غيرها كأبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه في التفسير دون السنن[١].

(١) تنبيه: الناظر في صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي عند طبع كل منهما للكتاب، لا يجد عندهما تمييزًا لهذه الزيادات عن الأصل؛ لذا ينبغي لطالب العلم التنبّه لذلك.

المطلب الثاني

عدد الزيادات وأنواعها

بلغ عدد هذه الزيادات أربعًا وأربعين (٤٤) زيادة؛ وأكثر هذه الزيادات هي من باب الاستخراج الذي سبقت الإشارة إليه، ومنها ما رواه أبو الحسن بأكثر من إسناد[1]، وإحدى هذه الزيادات كلام للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بيّن فيها العلّة من الغسل من بول الجارية دون الغلام.

قال أبو الحسن بن سلمة: حدثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ: «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية»، والماءان جميعًا واحد؟ قال: لأن بول الغلام من الماء والطّين، وبول الجارية من اللّحم والدّم، ثمّ قال لي: فهمت؟ أو قال: لقِّنت؟ قلت: لا! قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللّحم والدّم، قال: قال لي: فهمت؟ قلت: نعم، قال لي: نفعك الله به[2].

وزيادة أخرى هي تفسير لفظة غريبة في أحد الأحاديث؛ وهي قوله: «قال أبو الحسن القطان: العَلَابي: العَصَب»[3].

---

(١) انظر على سبيل المثال: زيادته تحت (ح٢٤٤).

(٢) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٥٢٥).

(٣) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٢٨٠٧).

المطلب الثالث
الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات

أما الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات؛ فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أولًا: من حيث الزياداتُ في الألفاظ:

وهذه قليلة؛ ففي أكثر الأسانيد أحال على متن ابن ماجه بقوله: «فذكر نحوه»، أو: «مثله»، وأشار في بعض المواضع إلى اختلاف يسير في لفظ روايته عن رواية ابن ماجه؛ ففي الحديث (٢٤٥٨) كان لفظ ابن ماجه: «فالتفت إلى النبي ﷺ فقال: **اشْكَمْت دَرْد**».

قال القطان: «فذكر نحوه، وقال فيه: **اشكمت درد؛ يعني: تشتكي بطنك بالفارسية**».

وفي الحديث (٤١٧٢) كان لفظ ابن ماجه: «اذهب فخذ **بأُذُن خيرها**»، ولفظ القطان: «**بأذن خيرها شاة**».

وفي الحديث (٢٧٢٣) فائدة جيّدة؛ حيث كانت رواية ابن ماجه على الشك في أحد الألفاظ، بينما رواية القطان بالجزم؛ ففي لفظ ابن ماجه: «سمعت النبي ﷺ أتي بفريضة فيها جَدٌّ، فأعطاه ثلثًا، أو سدسًا»، وفي لفظ القطان: «قضى رسول الله ﷺ **في جَدٍّ كان فينا بالسّدس**».

وفي هذه الأمثلة دليل على دقّته في سياق الألفاظ، وإشارته إلى الاختلاف فيها ولو كان يسيرًا، وكذا إلى الزيادة والنقص بين روايته في زيادته، وبين رواية ابن ماجه.

ومن زياداته في أثناء سياق أحد الأسانيد: ما جاء في الحديث (٢٥٦) من توثيق أحد الرواة ممّا لم يرد في إسناده ابن ماجه، حيث روى بإسناده إلى ابن نمير عن معاوية النّصري **وكان ثقة**، ثم ذكر الحديث نحوه بإسناده.

أمّا الأحاديث التي ساقها أبو الحسن القطان بأسانيدها ومتونها، ولم يُحِل فيها على متون ابن ماجه؛ فهي أربعة:

الأول: قال أبو الحسن بن سلمة: وحدثناه أبو سعد عمير بن مرداس الدونقي، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم أبو يحيى البصري، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: **إنّ رسول الله ﷺ نهاني أن أشرب قائمًا، وأن أبول مستقبل القبلة.**

متن ابن ماجه: ... أنّه شهد على رسول الله ﷺ **أنّه نهى أن نستقبل القبلة بغائط أو ببول**[١].

ولعلّه ساق متنه للاختلاف بين اللفظين، لأنّ في متن حديثه ما ليس في متن حديث ابن ماجه، وهو النهي عن الشرب قائمًا.

الثاني: قال القطان: حدثنا أبو حاتم، ثنا عبد المؤمن بن علي، ثنا عبد السلام بن حرب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ويلٌ للأعقابِ من النار**».

ومتن ابن ماجه من طريق عائشة وقع بعد زيادة ابن القطان هذه، لكنّه بلفظ: «**ويلٌ للعَراقيب من النار**»[٢].

الثالث: قال أبو الحسن: وثنا أبو حاتم، ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يقرأُ الجنبُ والحائضُ شيئًا من القرآن**».

ولفظ حديث ابن ماجه: «**لا يقرأُ القرآنَ الجنبُ، ولا الحائضُ**»[٣].

---

(١) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٣٢٠ ـ ٣٢١).
(٢) انظر: (السنن) (ح ٤٥١ ـ ٤٥٢).
(٣) انظر: (السنن) (ح ٥٩٥ ـ ٥٩٦).

الرابع: قال أبو الحسن القطان: حدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا هدبة بن خالد، ثنا سهيل بن أبي حزم، عن ثابت، عن أنس، أنّ رسول الله ﷺ قال في هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝٥٦﴾ [المدثر: ٥٦]، قال رسول الله ﷺ: «**قال ربُّكم: أنا أهلٌ أن أُتّقى؛ فلا يشرك بي غيري، وأنا أهلٌ لمن اتّقى أن يُشرِك بي أن أغفر له**».

أما لفظ ابن ماجه فهو: أن رسول الله ﷺ قرأ (أو تلا) هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝٥٦﴾ [المدثر:٥٦] فقال: «**قال الله ﷻ: أنا أهلٌ أن أُتّقى فلا يجعل معي إلهٌ آخر؛ فمن اتّقى أن يجعل معي إلهًا آخر فأنا أهل أن أغفر له**»[١].

ثانيًا: من حيث الصّحةُ والضّعفُ:

فائدة الزيادات في هذا نادرة؛ حيث لم تجبر حديثًا ضعيفًا رواه ابن ماجه[٢]، بل على العكس من ذلك؛ فقد وجدت أحاديث ابن ماجه ـ في مواضع ـ صحيحة الأسانيد أو حسنة، بينما زيادات أبي الحسن القطان على تلك الأحاديث نفسها جاءت ضعيفة، ومن ذلك:

١ ـ الحديث (٢٣٧): فقد روى ابن ماجه حديثه عن إسماعيل بن أبي كريمة الحرّاني، ثنا محمّد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه... الحديث، وهذا إسناد صحيح، بينما رواه القطان عن أبي حاتم، ثنا محمد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي، ثنا يزيد بن سنان ـ يعني أباه ـ، حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن فُلَيح بن سليمان، عن زيد بن أسلم، عن

---

(١) انظر: (السنن) (ح ٤٢٩٩).

(٢) ويستثنى من هذا الحديث رقم (٢٧٢٢)؛ فإنه محلّ بحث ونظر؛ فقد ذكره الشيخ الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (ح/ ٢٢٠١)، وقال: «صحيح بما بعده»، ثمّ ساق حديث أبي الحسن القطّان، والله أعلم.

عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه... الحديث.

وفي إسناد القطان هنا راويان ضعيفان؛ هما: محمّد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي، وأبوه، ولعله ذكر إسناده هذا لفائدة مهمة ـ لو كان إسنادها صحيحًا ـ هي: زيادة راو بين زيد بن أسلم وزيد بن أبي أنيسة، هو: فُلَيح بن سليمان، لكن لضعف إسناد أبي الحسن المتضمّن لهذه الزيادة في الإسناد كان الحكم للرواية الناقصة لصحة إسنادها لا لروايته المزيدة لضعفها.

٢ ـ الحديث (١٣٠٣): فقد روى ابن ماجه حديث قيس بن سعد: «ما كان شيءٌ على عهد رسول الله ﷺ إلّا وقد رأيته...» عن محمّد بن يحيى، ثنا أبو نعيم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر، عنه. ورواه أبو الحسن القطّان فقال: ثنا ابن ديزيل، ثنا آدم، ثنا شيبان، عن جابر، عن عامر، (ح) وحدثنا إسرائيل عن جابر. وحدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن عامر بنحوه.

وقال البوصيري ـ معلِّقًا على حديث ابن ماجه وزيادات القطان بأسانيدها الثلاثة ـ: «إسناد حديث قيس بن سعد الأول صحيح رجاله ثقات، وأما طرق القطان: فالأولى والثانية مدارُهما على جابر، وهو الجعفي وقد اتّهم، والثالثة أولى من الأُولَيَيْن»[1].

ثالثًا: من حيث علوِّ الإسنادِ:

فهو أمرٌ متحقِّقٌ في أكثرها؛ إمّا بدَرَجةٍ واحدةٍ؛ كما هو الغالب، وإمّا بدَرَجتين[2].

---

(١) (مصباح الزجاجة) (ص/ ١٥٤).

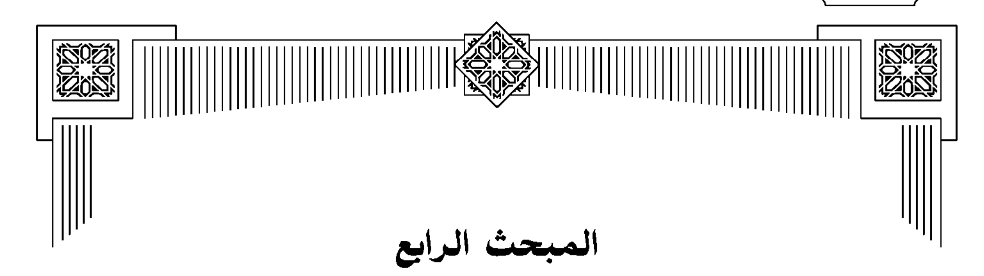
(٢) المراد بالعلوّ بدرجةٍ: أن يكون إسناد رواية أبي الحسن القطان من غير طريق ابن ماجه أنقص براوٍ واحدٍ ممّا لو رواه من طريق ابن ماجه؛ فإن كان إسنادُه أنقصَ =

ومن أمثلته: ما وقع في الحديث (١٣٠٣) السابق قريبًا؛ فقد رواه ابن ماجه عن محمّد بن يحيى، ثنا أبو نعيم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن، عامر، عن قيس بن سعد.

ورواه أبو الحسن القطّان فقال: ثنا ابن ديزيل، ثنا آدم، ثنا شيبان، عن جابر، عن عامر به.

فبينه وبين عامر أربعة رواة، ولو رواه من طريق ابن ماجه لكان بينه وبين عامر خمسة رواة؛ فصارت روايته أعلى ممّا لو رواه من طريق ابن ماجه؛ لكونها أنقص براوٍ.

= براويين؛ فهو علوٌّ بدرجتين. انظر: (التقييد والإيضاح) للعراقي (ص/ ٣٣٥).



المبحث الرابع

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

رتّب الإمام ابن ماجه (سننه) على الكتب والأبواب؛ فيذكر الكتاب، ويذكر تحت كلّ كتاب أبوابًا، وبدأ كتابه بمقدمة في السّنّة، ثمّ ذكر الكتب الفقهيّة؛ فبدأ بالطهارة، ثم الصلاة، ثم الصيام، ثم الزكاة، ثم ذكر أربعة عشر كتابًا في المعاملات، ثم كتاب الحج، وختم كتابه بكتاب الزهد.

وقد ذكر الحافظ أبو بكر ابن نقطة عن أبي الحسن القطان أنّه قال: «جملة كتاب السنن ـ **وهو اثنان وثلاثون كتابًا** ـ فيها ألف باب وخمسمائة باب، فمن جملة الأبواب أربعة آلاف حديث»[(١)].

وقال الذهبي: «**وعدد كتب سنن ابن ماجه اثنان وثلاثون كتابًا**»[(٢)].

وهذا الإحصاء يخالف ما ذكره الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي؛ حيث بلغ عدد الأحاديث عنده (٤٣٤١) حديثًا، وبلغ عدد الكتب (٣٧) كتابًا، وعدد الأبواب (١٥١٥) بابًا[(٣)]، كما يخالف عدد الأحاديث في طبعة محمّد مصطفى الأعظمي؛ حيث بلغ عددها عنده (٤٣٩٧) حديثًا؛ بما

---

(١) (التقييد) (١/ ١٢٠).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٨٠). وانظر: (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢)، (طبقات علماء الحديث) (٢/ ٣٤٢) لابن عبد الهادي.

(٣) انظر: (خاتمة السنن) (٢/ ١٥١٩).

فيها من زيادات أبي الحسن القطان[١].

ولعلّ هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في الروايات، الذي يترتّب عليه ـ غالبًا ـ اختلاف في النّسخ، وقد سبق عن الحافظ ابن حجر، أن في رواية سعدون في كتاب الطهارة أحاديث لم يرها في رواية غيره.

وإذا تذّكرنا طريقة ابن ماجه، وأنه يورد في كلّ باب حديثًا أو حديثين غالبًا = علمنا أن الاختلاف في الأحاديث، سيترتّب عليه حتمًا اختلاف في الأبواب، ويحتمل أن يكون أبو الحسن القطان لم يدخل (مقدّمة سنن ابن ماجه) ضمن الأحاديث التي أحصاها، ولو أسقطنا أحاديث هذه المقدمة، ومجموعها (٢٦٦) حديثًا: ـ لم يبق بين العدد الذي ذكره محمّد فؤاد عبد الباقي، والعدد الذي ذكره أبو الحسن القطان، سوى (٧٥) حديثًا، على أن تعبير ابن القطان بقوله: «وجملة ما فيها» يشعر بأنّه لم يحصها إحصاءً دقيقًا من أوّل الكتاب إلى آخره.

وكذا يقال بالنسبة للأبواب؛ فالفرق بين عدد الأبواب عند محمّد فؤاد، وعددها عند أبي الحسن القطان هو: (١٥) بابًا، علمًا بأن الأوّل عدّ ضمن المقدّمة (٢٤) بابًا.

وأما الاختلاف في عدد الكتب بين ما ذكره أبو الحسن القطّان والذهبي؛ وهو (٣٢) بابًا، وما ذكره الأستاذ محمّد فؤاد؛ وهو (٣٧) بابًا؛ فلعلّه يرجع أيضًا إلى اختلاف الروايات، الذي ذكرناه أوّلًا، والله أعلم[٢].

---

(١) انظر: (مقدمة السنن) (١/ ١٩).

(٢) انظر: (بحوث في تاريخ السنة) لأكرم ضياء العمري (ص/٣٤٦)، (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه) لسعدي الهاشمي (ص/٣ ـ ٤) (بحث ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة: العدد: ٤٧ ـ ٤٨).

ثمّ رأيت الشيخ محمّد مصطفى الأعظمي قد تعقّب الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي؛ فقال: «لا أدري علام استند الأستاذ فؤاد عبد الباقي؛ فقد خالف في عدّ الكتب الذّهبي، بل خالف أبا الحسن القطّان صاحب ابن ماجه وراوي كتابه! يبدو لي أنه اعتمد على رأي المستشرقين فنسك وغيره الذين اشتغلوا بتأليف (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث).

وبمقابلة مخطوطتنا مع طبعة فؤاد عبد الباقي للكتاب نفسه: تبيّن أنّه لا توجد في المخطوطة عناوين أبواب الهبات والصّدقات والرُّهُون والشُّفْعة واللُّقَطة والعِتْق، بل كلّ هذه الأبواب والكتب داخلة ضمن أبواب الأحكام.

وعلى هذا إن اعتبرنا (المقدمة) كتابًا فيصير عدد كتبه اثنين وثلاثين كتابًا.

والأمر الآخر الذي لا بد من ملاحظته: أنّ المخطوطة المشار إليها لا تستعمل تعبير الكتب، بل تستعمل الأبواب دومًا، اللّهم إلّا في موضع واحد، وهو كتاب اللباس»[1].

وهذا كلامٌ نفيسٌ، وبه يتّضح سبب الخلاف في عدد الكتب، وأنّه خلاف حدث في الأعصار المتأخرة، ولم يعرفه الحفّاظ في القرون الأولى، وقد نظرت في بعض النسخ التي لم يرجع إليها الشيخُ الأعظميُّ؛ كنسخة الخزانة التّيموريّة بدار الكتب المصرية، وهي من أصحّ النسخ[2]؛ فوجدت الأمر كما ذكر ـ جزاه الله خيرًا ـ.

---

(١) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/ ١٩).

(٢) انظر ما سيأتي من الكلام على بعض نسخه في: «مبحث عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه».



المبحث الخامس

مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه

كتاب السنن لابن ماجه أحد دواوين الإسلام وأصول السنّة، التي انتشرت في النّاس، وتلقّتها الأمّة بالقبول؛ ولهذا فقد أثنى على كتابه غير واحد من العلماء الفحول، وتتابعت كلماتهم في بيان مكانته، وفيما يلي طائفةٌ من أقوالهم:

ـ قال الحافظُ أبو الفضل ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالرَّيّ وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِسْتان، ومَازِنْدِران، وطَبَرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذكر له في تاريخ قزوين ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته»(١).

ـ وقال الحافظُ عبدالكريمُ الرافعيُّ: «ويُقرن سننُه بالصّحيحين، وسنن أبي داود، والنسائيّ، وجامع الترمذيّ، وسمعت والدي رَحِمَهُ اللهُ يقول: عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه»(٢).

ـ وقال الإمام ابن دقيق العيد: «الكتابُ كتابٌ حسنٌ، كثيرُ الفائدةِ،

---

(١) انظر: (التقييد) (١/ ١٢٠).

(٢) (التدوين في أخبار قزوين) (٢/ ٤٩). وكلام أبي زرعة الذي أشار إليه هو قوله ـ فيما رُوي عنه ـ: «أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها». وهذه الكلمة لم أوردها في أقوال العلماء في الثناء على الكتاب؛ لأنها لا تصحّ عنه؛ كما سيأتي بيانه في مطلب: «أسباب نزول مرتبته».

لهُ إعانةٌ على معرفةِ أحاديثِ الأبوابِ لمن يقصدُها»[١].

ـ وقال الإمامُ الذّهبيُّ: «سننُ أبي عبد الله كتابٌ حسنٌ، لولا ما كدّره من أحاديثَ واهيةٍ ليست بالكثيرة»[٢]

ـ وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «وهو كتابٌ مفيدٌ، قويُّ التبويبِ في الفقهِ»[٣].

ـ وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وكتابُه في السُّننِ جامعُ جيّدٌ، كثيرُ الأبوابِ والغرائبِ»[٤]

ـ وقال العلّامة صِدِّيق حسن خان: «وفي الواقع الذي فيه من حسنِ التّرتيبِ، وسردِ الأحاديثِ بالاختصارِ من غير تَكْرارٍ ليس في أحدٍ من الكتبِ»[٥].

هذه بعض أقوال العلماء في الثناء على الكتاب، وهي كافية في الدّلالة على أهميّته، وعظيم منزلته.

---

(١) (شرح الإلمام) (١/ ١٤٤).
(٢) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٣٦).
(٣) (اختصار علوم الحديث) (٢/ ٦٦٠).
(٤) (تهذيب التهذيب) (٣/ ٧٣٧).
(٥) (الحطة) (ص/ ٢٥٦).



المبحث السادس

شرط الإمام ابن ماجه في «سننه»

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبيّن شرطه في هذا الكتاب، كما بيّنه أبو داود والترمذي وغيرهما، ولكن يظهر من صنيعه في كتابه أنّه قصد جمع أحاديث الأحكام التي يحتجّ بها الفقهاء، على سبيل الاختصار، من غير اشتراط للصّحّة[1].

وأمّا شرطُه في الرجال: فهو وإن أخرج للطبقة الأولى والطبقة الثانية من طبقات الرّواة عن المكثرين من الأئمّة، إلّا أنّه يكثر من التّخريج للرّواة من الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة منهم.

وقد بيّن هذه المسألة أتمّ بيان الحافظ أبو بكر الحازميُّ (٥٨٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «ثمّ اعلم أنّ لهؤلاء الأئمّة مذهبًا في كيفيّة استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أنّ مذهب من يخرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مَدْخولٌ لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال:

وهو أن نعلم مثلًا أنّ أصحاب الزُّهْري على خمس طبقات متفاوتة،

---

(١) انظر ما سبق في مطلب: «موضوعه والغرض من تصنيفه».

ولكلّ طبقة منها مزيّة على الّتي تليها وتفاوت.

فمن كان في **الطبقة الأولى**: فهو الغاية في الصّحّة، وهو غاية «مقصد البخاريّ».

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزُّهري حتّى كان منهم من يُزامِلُه في السفر ويلازمه في الحضر، والثانية لم تلازم الزُّهري إلا مدّة يسيرة؛ فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزُّهْري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّدّ والقبول، وهم «شرط أبي داود والنَّسَوي».

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزُّهري؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزُّهري كثيرًا، وهم «شرط أبي عيسى»...»[(١)].

ولم يكتفِ الإمام ابن ماجه رحمه الله بالتّخريج لهاتين الطبقتين؛ بل نزل إلى أحاديث **الطبقة الخامسة**: وهم الضعفاء والمتروكون والمجاهيل، إذا لم يجد في الباب غيرهم، وقد ذكر هذه الطبقة الحازميُّ، وعبّر عنها الحافظ ابن رجب رحمه الله بقوله:

«**الطبقة الخامسة**: قوم من المتروكين والمجهولين؛ كالحكم الأَيْلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمّد بن سعيد المصلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوهم؛ فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرّج

---

(١) (شروط الأئمة الخمسة) (ص/ ٤٣ ـ ٤٤).

لبعضهم ابن ماجه، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقيّة الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتبرة إلا طائفة من المتأخّرين»[١].

ولكن يجدر التّنبيه إلى أنّ الإمام ابن ماجه يروي عن هذه الطبقة في الفضائل غالبًا، وهذا من الأمور التي جرى عليها عمل علماء الحديث؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن رجب الحنبليّ رَحِمَهُ اللهُ[٢].

وأكثر المتروكين الذين تفرّد الإمام ابن ماجه بالرّواية عنهم هم في الفضائل، وإن لم يكونوا في الفضائل؛ فكثير منهم توبع عليه[٣].

ومن هذا تخريجه للخليل بن زكريا البصريّ ـ وهو متروك ـ؛ فقد قال الإمام الذّهبيّ: «خرّج له ابنُ ماجه حديثًا تُوبع عليه»[٤].

ولأجل ما سبق بيانه عن شرط ابن ماجه في رجاله، وتخريجه في (سننه) لمن اشتدّ ضعفه وانحطّت مرتبته: ـ قال الحافظ ابن الملقّن رَحِمَهُ اللهُ: «وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطًا، وهو أكثر السّنن الأربعة ضعفًا، وفيه موضوعات»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «وفي الجملة كتاب النسائيّ أقلّ الكتب بعد

---

(١) (شرح علل الترمذي) (١/ ٣٠١). وانظر: (شروط الأئمة الخمسة) (ص/ ٤٥ ـ ٤٦). ومحمّد بن سعيد المصلوب لم ينفرد ابن ماجه بإخراج حديثه في السنن؛ بل شاركه أيضًا الترمذي في الجامع (ح٣٨٩٥)، وإن كان الترمذيّ قد تكلّم عنه، وعن حديثه، بخلاف ابن ماجه. وانظر: (تهذيب الكمال) (٢٥/ ٢٦٧)، وفروعه.

(٢) انظر: (شرح علل الترمذي) (١/ ٣٧١).

(٣) انظر: (شرط الراوي والرّواية عند أصحاب السّنن) محمّد عبد الرّزاق الأسود (ص/ ٤٢٦).

(٤) (ميزان الاعتدال) (١/ ٦٦٧). وانظر: الإمام ابن ماجه (ص/ ١٦٩، ١٨١).

(٥) (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير) (١/ ٣٠٩). وانظر: (مقدمة السنن) (١/ ١٧ ـ ١٨)؛ فقد نقل عن بعض الباحثين أنّه قال: «ليس له شرط في قبول الرواية»، والله أعلم.

الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلًا مجروحًا، ويقاربه أبو داود وكتاب الترّمذيّ، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه»[1].

وفي هذا إشارة إلى مرتبة (سنن ابن ماجه)، وهو ما يأتي الكلام عليه بالتّفصيل في المبحث التالي.

(١) (النكت) (١/ ٤٨٢).



المبحث السابع

مرتبته بين كتب السُّنَّة، وأسباب نزول مرتبته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مرتبة سنن ابن ماجه

تباينت أقوال العلماء في مرتبة (سنن ابن ماجه) بين كتب السُّنّة، وقد ظهر هذا في اختلافهم في سادس الكتب الخمسة، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: أنّه سادس الكتب السّتة، وأوّل من ذكره معها، وجعله سادسَها، هو الحافظ أبو الفضل ابن طاهر (٥٠٧هـ)؛ فإنّه عمل مصنَّفًا في (أطراف الكتب السّتّة)؛ أدخل فيه كتاب ابن ماجه، وصنّف جزءًا في (شروط الأئمة السّتّة)[١]؛ فعدّه معهم.

كما جمع أطرافه مع السنن الثلاثة الحافظ أبو القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ)، ثم عمل الحافظ عبد الغني المقدسيُّ (٦٠٠هـ) كتاب (الكمال في أسماء الرجال) فذكره فيهم؛ فتبعهم على ذلك أصحاب الأطراف؛ كالمِزِّي في (تحفة الأشراف)، وكتب الرجال؛ كالمزّي أيضًا في (تهذيب الكمال)، ومن جاء بعده ممّن هذّبه أو اختصره، وكتب الزوائد؛

(١) انظر: (ص/ ١٢) منه.

كالهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، وغيرهم من المصنِّفين[١].

القول الثاني: تقديم موطّأ مالك، وجعله سادس الكتب الخمسة، وإليه ذهب طائفةٌ من العلماء، مثل: رزين بن معاوية السَّرَقُسْطي الأندلسي (٥٣٥هـ) في كتابه (التجريد للصحاح والسنن)، وتبعه المجد ابن الأثير في (جامع الأصول)[٢]، وتبع المجدَ ابنَ الأثير: عبدُ الرحمن بن عليّ المعروف بابن الدَّيْبَع الشَّيْباني (٩٤٤هـ) في كتابه (تيسير الوصول إلى جامع الأصول)[٣].

وقال أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ): «أولى ما أرشد إليه ما اتّفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطّأ الذي تقدّمها وضعًا، ولم يتأخّر عنها رتبةً»[٤].

وقال الصِّديق حسن خان ـ بعد ذكره لصنيع ابن الأثير ـ: «والحقُّ معه»[٥].

القول الثالث: تقديم مسند الدارميّ على سنن ابن ماجه، وجعله سادس الكتب بدله، وبه صرّح الحافظ صلاح الدّين العلائي (٧٦١هـ)؛ حيث قال: «**ينبغي أن يكون كتابُ الدارميِّ سادسًا للخمسة بدله**؛ فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذّة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة؛ فهو مع ذلك أولى»[٦].

---

(١) انظر: (النكت) (١/ ٤٨٧)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٠٢)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) له (٣/ ١١٦٦)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ١٢).

(٢) انظر: (١/ ١٧٩) منه.

(٣) انظر: (النكت) (١/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧)، (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (ص/ ١٧٩).

(٤) (تدريب الراوي) (١/ ١٧٠).

(٥) (الحطة) (ص١١٨).

(٦) انظر: (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٦٥)، (فتح المغيث) (١/ ١٠٢). وقد ذكر بعض العلماء أنّه اغترَّ في قوله هذا بكلام للحافظ مُغُلْطاي؛ ذكر فيه أنّ مسند الدارمي أطلق =

وإلى هذا الرأي كان يميل الحافظُ ابن حجرٍ؛ فإنّه قال: «**ليس كتابُ الدارميِّ دون السنن في الرُّتبة، بل لو ضُمّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه؛** فإنّه أمثل منه بكثير»[(١)].

وقد سبق بيان سبب تقديم ابن طاهر ومن تبعه لسنن ابن ماجه على الموطّأ، وعدّه ضمن الكتب الستّة، وهو كثرة زياداته من الأحاديث المرفوعة على الكتب الخمسة، فضلًا عن قوّة تبويبه في الفقه، وسبق هناك نقل قول الحافظ ابن حجر مختصرًا ـ وهو هنا بتمامه ـ: «وإنّما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطّأ إلى عدّ ابن ماجه؛ **لكون زيادات الموطّأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ زياداتِه أضعافُ زياداتِ الموطّأ؛** فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة»[(٢)]

= عليه الصحة غير واحد من الحفّاظ، وفي ذلك بحثٌ تقف عليه في: (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، و(توضيح الأفكار) (١/ ٣٩ ـ ٤٠).

(١) انظر: (تدريب الراوي) (١/ ١٧٤)، (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/ ٢٣١). وهذا الكلام من الحافظ يفهم في ضوء قوله الآخر ـ ردًّا على مُغُلْطاي؛ كما في (توضيح الأفكار) (١/ ٣٩) «لكن بقي مطالبة مُغُلْطاي بصحّة دعواه: أنّ جماعة أطلقوا على مسند الدارميّ كونه صحيحًا؛ فإني لم أرَ ذلك في كلام أحد ممّن يعتمد عليه». ثم قال: «كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد: ـ لكان الواقع بخلافه؛ لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والموضوعة، والموطّأ في الجملة أنظف أحاديث، وأتقن رجالًا منه». وبهذا يعلم أنّ قوله: «أمثل منه بكثير» لا يخلو من نظر، والله أعلم.

(٢) انظر: (النكت) (١/ ٤٨٧).

فائدة: قام أحد الباحثين بإحصاء زيادات الكتب الثلاثة ـ الموطّأ، والدارمي، وابن ماجه ـ من الأحاديث المرفوعة؛ فخلص إلى أن زيادات الموطّأ على الخمسة وابن ماجه: (٨٢) حديثًا، المقبول منها حديثان، وزيادات الدارمي على الخمسة وابن ماجه: (٢٤٤) حديثًا، المقبول منها: (٧٩) حديثًا، بينما زيادات ابن ماجه على الخمسة والموطّأ: (١٥٢٥) حديثًا، وزياداته على الخمسة والدارمي: (١٤٨٩) حديثًا. علمًا بأنّ المقبول من زوائده على الخمسة ـ حسب أحكام الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في =

وقال الشيخ محمّد بن جعفر الكتّاني: «**ولمّا رأى بعضهم كتابه كتابًا مفيدًا قويَّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على الموطّأ**: أدرجه ـ على ما فيه ـ في الأصول، وجعلها ستّة»[١].

وعلى هذا التّقديم استقرّ الأمر عند المتأخرين من المحدّثين.

قال السّيوطي: «لم يدخل المصنّف[٢] سنن ابن ماجه في الأصول، **وقد اشتُهِر في عصر المصنف وبعده جعلُ الأصول ستّةً بإدخاله فيها**»[٣].

وقال أبو الحسن السِّنْدي: «قلت: وبالجملة: فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة؛ فلذلك أخرجه كثيرٌ ممّن عدّه في جملة (الصّحاح السّتّة)[٤]، **لكن غالب المتأخّرين على أنّه سادس الستّة**»[٥].

وبهذا تبيّنت مرتبة (سنن ابن ماجه) عند العلماء، وإنّما حطّ من مرتبته جملةُ أسبابٍ؛ نوضحها في المطلب التالي.

المطلب الثاني

أسباب نزول مرتبته

يمكن أن تُردَّ أسبابُ نزول مرتبة (سنن ابن ماجه)، وانحطاطها عن بقيّة الكتب السّتّة إلى سببين رئيسين، وهما:

= (صحيح وضعيف ابن ماجه) ـ: (٩٨٥) حديثًا. وهذا يوجب أن يكون (سنن ابن ماجه) هو سادس الكتب السّتّة. انظر: (منهج الإمام ابن ماجه) للرَّقي (ص/٩٦ ـ ١١٥، ١٦٤).

(١) (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢).

(٢) يعني به الإمام النووي؛ الذي تبع في ذلك ابن الصلاح.

(٣) (تدريب الراوي) (١/١٠٢).

(٤) وهذا الإطلاق فيه نظر سيأتي بيانه في مبحث: «درجة أحاديث سنن ابن ماجه». وانظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٤٩)، (فتح المغيث) (١/٨٩ ـ ٩٠).

(٥) (حاشية السندي على سنن ابن ماجه) (١/٢).

السبب الأوّل: تخريجه في (سننه) للمتروكين والمتّهمين بالكذب، وقد سبق قول الحافظ ابن حجر مختصرًا ـ وهو هنا بتمامه ـ: «وفي الجملة كتاب النّسائي أقلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا، ويقاربه أبو داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ **فإنّه تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلاّ من جهتهم**»[١].

وقبل الحافظِ ابنِ حجر قال الإمامُ الذّهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) بعد أن ساق حديثًا من طريق عبد السّلام بن صالح الهرويّ: «واهٍ، وهو ممّا عيب على ابن ماجه إخراجُ حديثه هذا؛ فرواه عن رجلٍ عنه»[٢].

وقال الحافظ السّخاويّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فأما ابن ماجه فإنّه تفرّد بأحاديث عن رجال متّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث**؛ مّما حُكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة»[٣].

السبب الثاني: تخريجه في كتابه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة، وبعضها باطلة وموضوعة:

قال الإمام الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنّما غضّ من رتبة سننه **ما في الكتاب من**

---

(١) (النكت) (١/ ٤٨٢).

(٢) (السير) (١٥/ ٤٠٠).

فائدة: قال شيخُنا عبد الله مراد الأثريُّ في أطروحته للماجستير (المتروكون الذين تفرّد بهم ابن ماجه) (ص/ ٣٥٦): «بلغ عدد المتروكين الذين تفرّد بهم ابن ماجه عن بقيّة السّتّة (١٠٤) متروكًا، أغلبهم من المتّهمين. وبلغت مروياتهم (١٧٦) حديثًا؛ منها (٧٨) لها طرقٌ أخرى ما بين صحيحةٍ وحسنةٍ، ومنها (٢٢) لها طرقٌ أخرى كلُّها ضعيفةٌ، إلا أنّ مجموعها يدلُّ أنّ لها أصلًا، والباقي (٧٦) منكرةٌ، وحكم الحفّاظ على جزءٍ منها بأنّها موضوعةٌ...».

(٣) (فتح المغيث) (١/ ١٠٢). وسرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدّعي أنّه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث، أو أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممّن شاركه في طبقته. انظر: (فتح المغيث) (١/ ٣٧٠).

المناكير، وقليل من الموضوعات»(١).

وقال أيضًا في ترجمة (داود بن المحبّر البصري) ـ بعد أن أورد له حديثًا موضوعًا رواه ابن ماجه ـ: «فلقد شان ابن ماجه (سننه) بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها»(٢).

وقال الحافظ السّخاويّ: «وأمّا ابن ماجه: **ففيه الضعيف كثيرًا، وفيه الموضوع**، ولهذا توقّف بعضهم في إلحاقه بها»(٣).

وقال العلّامة المُناويّ: «وقد توقّف بعضهم في إلحاق ابن ماجه بهم؛ **لكثرة ما فيه من الضعيف، بل الموضوع**»(٤).

وقال الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي ـ بعد أن ذكر طبقة السنن الأربعة ومسند أحمد ـ: «وكذا ينبغي عدّ ابن ماجه في هذه الطبقة، وإن كان بعض أحاديثها في غاية الضعف»(٥).

ويرجع سبب وقوع مثل هذه الأحاديث الواهية عند ابن ماجه خصوصًا، وبعض أصحاب السُّنن عمومًا إلى أحد أمرين:

الأوّل: الذُّهول والسَّهو اللَّذان لا يخلو منهما كاتبٌ أو مصنِّفٌ.

الثّاني: قلَّة المعرفة بالنَّقد وقواعده، وضعف التّمكُّن في صناعة الحديث، وعدم الاطِّلاع على علل الأحاديث المنكرة والباطلة؛ ذلك

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٩).

(٢) (ميزان الاعتدال) (٣/ ٤٣). وانظر: (السير) (١٥/ ٤٠٠)، (البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير) لابن الملقّن (٤/ ١٠٦).

(٣) (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية) (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨). وانظر: (فتح المغيث) (٣/ ٣٤٤).

(٤) (اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر) (٢/ ٤٣٥).

(٥) (الحطة) (ص/ ١١٨). وقد قال في (ص/ ٢٢٠) منه: «...وله حديث في فضل قزوين منكر، بل موضوع؛ ولهذا طعنوا فيه وفي كتابه».

لأنّ المحدِّثين يتفاوتون في معرفتهم بالحديث، والنُّقَّاد الجهابذة منهم قليل؛ كما هو معروف[١].

قال الحافظ ابن حجر: «إنّ بعض من صنَّف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضّعيفة بل والباطلة؛ إمّا لذهول عن ضعفها، وإمّا لقلَّة معرفة بالنَّقد»[٢].

فإن قال قائل: هذا الذي ذكره الذّهبي وغيره من العلماء يخالف ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه ـ يعني: (سنن ابن ماجه) ـ فقال: «أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي النّاس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها». ثمّ قال: «**لعلّ لا يكون فيه تمامُ ثلاثين حديثًا ممّا فيه ضعف**»[٣].

ونقل الحافظُ ابنُ نُقْطة عن ابن طاهر المقدسيّ أنه قال: «رأيت على ظهرِ جسرٍ قديمٍ بالرّيّ حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بـ(خاموش)[٤]: ـ قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجه **فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا؛ ممّا فيه شيءٌ**. وذكر بضعة عشر، أو كلامًا هذا معناه».

ثمّ قال ابن طاهر: «وحسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة، ويذكر

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في (شرح علل الترمذي) (٢/ ٣٣٧): «وقد ذكرنا فيما تقدَّم في (كتاب العلم) شرف علم العلل وعزَّته، وأنّ أهله المتحقِّقين به أفراد يسيرة من بين الحفَّاظ وأهل الحديث».

(٢) انظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٤٧).

(٣) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، (النكت) (١/ ٤٨٦). وفي (تاريخ دمشق) ـ بعد قوله: «ممّا فيه ضعف» ـ: «أو قال: عشرين، أو نحو هذا من الكلام».

(٤) واسمه: أحمد بن إسحاق، حافظ واعظ، مشهور بالطلب والجمع، جيّد الحفظ والضبط، ورد قزوين وسمع بها، وتوفي سنة (٤٤٥هـ). انظر ترجمته في: (التدوين) (٢/ ١٥٥)، (نزهة الألباب) (١/ ٢٣٢).

هذا الكلام بعد إمعان البصر والنّقد»[١].

* فالجواب عن هذا فيما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله، ويمكن تفصيله في أربعة أوجه[٢]:

الوجه الأوّل: أنّها حكاية لا تصحّ؛ لانقطاع إسنادها؛ لأنّ خاموش الرّازيَّ المتوفّى سنة (٤٤٥هـ) لم يدرك أبا زرعة الرّازي المتوفّى سنة (٢٦٤هـ)؛ كما هو ظاهر.

الوجه الثّاني: إن كانت محفوظة؛ فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث السّاقطة إلى الغاية، ويشهد له قول الحافظ الذهبي ـ بعد أن حكى قول أبي زرعة ـ: «قلت: ما كان أبو زرعة أمعن النّظر في السنن، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير، اللّهم إلّا إن أراد الأحاديث السّاقطة بمرّة؛ فهو كما قال، وسأفردها ـ إن شاء الله ـ في جزءٍ لتُعرف»[٣].

وقال الحافظ ابن كثير: «وقد حُكِي عن أبي زرعة الرّازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثًا، ربما يقال: إنّها موضوعةٌ، أو منكرةٌ جدًّا»[٤].

الوجه الثالث: يحتمل أنّه لم ير منه إلّا جزءًا فيه هذا القدر، ويؤيّد هذا ما رواه الحافظ ابن عساكر عن علي بن عبد الله بن الحسن الرّازي قال: «وحُكِي أنّه نظر في جزء من أجزائه، وكان عنده في خمسة

---

(١) (التقييد) (١/ ١٢٠). وانظر: (شروط الأئمّة السّتّة) (ص/١٩). وأمّا ما ذكره الرافعيّ في (التدوين) (٢/ ٤٩) عن أبيه أنّه قال: «عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه، وقال: لم يخطئ إلا في ثلاثة أحاديث»؛ فهو كما قال الشيخ سعدي الهاشمي: «هذا الخبر ظاهر الضعف...، ويحتمل وقوع تصحيف (ثلاثين) إلى (ثلاثة)». انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص/ ٧).

(٢) انظر هذه الوجوه مختصرة في: (النكت) (١/ ٤٨٦)، وهي هنا مدعّمة بما يشهد لها من أقوال أهل العلم.

(٣) (تذهيب التهذيب) (٨/ ٣٤٣).

(٤) (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢).

أجزاء»[١].

الوجه الرابع: أنّ أبا زرعة حكم على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك محكيٌّ في كتاب العلل لابن أبي حاتم[٢].

قال الحافظ ابن المُلقِّن: «وهذا الكلام من أبي زرعة رحمه الله لولا أنه مرويٌّ عنه من أوجه لجزمت بعدم صحّته عنه؛ فإنه غير لائق بجلالته، لا جرم أن الشيخ تقي الدين قال في الإلمام: هذا الكلام من أبي زرعة لا بد من تأويله وإخراجه عن ظاهره وحمله على وجه صحيح... ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه أو غيره ممّا يصحّ»[٣].

وقد ذكر الحافظُ الذّهبيُّ رحمه الله عدد ما في سنن ابن ماجه من الأحاديث الضعيفة على وجه التقريب؛ فقال: «وقول أبي زرعة ـ إنْ صح ـ: فإنّما عنى بثلاثين حديثًا الأحاديث المطَّرحة السّاقطة، وأمّا الأحاديث التي لا تقوم بها حجّةٌ: فكثيرة لعلّها نحو الألف»[٤]

قلت: ويؤكّدُ صحّة هذا القول أنّ عدد الأحاديث الضعيفة في (ضعيف سنن ابن ماجه) للشيخ الألباني رحمه الله: (٩٤٨) حديثًا؛ منها (٤١)

---

(١) (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧٢).

(٢) قلت: كما أنّه ضعّف كثيرًا من الرِّجال الذين أخرج لهم ابن ماجه؛ بل حكم على بعضهم بالكذب، وقد جمعهم الشيخ سعدي الهاشمي في بحث قيّم بعنوان: (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه)، نشرته مجلّة الجامعة الإسلامية في الأعداد (٤٧ ـ ٤٨،٥٥ ـ ٥٦) من سنة (١٤٠٠هـ)، وبلغ عدد الرواة الذين جرحهم الإمام أبو زرعة ممّن انفرد ابن ماجه بالرواية عنهم دون بقيّة أصحاب الكتب الستّة: (١٢٥) راويًا، وعدد الرواة الذين اشترك ابن ماجه بالرواية عنهم مع بقيّة الستّة، وجرحهم أبو زرعة: (١٧٢) راويًا؛ فيكون المجموع: (٢٩٧) راويًا.

(٣) (البدر المنير) (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩). وانظر: كلام الشّيخ تقيّ الدين ـ وهو ابن دقيق العيد ـ في (شرح الإلمام) (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

(٤) (السير) (١٣/ ١٧٩).

حديثًا موضوعًا[١].

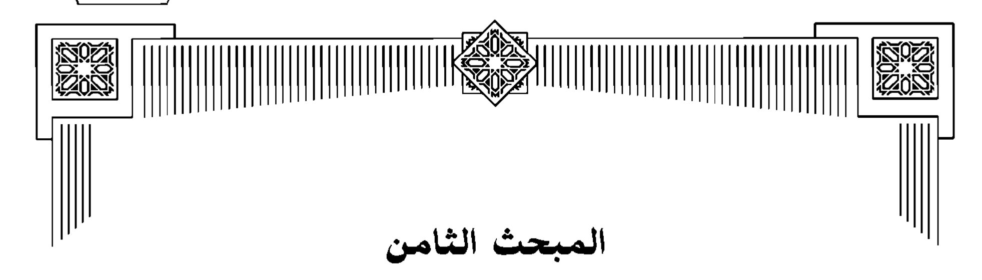
وهذا العدد من الأحاديث الموضوعة هو الذي انتهى إليه الشيخ محمّد عبد الرشيد النّعماني في (كتابه)[٢]؛ حيث ذكر (٣٤) حديثًا ممّا حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وزاد عليه (٧) أحاديث ممّا حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع أو البطلان؛ فصار العدد (٤١) حديثًا[٣].

وما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع قد نازعه في بعضه السيوطيُّ، والحقُّ أنّ ما يسلم منها لابن الجوزي كثيرٌ، وبعض هذه الأحاديث ممّا أجمع النّقاد على وضعه.

ومهما يكن من شيء: فالأحاديث الموضوعة التي فيه قليلةٌ بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب، التي هي أزيد من أربعة آلاف حديث؛ فهي لا تغضُّ من قيمة الكتاب كأصل من أصول السّنّة، وينبوع من ينابيعها[٤].

---

(١) انظر: (مقدمة ضعيف ابن ماجه).
(٢) (الإمام ابن ماجه) (ص/ ١٩٢ ـ ٢٢٨).
(٣) انظر: (بحوث في تاريخ السنة) (ص/٣٤٦)؛ فقد نقل عن الشيخ سعدي الهاشمي أنّه أوصلها إلى (٧٨) حديثًا، والله أعلم.
(٤) انظر: (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (ص/ ١٧٧ ـ ١٧٨).



المبحث الثامن

درجة أحاديث «سنن ابن ماجه» وحكم زوائده، وعددها

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل

درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»

تبيّن لنا ممّا سبق أنّ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يشترط الصّحّة فيما يخرجه من الأحاديث في (سننه)، وأنّ أحاديثه ليست كلّها من قسم الحديث المقبول؛ بل هي على درجات مختلفة في الصّحّة والضّعف، ويمكن تقسيمها بحسب مراتبها ودرجاتها إلى الأقسام التالية:

القسم الأوّل: ما هو صحيح مخرّج في الصحيحين أو أحدهما [١].

القسم الثّاني: ما هو صحيح أو حسن مخرّج في غيره من السنن الأربعة[٢].

---

(١) وقد بلغ عددها حسب تخريجات الشيخ خليل مأمون شيحا في طبعته: (١٢٤٧) حديثًا؛ منها (٥٦١) حديثًا اتّفق عليها الشيخان، و(١٨٢) حديثًا انفرد بها البخاري، و(٥٠٤) حديثًا انفرد بها مسلم، ومجموع ذلك قدر ربع الكتاب؛ فإن عدد أحاديثه ـ حسب ترقيم الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي ـ (٤٣٤١) حديثًا. والله أعلم.

(٢) ويبلغ عددها بعد طرح أعداد سائر الأقسام ـ حسب ترقيم الأستاذ محمّد فؤاد ـ: (١٥١٩) حديثًا.

القسم الثّالث: ما هو صحيح أو حسن ممّا انفرد به ابن ماجه[١].

القسم الرّابع: ما هو ضعيف ضعفًا يسيرًا.

القسم الخامس: ما هو ضعيف ضعفًا شديدًا.

القسم السّادس: ما هو موضوع أو باطل[٢].

وخلاصة القول: أنّ (سنن ابن ماجه) تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وأنّ على الباحث والمستدلِّ أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتَّحرِّي، ومعرفة درجته، قال الإمام الذّهبيّ: «وأمّا سنن ابن ماجه فإنه دون هذين الجامعين ـ يعني كتاب أبي داود وكتاب النسائي ـ **والبحث عن أحاديثها لازمٌ**»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن أو بحديث من المسانيد واحدٌ؛ إذ جميع ذلك لم يشترط مَنْ جمعه الصّحّة، ولا الحسن خاصّة.

فهذا المحتجّ: إنْ كان متأهِّلًا لمعرفة الصّحيح من غيره؛ **فليس له أن يحتجَّ بحديث من السنن، من غير أن ينظر في اتّصال إسناده وحال رواته**، كما أنّه ليس له أن يحتجّ بحديث من المسانيد حتّى يحيط علمًا بذلك.

وإنْ كان غير متأهّل لدَرْك ذلك؛ فسبيله أن ينظر في الحديث؛ إن

---

(١) وعدد أحاديث هذا القسم (٦٢٧) حديثًا؛ كما يستفاد من إحصاء محمّد فؤاد عبد الباقي في (خاتمة السنن) (٢/ ١٥٢٠)، ولعلّه اعتمد فيه على أحكام البوصيري في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، والله أعلم.

(٢) وعدد أحاديث القسمين الرّابع والخامس: (٩٠٧) حديثًا، وأمّا القسم السادس فعدد أحاديثه (٤١) حديثًا؛ كما يستفاد من «ضعيف سنن ابن ماجه». وبهذا الإحصاء يتبيّن أنّ قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في (البداية والنهاية) (١١/ ٥٢): «ويشتمل... على أربعة آلاف حديث كلّها جياد سوى اليسيرة» فيه نظرٌ، والله أعلم.

(٣) انظر: (توضيح الأفكار) (١/ ٢٢٢).

كان خرِّج في الصحيحين، أو صرّح أحدٌ من الأئمّة بصحّته؛ فله أن يقلده في ذلك.

وإن لم يجد أحدًا صحّحه ولا حسّنه؛ فما له أن يقدم على الاحتجاج به؛ فيكون كحاطب ليل؛ فلعله يحتجَّ بالباطل وهو لا يشعر»(١).

ومن هنا يعلم تساهل من أطلق على (سنن ابن ماجه) ـ وكذا غيره من السنن ـ وصفَ الصِّحَّة؛ كقول ابن خِلِّكان: «وكتابه في الحديث أحد الصِّحاح السِّتَّة»(٢).

وذلك لأنّ أصحاب السنن الأربعة لم يشترطوا الصِّحّة، ولم يلتزموها؛ بل حكموا على كثير ممّا في كتبهم بالضعف؛ كما هو معروف.

ولهذا قال الحافظُ زين الدين العراقيُّ في «ألفيته»(٣):

وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا   فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحَا

وقال السّيوطيُّ في «ألفيته»(٤):

تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيْهَا أَطْلَقَا   صَحِيحَةً، وَالدَّارِمِي وَالْمُنْتَقَى

وقد اعتذر العلّامة الزَّرْكشيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لمن أطلق على هذه الكتب وصفَ الصّحّةِ، أو سمّاها صحاحًا؛ فقال: «ثم تسمية هذه الكتب صحاحًا إمّا هو باعتبار الأغلب؛ لأنّ غالبها الصّحاح والحسان، وهي ملحقة بالصّحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن؛ فإطلاق الصّحّة عليها من باب التّغليب»(٥).

---

(١) النكت (١/ ٤٤٩). وعنه نقله السخاوي في (فتح المغيث) (١/ ٨٩ ـ ٩٠) بتصرُّف يسير.

(٢) (وفيات الأعيان) (٤/ ٢٧٩). وانظر: (الحطّة) (ص/ ٢٢٠).

(٣) انظرها مع شرحها (فتح المغيث) (١/ ٦٣).

(٤) انظر: (منهج ذوي النّظر شرح منظومة علم الأثر) لمحمد محفوظ التِّرْمِسي (ص/ ٣٥).

(٥) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٧٩).

لكن يبقى ـ مع هذا ـ ما في إطلاق الصّحّة على هذه الكتب من إيهام حجيّة جميع ما فيها، وخاصّة لغير العارف بفنّ الحديث الشريف، والله أعلم.

المطلب الثاني

حكم زوائده، وعددها

أوّلًا: حكمُ زوائدِ ابنِ ماجه:

من ميزات كتاب ابن ماجه كثرة زوائده على الكتب الخمسة، وهذه الميزة هي الّتي جعلته سادس الكتب الخمسة عند كثير من العلماء؛ لذا كان من المهمّ معرفة حكم تلك الزوائد عند أهل العلم، وقد اشتهر عند المحدّثين أنّ ما ينفرد به الإمام ابن ماجه يكون ضعيفًا، ولكن قال العلامة أبو الحسن السندي: «وليس بكلّي، ولكن الغالب كذلك»[١].

وقد حرّر هذه المسألة الحافظ ابن حجر؛ فقال ـ عند كلامه على السُّنَن ـ: «... وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، حتّى **بلغني أن المزِّيَّ كان يقول: مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالبًا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي**».

ثم قال: «ثم وجدت بخطّ الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسينيّ ما لفظه: سمعت شيخنا أبا الحجاج المزّيّ يقول: كلُّ ما ينفرد به ابن ماجه فهو ضعيف ـ يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة ـ».

ثمّ قال الحافظ: «... لكنْ حملُه على الرجال أولى، وأمّا حمله على الأحاديث فلا يصحّ؛ كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة

---

(١) (حاشية السندي) (١/ ٥).

والحسان ممّا انفرد به عن الخمسة»[(١)].

قلت: ولم يسلّم هذا القول للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ؛ فقد ناقشه في حمله على الرّجال بعضُ الباحثين؛ فقال: «قلت: وعندي أنّه لا يصحّ حمله على الرّجال أيضًا؛ فإنّ في رجال الإمام ابن ماجه الّذين انفرد بإخراج حديثهم عن الأئمّة الخمسة طائفةً لم يأت فيهم جرح معتبر، بل هم ثقات عدول من رجال الحديث الصحيح أو الحسن؛ كما لا يخفى على من سرّح نظره في (تهذيب الكمال) وفروعه؛ مثل: أحمد بن ثابت الجَحْدَري أبو بكر البصري، وأحمد بن محمّد بن يحيى بن سعيد القطّان أبو سعيد البصري، وأحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرّمادي أبو بكر، وإبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن جحش الأسدي، وأرقم بن شُرَحْبيل الأودي الكوفي، وإسحاق بن إبراهيم بن داود السوّاق البصري، وإسماعيل بن إبراهيم البالسي، وإسماعيل بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب الهاشمي، وأَسِيد بن الْمُتَشَمِّس بن معاوية التّميمي السّعدي، وأيوب بن محمد الهاشمي البصري المعروف بالقُلْب، إلى آخرين يطول ذكرهم»[(٢)].

والخلاصة: أنّه لا يصحُّ إطلاق أنّ كلَّ ما ينفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة من الحديث ضعيف، كما لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به من الرّجال ضعيف؛ وذلك لوجود الأحاديث الصحيحة والحسنة فيما ينفرد به من الحديث، ووجود الثقات فيمن ينفرد بهم من الرّجال، وإن كان هذا لا ينفي أن يكون الغالب أو الأكثر مما ينفرد به ضعيفًا، وخاصّة من الرجال، والله أعلم.

---

(١) (تهذيب التهذيب) (٣/ ٧٣٧). وفي (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٦٧): «قال الحافظ ابن حجر ـ فيما كتبه بخطه على حاشية الكتاب ـ: «مراده من الرجال لا من الأحاديث؛ فإنّ في أفراده صحاحًا».

(٢) (الإمام ابن ماجه) للنعماني (ص/ ١٩١).

ثانيًا: عددُ زوائدِ ابن ماجه:

أحصى الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي عدد الأحاديث الزوائد، فبلغت عنده: (١٣٣٩) حديثًا؛ منها (٤٢٨) حديثًا رجالها ثقات صحيحة الإسناد، و(١٩٩) حديثًا حسنة الإسناد، و(٦١٣) حديثًا ضعيفة الإسناد، و(٩٩) حديثًا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقال: «وإن كتابًا يجمع بين دفّتيه (٣٠٠٢) حديثًا يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم، ثمّ يجيء ابن ماجه يرويها كلَّها[1] عن طريق غير طرقهم، وكلُّ الطرق يؤيِّد بعضُها بعضًا؛ ممّا يعطي للأحاديث قوّة فوق قوّتها، ثمّ يضيف إلى عددها (٤٢٨) حديثًا صحيحة الإسناد رجالها ثقات، و(١٩٩) حديثًا حسنة الإسناد = لهو كتابٌ له قيمته لو اقتصر على هذه المزيّة فقط، فما بالكم وقد جاوز هذه المزيّة إلى مزايا أخرى...»[2].

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة هذا الموضوع؛ فكان من نتائج دراسته ما سجّله بقوله: «اعلم ـ رحمك الله ـ: أن الحافظ البوصيري قد ذكر في كتابه «الزوائد» من الأحاديث ألفًا وخمسمائة واثنين وخمسين (١٥٥٢) حديثًا، كذا أحصيناه بعَدِّنا لكنّه قد ذكر رحمه الله في آخر كتابه عدّتها فقال: «فيه من الأحاديث الصحيحة والضعيفة ألف وخمسمائة وثلاثون (١٥٣٠) حديثًا».

---

(١) في هذا الإطلاق نظر؛ فإنّ بعض تلك الأحاديث قد رواها ابن ماجه من طريق أصحاب الكتب الخمسة أو بعضهم، وربّما شاركهم في شيوخهم.

(٢) انظر: (خاتمة السنن) (٢/ ١٥٢٠).

فائدة: بلغ عدد الأحاديث الزوائد، في عدِّ الشيخ شعيب رحمه الله ومشاركيه ـ كما في مقدِّمة تحقيقهم للسنن (ص/ ٢٦) ـ: (١٢١٣) حديثًا بالمكرَّر، منها: (٣٣٠) حديثًا صحيحًا، و(١٧١) حديثًا حسنًا، على مختلف درجات الصحّة والحسن، و(٣٩٦) حديثًا ضعيفًا ومعلولًا، و(١٨٤) حديثًا ضعيفًا جدًّا، و(٢١) حديثًا منكرًا وموضوعًا، و(١١) حديثًا لم يجزموا بحكمها.

ولكن الصواب لمن ابتغاه: أنه ليس فيه هذا القدر المذكور، وأنّ أحاديث كثيرة قد عدّها البوصيري من الزوائد، وهي ليست منها، لمجرد زيادة في متن الحديث، ولو كلمة في بعض لأحاديث، وربّما لكونه أخرجه بإسناد آخر[١]، ولو عن الصحابي بعينه، وبعض الأحاديث أودعها الزوائد غفلة منه رحمه الله، وهي ليست كذلك...»[٢].

ثمّ خلَص بعد ذلك إلى النتائج التالية:

١ ـ أنّه وقع في الزوائد أحاديث كثيرة ليست هي من الزوائد أصلًا، وبعضها منازع فيه، وذلك يقع في نحو مائة وأربعين (١٤٠) حديثًا.

وبهذا يعرف أن أحاديث الزوائد لابن ماجه لا تبلغ القدر الذي ذكره البوصيري، بل الواجب حذف هذه المائة والأربعين منها.

٢ ـ أنّ زوائد ابن ماجه الّتي رُوِيت متونها في الخمسة أو أحدها بحروفها ـ ولكن من طريق صحابي آخر ـ تبلغ نحوًا من مائة وخمسين (١٥٠) حديثًا، وأمّا الّتي وافقها بالمعنى إجمالًا، أو في الحكم؛ فكثير جدًّا يقع أضعاف ما ذكر، وقد أشار لأكثرها البوصيري رحمه الله في «الزوائد».

٣ ـ أنّ الإمام أحمد في مسنده، أو ابن حبان في صحيحه، أو الحاكم في مستدركه قد وافقوا ابن ماجه في ربع زوائده؛ فشاركوه في إخراج نحو من أربعمائة (٤٠٠) حديث، ولا تخفى مكانة هذه الكتب الثلاثة عند أهل الحديث.

---

(١) تنبيه: الذي جرى عليه المصنِّفون في الزوائد ـ كالهيثميّ وغيره ـ اعتبار ما رُوي بإسناد آخر، أو بلفظ مغاير من الزوائد. وعدم اعتبار هذا الضابط، أو اعتبار أحد شقّيه دون الآخر ـ فضلًا عن اختلاف النسخ المعتمدة في العدِّ ـ هو سبب الاختلاف في عدِّ هذه الزوائد، والله أعلم.

(٢) انظر: (مقدمّة جامع الأصول) لعبد السلام محمد علّوش (١/ ٣٣).

٤ ـ أنّ الأحاديث التي ضعّف إسنادها البوصيري في الزوائد لأجل أحد الرواة في كثير منها ما هو صحيح المتن، ثابت من حديث غير راويه عند ابن ماجه، أو ممّا له طرق وشواهد قد ذكرها هو عند غير ابن ماجه.

٥ ـ أنّ كثيرًا من الأحاديث التي ينفرد بها ابن ماجه، يكون العمل عليها عند أهل العلم، ولها أصول في الصّحاح وغيرها؛ فيتفرّد بروايات لتقوية المسألة، أو استيعاب رواياتها[١].

(١) انظر: (مقدّمة جامع الأصول) (١/ ١٤ ـ ٤٥).



المبحث التاسع

منهج الإمام ابن ماجه في «سننه»

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل

منهجه في الصناعة الحديثيّة

أوّلًا: طريقتُه في سوقِ الأسانيدِ وإيرادِ الألفاظِ:

الإمام ابن ماجه يستعمل الأساليب التي يستخدمها غيره من المحدِّثين؛ من التّحويل والعطف بين الشّيوخ، والإشارة إلى المتون بكلمة «نحوه» أو «مثله».

وممّا يتميّز به ابن ماجه:

١ ـ في استعمال طريقة التّحويل:

فإنّه يشير إلى الرّاويين أو الرّواة عند نقطة الالتقاء بكلمة: «قالا»، أو «قالا جميعًا»، أو «قالوا»[(١)].

مثال ذلك:

أ ـ قوله في آخر (كتاب الطهارة وسننها)، في (باب من توضّأ فترك موضعًا): «حدثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب (ح) وحدثنا ابن حميد ثنا

---

(١) انظر: (الواضح في مناهج المحدّثين) لياسر الشّمالي (ص/ ٢٨١).

زيد الحباب **قالا** ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطّاب...»، وذكر الحديث[١].

ب ـ قوله في (المقدّمة)، في (باب فضل عمّار): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبيد الله بن موسى (ح) وحدثنا عليُّ بن محمد وعمرو بن عبد الله **قالا جميعًا** حدثنا وكيع عن عبد العزيز بن سِيَاه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار عن عائشة...»[٢].

جـ ـ قوله في (كتاب الأضاحيّ)، في (باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره): «حدثنا حاتم بن بكر الضَّبِّي أبو عمرو حدثنا محمد بن بكر البُرْساني (ح) وحدثنا محمّد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم حدثنا أبو قُتَيْبة ويحيى بن كثير **قالوا** حدثنا شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أمّ سلمة...»[٣].

٢ ـ في العطف على الشيوخ:

يستعمل ابن ماجه العطف على الشّيوخ بكثرة، لكنّه عند العطف لا يشير ـ غالبًا ـ إلى صاحب اللّفظ، كما يفعله مسلم وغيره.

وربّما ميّز صاحب اللّفظ، وله في ذلك عبارات؛ أذكرها مع أمثلتها:

أ ـ اللّفظ لفلان:

مثاله: قوله في (كتاب النّكاح)، (باب الرّجل يشكّ في ولده): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمّد بن الصَّبَّاح قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال:...»؛ فذكر الحديث، ثمّ قال: «**واللفظ لابن الصَّبَّاح**»[٤].

---

(١) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح ٦٦٦).

(٢) (السنن) (ح ١٤٨). وانظر: (ح١٧٤٥).

(٣) (السنن) (ح٣١٥٠).

(٤) انظر: (السنن) (ح٢٠٠٢).

ب ـ هذا حديث فلان:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسّنّة فيها)، في (باب ما جاء في كم يصلّي بالليل): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شَبَابَة عن ابن أبي ذئب عن الزُّهري عن عروة عن عائشة (ح) وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعيّ عن الزهري عن عروة عن عائشة ـ **وهذا حديث أبي بكر** ـ قالت: ...»[1].

ب ـ قال فلان في حديثه:

مثاله: قوله في (المقدّمة)، في (باب فضل عثمان): «حدثنا محمّد بن عبد الله بن نُمَيْر وعليُّ بن محمد قالا حدثنا وكيع حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه: وددت أنّ عندي بعض أصحابي. قلنا: يا رسول الله ألا ندعو لك أبا بكر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عمر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عثمان؟ قال: نعم. فجاء فخلا به فجعل النبي ﷺ يكلّمه، ووجه عثمان يتغيّر. قال قيس: فحدّثني أبو سهلة مولى عثمان أن عثمان بن عفان قال يوم الدار: إنّ رسول الله ﷺ عهد إليّ عهدًا؛ فأنا صائرٌ إليه». ثمّ قال ابن ماجه: «**وقال عليٌّ في حديثه**: وأنا صابرٌ عليه»[2].

ج ـ زاد فيه فلان:

مثاله: قوله في (المقدّمة)، في (باب من بلّغ علمًا): «حدثنا محمّد ابن عبد الله بن نُمَيْر وعليُّ بن محمد قالا حدثنا محمد بن فُضَيل حدثنا ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد أبي هُبَيْرة الأنصاريّ عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «نضَّر اللهُ امرَأً سمع مقالتي

---

(١) (السنن) (ح١٣٥٨). وانظر: (ح٢٩٦١).
(٢) (السنن) (ح١١٣).

فبلَّغها، فرُبَّ حاملِ فقهِ غيرِ فقيهٍ، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه».
ثمّ قال ابن ماجه: «**زاد فيه عليُ بن محمّد**: ثلاثٌ لا يغلُّ عليهنّ قلبُ امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمّة المسلمين، ولزوم جماعتهم»[١].

٣ ـ في صيغ التّحمُّل والأداء:

يُلْحظ أنّ الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ يستخدم ـ غالبًا ـ صيغة «حدثنا»، ولا يستخدم صيغة «أخبرنا»، وقد يكون السبب في ذلك أنّه لا يرى فرقًا بين «حدثنا» و«أخبرنا»؛ كما ذهب إليه بعضُ المحدِّثين[٢].

ومن الصِّيغ التي استعملها على ندرة:

أ ـ قرأتُ:

مثاله: قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب ما جاء في النّهي عن النَّجْش): «**قرأتُ** على مصعب بن عبد الله الزبيري عن مالك (ح) وحدثنا أبو حُذَافَة حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النَّجْش»[٣].

ب ـ بلغني:

مثاله: قوله في (كتاب الصّيد)، في (باب الطّافي من صيد البحر): «حدثنا هشام بن عمّار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأَزْرَق أنّ المغيرة بن أبي بردة ـ وهو من بني عبد الدار ـ حدثه أنّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «البحرُ الطَّهورُ ماؤُه الحلُّ ميتتُه». قال أبو عبد الله ـ هو ابن ماجه ـ: **بلغني** عن

---

(١) (السنن) (ح٢٣٠).
(٢) انظر: (الواضح في مناهج المحدّثين) (ص/ ٢٨٢).
(٣) (السنن) (ح٢١٧٣).

أبي عبيدة الجوَاد أنّه قال: هذا نصف العلم؛ لأن الدنيا بر وبحر؛ فقد أفتاك في البحر، وبقي البر»[١].

ـ ومن هذا تنبيهه إلى أنّ ما أورده هو لفظ الشيخ، بقوله: «كتبتُه لفظًا».

مثاله: قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب من حبسه العذر عن الجهاد): «حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ بالمدينة رجالًا ما قطعتم واديًا، ولا سلكتم طريقًا إلا شَرِكُوكم في الأجر، حبسهم العُذْر». قال أبو عبد الله ـ هو ابن ماجه ـ: «أو كما قال، **كتبتُه لفظًا**»[٢].

وفي قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أو كما قال**» دليلٌ على شدّة تحرّي ابن ماجه في إيراد ألفاظ الأحاديث، والتّنبيه على ما رُوي منها بالمعنى.

ـ ويلحق بهذا: **عنايتُه ـ نادرًا ـ ببيان تاريخ سماعه من شيخه:**

و **مثاله**: قوله في (كتاب الدعاء)، في (باب دعاء رسول الله ﷺ): «حدثنا عليّ بن محمّد **سنة إحدى وثلاثين ومائتين** حدثنا وكيع في سنة خمس وتسعين ومائة قال حدثنا سفيان في مجلس الأعمش منذ خمسين سنة حدثنا عمرو بن مرة الجملي في زمن خالد عن عبد الله بن الحارث المكتب عن طَلِيق بن قيس[٣] الحنفي عن ابن عباس أنّ النبيّ ﷺ كان يقول في دعائه: رب أعنّي، ولا تعن عليّ...» الحديث[٤].

---

(١) (السنن) (ح٣٢٤٦).
(٢) (السنن) (ح٢٧٦٥).
(٣) في الأصل: «قيس بن طلق»، وهو خطأ، والتصويب من (تهذيب الكمال) للمزّيّ (١٣/ ٤٦٢). وانظر: (سنن ابن ماجه) (٣/ ٤٩٢ ـ طبعة دار التّأصيل).
(٤) (السنن) (ح٣٨٣٠).

٤ ـ في العناية ببيان ألفاظ الشّواهد والمتابعات:

بعد أن يسوق الإمام ابن ماجه أسانيد الشّواهد والمتابعات فإنّه يعقبها بقوله: «مثله»، أو «مثله سواء»، أو «نحوه»، مع التّنبيه على ما في بعضها من زيادات أو اختلاف:

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قوله في (كتاب الطب)، في (باب الكَمْأَة والعَجْوة): «حدّثنا محمّد بن عبد الله بن نُمَير حدثنا أَسْباطُ بن محمّد حدثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن شَهْر بن حَوْشَب عن أبي سعيد وجابر قالا: قال رسول الله ﷺ: «الكَمْأةُ من المنِّ، وماؤها شفاءٌ للعين، والعَجْوَةُ من الجنّة، وهي شفاء من السُّمِّ». ثمّ أورد متابعة أبي نضرة لشهر على روايته عن أبي سعيد؛ فقال: «حدثنا عليُّ بن ميمون ومحمّد بن عبد الله الرَّقِّيَّان قالا حدثنا سعيد بن مَسْلَمة بن هشام عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نَضْرَة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ **مثله**»[١].

ب ـ قوله في (كتاب الأضاحيّ)، في (باب ما يُكره أن يضحّى به): «حدثنا هشام بن عمّار حدثنا إسماعيل بن عيّاش حدثنا ابن عون عن محمّد بن سيرين قال: سألت ابن عمر عن الضحايا أواجبةٌ هي؟ قال: ضحّى رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده، وجرت به السنة». ثمّ أورد متابعة جَبَلَةَ بن سُحَيْم لابن سيرين؛ فقال: «حدثنا هشام بن عمّار حدثنا إسماعيل بن عيّاش حدثنا الحجّاج بن أَرْطاة حدثنا جَبَلَةُ بن سُحَيم قال: سألت ابن عمر. فذكر **مثله سواء**»[٢].

ج ـ قوله في (كتاب الطهارة وسننها)، في (باب الارتياد للغائط والبول): «حدثنا محمّد بن بشّار حدثنا عبد الملك بن الصّبّاح حدثنا ثور

---

(١) (السنن) (ح٣٤٥٣ ـ ٣٤٥٤).

(٢) (السنن) (ح٣١٢٤).

ابن يزيد عن حصين الحِمْيري عن أبي سعد الخير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من اسْتَجْمر فليوتر...»؛ فذكر الحديث بطوله، ثم ذكر متابعة عبد الرحمن بن عمر لمحمّد بن بشّار؛ فقال: «حدثنا عبد الرحمن بن عمر حدثنا عبد الملك بن الصّبّاح بإسناده **نحوه، وزاد فيه**: «ومن اكتحل فليوتر؛ من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن لَاكَ فلْيَبْتَلِع»[1].

ـ ومن هذا الباب: **عنايتُه بحفظِ صيغِ شيوخِه في الأداءِ**:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الطّهارة)، في (باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدّت أيام إقرائها): «حدثنا محمّد بن يحيى حدثنا عبد الرزاق ـ **إملاءً عليّ من كتابِه، وكان السائل غيري** ـ أنا ابن جريج عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمر ابن طلحة عن أم حبيبة بنت جحش قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة طويلة، قالت: فجئت إلى النبي ﷺ أستفتيه وأخبره...» الحديث[2].

ومن هذا: **نقله ما يدلُّ على تثبُّت شيوخه في الرواية بالرجوع إلى أصول شيوخهم**:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الصلاة)، (باب في صلاة المغرب): «حدثنا محمّد بن يحيى حدثنا إبراهيم بن موسى أنبأنا عبّاد بن العوّام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس ابن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمّتى على الفطرةِ ما لم يؤخِّروا المغربَ حتّى تشتبكَ النجومُ»[3].

ثمّ قال ابن ماجه: «سمعت محمّد بن يحيى يقول: اضطرب الناس

---

(١) (السنن) (ح٣٣٧ ـ ٣٣٨). وانظر: (ح١٥٤).
(٢) (السنن) (ح٦٢٢).
(٣) (السنن) (ح٦٨٩).

في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكر الأعين إلى العوّام بن عبّاد ابن العوّام، فأخرج إلينا أصل أبيه؛ فإذا الحديث فيه».

٥ ـ **في تكرار الحديث**: الإمام ابن ماجه لا يكرّر الحديث غالبًا، وإذا كرّر الحديث فإنّما يكرّره في الباب نفسه؛ لبيان اختلاف في السند أو المتن، ولتتقوّى الأحاديث في الموضوع الواحد.

مثاله: ما أخرجه في (باب المحافظة على الوضوء) من (كتاب الطهارة)[1]:

١ ـ حدثنا عليُّ بن محمّد قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجَعْد عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تُحْصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصّلاة، ولا يحافظُ على الوضوء إلا مؤمن».

٢ ـ حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشّهيد قال: حدثنا المعتمر ابن سليمان عن ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

٣ ـ حدثنا محمّد بن يحيى قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا يحيى بن أيوب قال حدثنا إسحاق بن أسيد عن أبي حفص الدمشقي عن أبي أمامة يرفع الحديث قال: «استقيموا ونِعِمَّا أن تستقيموا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

ويُلْحظ على هذا الباب ما يلي:

١ ـ يروي ابن ماجه عن شيوخه بصيغة: (حدثنا).

(١) (السنن) (ح٢٧٧ ـ ٢٧٩).

٢ ـ كلّ رواية من الروايات الثلاث إلى صحابي؛ الأولى انتهت إلى ثوبان، والثانية إلى ابن عمرو، والثالثة إلى أبي أمامة ﷺ.

٣ ـ كلّ سند من هذه الأسانيد لا يخلو من مقال؛ ففي السند الأوّل انقطاع بين منصور وسالم بن أبي الجَعْد، وفي السند الثاني ليث بن أبي سُلَيم، فيه ضعف وله أحاديث صالحة(١)، وفي السند الثالث إسحاق بن أسد «ضعيف»(٢)، وأبو حفص الدّمشقي «مجهول»(٣)، وهؤلاء الضعفاء والمجاهيل ليس فيهم من أجمع العلماء على ردّ حديثه أو تركه، بل تقع رواياتهم في الدّرجات الدّنيا من الضّعف؛ فيتقوّى الحديث بمجموعها(٤).

٦ ـ **تقطيع الحديث**: عادة ما يسوق الإمام ابن ماجه الحديث في الباب بتمامه، ولكن ربّما قطّع الحديث؛ ليستدلّ بكلّ شطر منه على الباب الّذي يناسبه.

مثاله: ما أخرجه في (باب ما جاء في النهي للحاقن أن يصلي) من (كتاب الطهارة)(٥):

«حدثنا محمّد بن المصفَّى الحمصي حدثنا بقيّة عن حبيب بن صالح عن أبي حيٍّ المؤذِّن عن ثوبان عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يقوم أحد من المسلمين وهو حاقن حتّى يتخفّف».

فإنّ هذا شطر من الحديث، وقد أخرج شطره الثاني(٦) في (باب

---

(١) (تهذيب التهذيب) (٨/ ٢٦٥).
(٢) المصدر نفسه (١/ ٢٢٧).
(٣) المصدر نفسه (١٢/ ٨١).
(٤) انظر: (الفكر المنهجي عند المحدّثين) لهمّام عبد الرحيم (ص/ ١٦٧ ـ ١٦٨) بتصرّف.
(٥) (السنن) (ح٦١٩).
(٦) وللحديث شطر ثالث لم يخرجه ابن ماجه، وقد أخرجه بتمامه: أبو داود (ح٩٠)، والترمذي (ح٣٥٧).

ولا يخصّ الإمام نفسه بالدعاء) من (كتاب الصّلاة)[١]:

«حدثنا محمّد بن المصفَّى الحمصي حدثنا بقيّة بن الوليد عن حبيب ابن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حيٍّ المؤذِّن عن ثوبان[٢] قال: قال رسول الله ﷺ: لا يؤمُّ عبدٌ فيخُصَّ نفسَه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم».

ثانيًا: الكلامُ على الأحاديثِ تصحيحًا وتعليلًا:

الإمام ابن ماجه رحمه الله أحد أئمّة الحديث الّذين يعتدُّ بهم في الحكم على الأحاديث، ويؤخذ بأقوالهم في التّصحيح والتّضعيف؛ ولهذا وصفه بعض من ترجم له بـ«الحافظ الحجّة النّاقد»[٣]، وممّا يدلُّ على ذلك كونه تتلمذ في هذا الفنّ على إمامين كبيرين من أئمّة العلل؛ هما: الحافظ أبو زرعة الرّازي، والحافظ محمّد بن يحيى الذُّهلي، وخاصّة الثّاني فقد أكثر من الرواية عنه، كما نقل عنه بعض أحكامه على الأحاديث[٤]، غير أنّ حكم ابن ماجه على الأحاديث نادرٌ في (سننه)، وغالبه نقل عن غيره من الأئمّة، وربّما جمع في الحديث الواحد بين حكمه ونقله، ونقلُه للحكم دليلٌ على اعتماده له.

---

(١) (السنن) (ح٩٢٣).

(٢) أعدت سوق الإسناد هنا؛ للتنبيه على أنّ سند ابن ماجه سقط منه في الموضع الأوّل: (يزيد بن شريح) بين حبيب بن صالح وأبي حيٍّ المؤذِّن، والصواب إثباته بينهما؛ كما في الموضع الثّاني. انظر: (تحفة الأشراف) (٢/ ١٣١/ح: ٢٠٨٩). ثمّ رأيته على الصواب في طبعة دار التّأصيل: (ح ٥٩١).

(٣) انظر: (النجوم الزاهرة) (٣/ ٧٠).

(٤) انظر: «المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه». وأمّا الحافظ أبو زرعة فلم يروعنه ـ فيما وقفت عليه ـ إلّا ثلاث روايات، ونقل عنه كلمة في (ح٢٦٠٦)، وعرض عليه قولًا للذهلي في (ح٣٨٢).

وفيما يلي أمثلة لبعض ما وقفت عليه من ذلك:

١ ـ تصحيحُ الحديثِ وقَبولُه:

ومن أمثلته:

أ ـ قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في صلاة الحاجة): «حدثنا أحمد بن منصور بن سيّار[(١)] حدثنا عثمان بن عمر حدثنا شعبة عن أبي جعفر المدني عن عُمارة بن خُزَيمة بن ثابت عن عثمان بن حُنَيْف أنّ رجلًا ضَريرَ البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني. فقال: إنْ شئتَ أخَّرْتُ لك وهو خير، وإنْ شئتَ دعوتُ. فقال: ادعه. فأمره أن يتوضّأ فيحسن وضوءه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: «اللّهم إني أسألك وأتوجه إليك بمحمّد نبي الرحمة، يا محمّد إنّي قد توجّهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى، اللّهم فشفعه فيّ». ثمّ قال ابن ماجه: «قال أبو إسحاق: **هذا حديثٌ صحيحٌ**»[(٢)].

ب ـ قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في خلع النّعلين في المقابر):

«حدثنا عليُّ بن محمّد حدثنا وكيع حدثنا الأسود بن شَيْبان عن خالد

---

(١) في طبعة فؤاد: «يسار»، وهو تصحيف.

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح١٣٨٥).

تنبيه: قول أبي إسحاق هذا لم يرِد في طبعة دار التأصيل، ولا في طبعة الشيخ شعيب؛ لعدم وروده فيما اعتمدوا عليه من النُسخ؛ فيحتمل أنّه من زيادات الرُّواة، وإن صحَّ ما أثبته فؤاد عبد الباقي والدكتور بشّار في طبعتيهما؛ فلعلّ أبا إسحاق هذا هو شيخ ابن ماجه الإمام المحدِّث إبراهيم بن المنذر الحِزامي (٢٣٦هـ)؛ الآتي ذكره في المثال (ج) من أمثلة (تضعيف الحديث وإعلاله). وقد عدَّ المزّيُّ في (تحفة الأشراف) (٨/٤٠٨/ح١١٣٣٩)، بعض هذه الزيادات المنسوبة لأبي إسحاق هذا في بعض النُسخ ـ كما في (حاشية السندي) (١/٢٨) ـ من كلام ابن ماجه على الحديث، والله أعلم.

ابن سُمَيْر عن بشير بن نَهِيك عن بَشير ابن الخَصَاصِيَّة قال: بينما أنا أمشـي مع رسول الله ﷺ فقال: يا ابن الخَصاصِيَّة ما تَنْقِم على الله؟ أصبحت تماشي رسول الله، فقلت: يا رسول الله ما أَنقِمُ على الله شيئًا، كلّ خير قد آتانيه الله، فمرّ على مقابر المسلمين، فقال: أدرَك هؤلاء خيرًا كثيرًا، ثمّ مرّ على مقابر المشركين، فقال: سبق هؤلاء خيرًا كثيرًا. قال: فالتفتَ فرأى رجلًا يمشي بين المقابر في نعليه، فقال: يا صاحب السِّبْتِيَّتَيْن أَلْقِهما». ثمّ قال:

«حدثنا محمّد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: كان عبدالله بن عثمان يقول: **حديثٌ جيّدٌ، ورجلٌ ثقةٌ**»[١].

٢ ـ تضعيفُ الحديثِ وإعلالُه:

ومن أمثلته:

أ ـ قوله في (كتاب العِتْق)، في (باب المُدَبَّر):

«حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا عليُّ بن ظَبْيانَ عن عُبَيد الله عن نافع عن ابن عمر أنّ النبيّ ﷺ قال: المُدبَّر من الثُّلُث. قال ابن ماجه: سمعت عثمان ـ يعني ابن أبي شيبة ـ يقول: هذا خطأ ـ يعني حديث المدبَّر من الثلث ـ، قال أبو عبد الله: **ليس له أصلٌ**»[٢].

ب ـ قوله في (كتاب الأطعمة)، في (باب القديد):

«حدثنا إسماعيل بن أسد حدثنا جعفر بن عون حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال: أتى النّبيَّ ﷺ رجلٌ فكلمّه فجعل تُرْعَدُ فَرائصُه، فقال له: «هوِّن عليك فإنِّي لست بملك، إنّما

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٥٦٨).

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح٢٥١٤). وهذا مثال ما جمع فيه ابن ماجه بين حكمه على الحديث، ونقله حكمه عن غيره.

أنا ابن امرأة تأكل القديد». ثمّ قال ابن ماجه: «**إسماعيلُ وحدَهُ وصلَهُ**»[١].

وهذا يدلّ على أنّ الإمام ابن ماجه يرجّح في الحديث أنّه مرسل لا يصحّ، وهذا الذي رجّحه الإمام الدارقطني في هذا الحديث، وحكم على إسماعيل بالوهم[٢]، والله أعلم.

جـ ـ قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في الإفطار في السفر):

«حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا عبد الله بن موسى التَّيْمي عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر». ثمّ قال الإمام ابن ماجه:

«قال أبو إسحاق[٣]: **هذا الحديثُ ليس بشيءٍ**»[٤].

د ـ قوله في (كتاب الشفعة)، في (باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة):

«حدثنا محمّد بن يحيى وعبد الرحمن بن عمر قالا ثنا أبو عاصم ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة...»، الحديث.

ثمّ أسنده ابن ماجه عن شيخ آخر، وقال: «قال أبو عاصم: **سعيد بن المسيّب مرسل**، وأبو سلمة عن أبي هريرة متّصل»[٥].

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٣١٢).
(٢) انظر: (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (٦/ ١٩٤ ـ ١٩٥)
(٣) انظر: التعليق السابق على المثال (أ) من (تصحيح الحديث وقبوله).
(٤) (سنن ابن ماجه) (ح ١٦٦٦).
(٥) (سنن ابن ماجه) (ح ٢٤٩٧).

ثالثًا: الكلام على الرّواة جرحًا وتعديلًا:

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ أحد أئمّة الجرح والتعديل، الّذين إذا تكلّم أحدهم في الرّاوي قُبل قولُه، ورُجع إلى نقده، وقد ذكره الحافظ الذّهبيُّ في (الطبقة السادسة) من طبقات أئمّة الجرح والتّعديل[١]، كما ذكره الحافظ ابن ناصر الدّين الدمشقي في طبقات النّقاد من كلّ جيل الّذين قبل قولهم في الجرح والتّعديل[٢]، غير أنّه ليس من المكثرين من الكلام في هذا الباب، ولا نكاد نجد له في (السّنن) إلّا كلمات قليلة في مواضع يسيرة، وأكثر ما عنده من الجرح والتّعديل للرّواة في كتابه هو نقل عن غيره من الأئمّة، **وفيما يلي بعض الأمثلة** لمن حكم عليهم بنفسه، أو نقل الحكم فيهم عن غيره من شيوخه أو من فوقهم:

١ ـ قوله في (كتاب الأدب)، في (باب المصافحة):

«حدثنا عليّ بن محمد حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن حنظلة بن عبد الرحمن السدوسي عن أنس بن مالك قال: قلنا: يا رسول الله أينحني بعضنا لبعض؟: قال لا!...» الحديث[٣].

ثمّ قال ابن ماجه: «**حنظلة بن عبد الرحمن هو ثقة**»[٤].

٢ ـ قوله في (كتاب الصيام)، في (باب في الصّائم لا تردُّ دعوته):

«حدثنا عليُّ بن محمّد حدثنا وكيع عن سَعْدان الجُهَنيّ عن سعد أبي مجاهد الطّائي ـ **وكان ثقةً** ـ عن أبي مُدِلَّة ـ **وكان ثقةً** ـ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا تردُّ دعوتهم الإمام العادل، والصائم

(١) انظر: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل) (ص١٨٤).
(٢) انظر: (الردّ الوافر) (ص١٥).
(٣) (سنن ابن ماجه) (ح٣٧٠٢).
(٤) هذه الكلمة لم ترد في طبعة محمد فؤاد، ولا في طبعة شعيب، وهي من زيادات طبعة التأصيل (ح٣٧٢٧).

حتّى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها الله دون الغمام يوم القيامة، وتفتح لها أبواب السماء، ويقول: بعزّتي لأنصرنّك ولو بعد حين»[(١)].

٣ ـ قوله في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل):

«حدثنا أبو إسحاق الهروي إبراهيم بن عبد الله بن حاتم حدثنا عبّاد ابن العوّام عن حجّاج عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم ـ **وكان ثقةً**، وكان الحكم يأخذ عنه ـ حدثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد ابن حضير قال: قال رسول الله ﷺ: لا توضَّؤوا من ألبان الغنم، وتوضَّؤوا من ألبان الإبل»[(٢)].

ـ ويلحق بهذا: **حكمه على بعض الرواة بالخطأ بعد ذكره الخلاف في الحديث**: ومنه قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كلّ شهر):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا شعبة عن أنس بن سيرين عن عبد الملك بن المنهال عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنّه كان يأمر بصيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، ويقول: هو كصوم الدهر، أو كهيئة صوم الدهر». ثمّ قال ابن ماجه:

«حدثنا إسحاق بن منصور أنبأنا حبان بن هلال حدثنا همّام عن أنس ابن سيرين حدثني عبد الملك بن قتادة بن مِلْحان القَيْسي عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه»، ثم قال: «**أخطأ شعبة، وأصاب همّام**»[(٣)].

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٧٥٢). وانظر أمثلة أخرى في: (ح٦١، ١٤٣). وتوثيق أبي مُدِلَّة لم يذكره المصنّفون في الرجال؛ كالمزّيّ في (تهذيب الكمال) (٣٤/٢٦٩)، وغيره ممّن جاء بعده، بل حكموا بجهالته. والله أعلم.

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح٤٩٦).

(٣) (السنن) (ح١٧٠٧). وانظر مثالًا في (ح٣٧٣ ـ ٣٧٤)، وآخر في (الإرشاد في معرفة =

ـ ومن منهجه في الرجال: أنّه ربما أبهم الرّاوي أو اختار رواية الإبهام لشدّة ضعفه:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في الزّينة يوم الجمعة):

«حدّثنا حرملة بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن موسى بن سعيد عن محمّد بن يحيى ابن حَبّان عن عبد الله بن سلَام أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول على المنبر في يوم الجمعة: ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبَي[١] مهنتِه». ثمّ قال:

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا **شيخٌ لنا** عن عبد الحميد بن جعفر عن محمّد بن يحيى بن حَبّان عن يوسف بن عبد الله بن سلَام عن أبيه قال: خطبنا النبي ﷺ فذكر ذلك»[٢].

وهذا الشّيخ هو محمّد بن عمر الواقدي، وهو «مجمع على تركه»؛ ولهذا أبهم ابن ماجه اسمه، أو اختار رواية الإبهام[٣]؛ قال الحافظُ الذّهبيُّ: «**وحسبك أنّ ابن ماجه لا يجسر أن يسمِّيَه**»[٤].

= علماء البلاد) (٢/ ٥٧٨).

(١) في طبعة فؤاد: (ثوب)، والتصويب من طبعة التأصيل (ح١٠٦٢).

(٢) (السنن) (ح ١٠٩٥).

(٣) **تنبيه**: إنّما قلت: (اختار رواية الإبهام)؛ لأنّ شيخ ابن ماجه ابن أبي شيبة كان تارةً يصرِّح باسم الواقدي ـ كما في رواية عبد بن حميد في مسنده (ح٤٤٩) ـ، وتارةً يبهمه ـ كما في رواية ابن عبد البرِّ في التمهيد (٢٤/ ٣٨) ـ، وابن ماجه اكتفى برواية الإبهام، ولم يبيِّنها كما فعل مع عبد العزيز بن أبان، الذي أبهمه ابن أبي شيبة بقوله: (شيخ لنا)، على ما سيأتي قريبًا في العنصر الذي بعده، الله أعلم.

(٤) (ميزان الاعتدال) (٦/ ٢٧٣). وانظر: (المغني في الضعفاء) للذهبيّ أيضًا (٢/ ٦١٩).

رابعًا: التّعريف ببعض الرّواة وتمييزهم بذكر أسمائهم وأنسابهم:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب المبارزة والسلب):

«حدّثنا يحيى بن حكيم وحفص بن عمرو قالا ثنا عبد الرحمن بن مهديّ (ح) وحدثنا محمّد بن إسماعيل أنبأنا وكيع قالا ثنا سفيان عن **أبي هاشم الرماني** ـ قال أبو عبد الله: **هو يحيى بن الأسود** ـ عن أبي مِجْلز عن قيس بن عبّاد قال سمعت أبا ذر...»، وذكر الحديث[(١)].

٢ ـ قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب الرّجل يغزو وله أبوان):

«حدثنا هارون بن عبد الله الحمّال ثنا حجّاج بن محمّد ثنا جرير أخبرني محمّد بن طلحة بن عبد الله بن أبي بكر الصّدّيق عن أبيه طلحة عن معاوية بن جاهمة السّلميِّ أن **جاهمة** أتى النبي ﷺ فذكر نحوه». ثمّ قال: «**هذا جاهمة بن عبّاس بن مرداس السّلمي؛ الذي عاتب النبيَّ ﷺ يوم حُنَيْن**»[(٢)].

ومن هذا: **تعريفه بمن أبهمه بعض شيوخه من الرواة:**

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها)، في (باب ما جاء في الزِّينة يوم الجمعة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا **شيخ لنا** عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيى ابن حبان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال خطبنا النبي ﷺ فذكر ذلك»[(٣)]، أي: الحديث الذي قبله.

---

(١) (السنن) (ح٢٨٣٥). وانظر مثالًا قريبًا منه في: (ح٣٨٢).

(٢) (السنن) (ح ٢٧٨١).

(٣) (السنن) (ح ١٠٩٥).

ثمّ قال ابن ماجه: «**هو عبد العزيز بن أبان، كره أن يسمِّيه**»[١].

ومن هذا كذلك: **بيانه لبعض أوهام شيوخه في أسماء الرواة**:

مثاله: قوله في (كتاب الصلاة وإقامة السنّة فيها)، في (باب السجود):

«حدثنا هشام بن عمّار حدثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عبدالله ابن الأصمِّ عن عمِّه يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافى يديه»[٢].

ثمّ قال ابن أبي شيبة: «**الناس يقولون: عبيد الله بن عبد الله، وابن أبي شيبة يقول: عبد الله بن عبيد الله**»[٣].

خامسًا: بيان التّفرّد في الحديث:

اعتنى الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ في (سننه) بالتّنبيه على التّفرّد وغرائب أحاديث الرّواة، ويمكن تقسيم ما ورد من ذلك عنده إلى قسمين:

١ ـ تفرّد الرّواة:

ومن أمثلته:

أ ـ قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب الاقتصاد في طلب المعِيشة):

«حدثنا إسماعيل بن بَهْرام حدثنا الحسن بن محمّد بن عثمان زوج

---

(١) هذا القول لم يرد في طبعة محمد فؤاد، ولا في طبعة شعيب، وهو من زيادات طبعة التأصيل، تحت (ح ١٠٦٣).

(٢) (السنن) (ح ٨٨٠).

(٣) هكذا ورد هذا النصُّ تحت هذا الحديث في طبعة التأصيل: (ح٨٤٥). وفي طبعة محمد فؤاد جاء في الحديث الذي بعده، مع تقديم وتأخير في الكلام، والله أعلم. وفي الحديث بعده (ح٨٤٦) تصويب آخر لابن أبي شيبة.

بنت الشّعبيّ حدثنا سفيان عن الأعمش عن يزيد الرَّقَاشي عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ: «أعظم النّاس همًّا المؤمن الذي يهتمُّ[(١)] بأمر دنياه وأمر آخرته». ثمّ قال: «هذا حديث **غريب، تفرَّد به إسماعيلُ**»[(٢)].

ب ـ قوله في (كتاب إقامة الصلاة والسّنّة فيها)، في (باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن أبي غَنِيَّة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنّه سئل: أكان النبيُّ ﷺ يخطب قائمًا أو قاعدًا؟ قال: أَوَما تقرأ: ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمًاۚ﴾ [الجمعة: ١١]». ثمّ قال ابن ماجه: «**غريب، لا يحدّث به إلا ابنُ أبي شيبة وحده**»[(٣)].

٢ ــ تفرّد أهل الأمصار:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الأشربة)، في (باب كلّ مسكر حرام):

«حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرنا ابن جريج عن أيوب بن هانئ عن مسروق عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ مُسْكر حرام». ثمّ قال: «**هذا حديث المصريِّين**».

ثمّ أخرجه من وجه آخر؛ فقال: «حدثنا عليُّ بن ميمون الرَّقِّيّ حدثنا خالد بن حيّان عن سليمان بن عبد الله بن الزِّبْرِقان عن يعلى بن شدّاد بن أوس قال: سمعت معاوية يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كلُّ مسكر حرام على كل مؤمن». ثمّ قال: «**وهذا حديث الرَّقِّيِّين**»[(٤)].

---

(١) في طبعة محمد فؤاد وشعيب: (يَهُمُّ)، والتصويب من طبعة دار التأصيل (ح٢١٤٢).
(٢) (السنن) (ح٢١٤٣).
(٣) (السنن) (ح١١٠٨). وانظر مثالين آخرين في: (ح ٢١٦٢، ٣١٦٩).
(٤) (السنن) (ح٣٣٨٨ ـ ٣٣٨٩). وانظر مثالًا آخر في: (ح٢٦٩١).

سادسًا: العنايةُ بشرحِ الغريبِ وبيانِ المعاني:

الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ اعتنى عناية كبيرة في (سننه) بشرح الغريب، وبيان معاني بعض الأحاديث والمراد منها.

وما ورد في كتابه من ذلك يمكن تقسيمه إلى قسمين:

١ ـ ما كان من شرحه وبيانه:

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قوله في (كتاب المساجد)، في (باب المساجد في الدُّور):

«حدثنا يحيى بن حَكيم حدثنا ابن أبي عَدِي عن ابن عَوْن عن أنس ابن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال: صنع بعض عمومتي للنبي ﷺ طعامًا، فقال للنبي ﷺ: إنّي أحبُّ أن تأكل في بيتي وتصلِّيَ فيه. قال: فأتاه، وفي البيت فَحْلٌ من هذه الفحول، فأمر بناحية منه فكُنِس ورُشَّ، فصلَّى وصلَّينا معه».

ثمّ قال ابن ماجه: «**الفَحْل: هو الحَصيرُ الّذي قد اسْوَدَّ**»[١].

ب ـ قوله في (كتاب النّكاح)، في (باب الغَيْرة):

«حدثنا هارون بن إسحاق حدثنا عَبْدَة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: ما غِرْتُ على امرأة قطّ ما غِرْت على خديجة، ممّا رأيت من ذكر رسول الله ﷺ لها، ولقد أمره ربّه أن يبشّرها ببيت في الجنة من قَصَب. **يعني من ذهب**. قاله ابن ماجه»[٢].

ج ـ قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب بيع العُرْبان):

«حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي حدثنا حبيب بن أبي حبيب أبو

---

(١) (السنن) (ح ٧٥٦).

(٢) (السنن) (ح ١٩٩٧).

محمد كاتب مالك بن أنس حدثنا عبد الله بن عامر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان».

ثمّ قال ابن ماجه: «**العُرْبان: أن يشتريَ الرّجلُ دابَّةً بمائة دينارٍ؛ فيُعطيَه دينارين عُرْبونًا؛ فيقول: إن لم أشتر الدَّابَّة فالديناران لك.**

وقيل: يعني ـ والله أعلم ـ: أنْ يشتريَ الرّجلُ الشيء، فيدفعَ إلى البائع درهمًا، أو أقلَّ أو أكثرَ، ويقول: إنْ أخذتُهُ، وإلا فالدِّرهم لك»[1].

ومن هذا: **توجيهه للحديثِ أحيانًا**:

مثالُه: قوله في (كتاب المناسك)، في (باب الرّكعتين بعد الطواف):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن ابن جريج عن كثير ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن أبيه عن المطلب قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سبعه جاء حتى يحاذي بالركن؛ فصلّى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطواف أحد».

ثمّ قال ابن ماجه: «**هذا بمكة خاصّة**»[2].

ـ ويلحق بهذا: **تعليقُه على بعضِ الأحاديثِ**:

مثاله: قوله في (كتاب الفتن)، في (باب ما يكون من الفتن):

«حدثنا هشام بن عمّار حدثنا محمّد بن شعيب بن شابور حدثنا سعيد ابن بشير عن قتادة أنّه حدثهم عن أبي قلابة الجَرْمي عبد الله بن زيد عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: زُويتْ لي الأرض حتى رأيتُ مشارقها ومغاربها، وأُعطيتُ الكنزين الأصفر أو الأحمر والأبيض ـ يعني الذهب والفضة ـ، وقيل لي: إن ملكك إلى حيث زُويَ لك، وإني سألت الله ﷻ ثلاثًا: ألّا يسلِّط على

---

(١) (السنن) (ح٢١٩٣).

(٢) (السنن) (ح٢٩٥٨).

أمّتي جوعًا فيهلكهم به عامّة، وأن لا يَلبِسهم شيعًا، ويُذيقَ بعضَهم بأس بعضٍ، وإنه قيل لي: إذا قضيتُ قضاءً فلا مردَّ له، وإني لن أسلّط على أمّتك جوعًا فيهلكهم فيه، ولن أجمع عليهم من بين أقطارها حتى يفني بعضهم بعضًا، ويقتل بعضهم بعضًا، وإذا وضع السيف في أمّتي فلن يرفع عنهم إلى يوم القيامة، وإن ممّا أتخوّف على أمّتي أئمّة مضلِّين، وستعبد قبائل من أمّتي الأوثان، وستلحق قبائلُ من أمّتي بالمشركين، وإنّ بين يدي السّاعة دجّالين كذابين قريبًا من ثلاثين، كلُّهم يزعم أنّه نبيٌّ، ولن تزال طائفة من أمّتي على الحقِّ منصورين، لا يضرُّهم من خالفهم حتّى يأتي أمر الله ﷻ».

قال أبو الحسن ـ وهو القطّان ـ: «لّما فرغ أبو عبد الله ـ يعني: ابن ماجه ـ من هذا الحديث قال: «**ما أَهْوَلَهُ!**»[(١)].

٢ ـ ما نقله عن غيره من الأئمّة:

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قوله في (كتاب الصّدقات)، في (باب الحبس في الدّين والمُلازمة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا ثنا وكيع ثنا وَبْرُ بن أبي دُلَيْلَةَ الطَّائفيُّ حدثني محمّد بن ميمون بن مُسَيْكَةَ ـ قال وكيع: وأثنى عليه خيرًا ـ عن عمرو بن الشَّريد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لَيُّ الواجِدِ يُحِلُّ عِرْضَه وعُقوبتَه». ثمّ قال ابن ماجه: «قال عليٌّ الطَّنافِسيُّ: **يعني: عِرْضَهُ: شِكايَتَهُ، وعُقوبَتَهُ: سِجْنَهُ**»[(٢)].

ب ـ قوله في (كتاب الصَّيْد)، في (باب قتل الكلاب إلّا كلب صيد

---

(١) (السنن) (ح٣٩٥٢).

(٢) (السنن) (ح٢٤٢٧).

أو زرع):

«حدثنا محمّد بن بشّار حدثنا عثمان بن عمر (ح) وحدثنا محمّد بن الوليد حدثنا محمّد بن جعفر قالا حدثنا شعبة عن أبي التَّيَّاح قال: سمعت مُطَرِّفًا عن عبد الله بن مُغَفَّل أنّ رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب. ثمّ قال: مَا لهم وللكلاب؟ ثمّ رخّص لهم في كلب الزّرع وكلب الْعِين».

ثمّ قال ابن ماجه: «قال بندار ـ هو محمّد بن بشّار ـ: **الْعِينُ**: **حِيطانُ المدينة**»[1].

ج ـ قوله في (كتاب الطهارة والسنّة فيها)، في (باب الوضوء من النوم):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلِّي، ولا يتوضَّأُ».

ثمّ قال ابن ماجه: «قال الطَّنافِسيُّ: قال وكيع: **تعني: وهو ساجد**»[2].

ومن هذا: **نقلُه تعليقات بعض شيوخه أو من فوقهم على الأحاديث:**

مثاله:

١ ـ قولُه في (كتاب الصيد)، في (باب الأرنب):

«حدثنا هشام بن عمّار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم

(١) (السنن) (ح٣٢٠١).
تنبيه: قال السِّندي في (حاشيته) (٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩): «قال الدَّميري: في لفظ مسلم والنسائي: (ثم رخص في كلب الصيد والغنم)؛ فلفظ المصنِّف: (كلب العين) تصحيف، والصواب: الغنم، ثم قال: وتفسير العين بالحيطان خلاف المعروف، ففي (النهاية): العِين جمع أَعيَن: وهو واسع العَين، والمرأة عَيناء».

(٢) (السنن) (ح٤٧٤). وانظر مثالًا آخر في (ح٣١٩٩) نقلًا عن إسحاق بن منصور الكوسج.

عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق أنّ المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار حدّثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: البحر الطهور ماؤه، الحلُّ ميتته»

ثمّ قال ابنُ ماجه: «**بلغني عن أبي عبيدة الجواد أنّه قال: هذا نصف العلم؛ لأنّ الدنيا برٌّ وبحرٌ**»[١].

٢ ـ قولُه في (كتاب الأحكام)، في (باب من اشترط الخلاص):

«حدثنا يحيى بن حكيم ثنا أبو الوليد ثنا همّام عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: إذا بيع البيع من رجلين فالبيع للأوّل». ثمّ قال: «قال أبو الوليد: **في هذا الحديث إبطالُ الخَلَاص**[٢]»[٣].

سابعًا: التّرجيحُ بين الأحاديثِ المتعارضةِ:

وهذا نادرٌ في (سنن ابن ماجه).

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في الصّلاة على الجنائز في المسجد):

«حدثنا عليُّ بن محمّد حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التَّوْأَمَة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من صلَّى على جنازة في المسجد فليس له شيء.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يونس بن محمّد حدثنا فُلَيح بن سليمان عن صالح بن عَجْلان عن عبَّاد بن عبد الله بن الزُّبير عن عائشة

---

(١) (السنن) (ح٣٢٤٦).

(٢) الخَلَاص: «قيل: صورته إذا بايع الرجل متاعه من رجل أولًا، فباع وكيله من رجل آخر، أو بالعكس؛ فالبيع للأول منهما فلا يجبر البائع الثاني على تخليص المبيع من المشتري الأول». (شرح سنن ابن ماجه) للدهلوي (١/ ١٦٩).

(٣) (السنن) (ح٢٣٤٤).

قالت: والله ما صلَّى رسول الله على سهيل ابن بيضاءَ إلَّا في المسجد». ثمّ قال ابن ماجه: «**حديث عائشة أقوى**»[(١)].

وهذا ترجيحٌ بين الحديثين من حيثُ قوّةُ السند، وهو أحد وجوه التّرجيح بين هذين الحديثين المتعارضين في مسألة الصَّلاة على الجنازة في المسجد[(٢)].

ويلحق بهذا: **بيانه لمن ترك العمل بالحديث أو توقّف فيه من الأئمّة**:

مثاله: قوله في (كتاب الطّلاق)، في (باب طلاق البتّة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا: حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكانَة عن أبيه عن جده أنه طلّق امرأته البَتَّةَ، فأتى رسول الله ﷺ فسأله، فقال: ما أردتَ بها؟ قال: واحدة. قال: آللهِ ما أردتَ بها إلا واحدة؟ قال: آلله ما أردتُ بها إلّا واحدة. قال: فرَدَّها عليه»

ثمّ قال ابن ماجه: «**أبو عبيد تركه ناحيةً، وأحمد جَبُن عنه**»[(٣)].

ثامنًا: العالي والنّازل في «سنن ابن ماجه»:

الإسناد العالي: هو الإسناد الذي قلّ فيه عدد الرّجال بين المصنِّف وبين النّبيّ ﷺ.

---

(١) (السنن) (ح١٥١٧ ـ ١٥١٨).

(٢) انظر للتفصيل في ذلك: (نيل الأوطار) للشوكاني (٤/ ١١١).

(٣) (السنن) (ح٢٠٥١).

تنبيه: تصحّفت كلمة (ناحيةً) في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي إلى (ناجية)؛ فأصبحت العبارة توهم الكلام على الراوي لا الحديث! وكذلك فسّرها الدهلوي في (شرح سنن ابن ماجه) (١/ ١٤٨)...؛ ممّا جعلني أورد المثال في الطبعة السابقة في (الكلام على الرُّواة جرحًا وتعديلًا)، مع تنبيهي في الحاشية على احتمال تصحيفها، ثمّ تبيّن لي من طبعة دار التأصيل أنّها مصحّفة حقيقةً؛ فنقلت المثال إلى هنا.

والإسناد النازل: ضدُّ العالي، وهو الإسناد الذي كثر فيه عدد الرّجال بين المصنِّف وبين النّبيّ ﷺ.

وأجلُّ العلوّ وأفضلُه: ما قرُب فيه المصنِّف من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف[١].

وقد كان المحدّثون يولون الأحاديث العالية عناية كبيرة، ويرحلون في طلبها وتحصيلها إلى الأمصار البعيدة، وأخبارهم في ذلك مشهورة، ويكفي قول الإمام أحمد رحمه الله: «طلب الإسناد العالي سنّةٌ عمّن سلف»[٢].

والإمام ابن ماجه رحمه الله ممّن توسّع في الرّحلة، وشارك البخاريَّ وغيرَه من أصحاب الكتب السّتّة في بعض شيوخهم؛ ولهذا كان له في (سننه) حظٌّ من العلوِّ في بعض الأسانيد، وأكثر ما عنده من العالي الصّحيح الرّباعيات[٣]، وأمّا الثلاثيات فإنّها ـ على قلّتها عنده ـ ضعيفةٌ لا تصحّ، وهي خمسة أحاديث يرويها الإمام ابن ماجه بإسناد واحد، قال الحافظ السّخاويُّ ـ عند الكلام على الثلاثيات ـ: «وخمسةُ أحاديث في ابن ماجه، لكن من طريق بعض المتّهمين»[٤].

قلت: يعني به جُبارة بن المُغَلِّس؛ كما صرّح بذلك العلّامة صدِّيق حسن خان بقوله: «وهذه الثلاثيات من طريق جُبَارَة بن المُغَلِّس»[٥].

---

(١) انظر: (علوم الحديث) لابن الصّلاح (ص١٥٠)، (تدريب الرّاوي) (٢/ ١٦١).

(٢) انظر: (تدريب الراوي) (٢/ ١٦٠)، (فتح المغيث) (٣/ ٤).

(٣) وقد جمعها الظهير ابن العجمي (٧٧٤هـ)، وسمعها منه السبط ابن العجمي (٨٤١هـ)؛ كما في (المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس) لابن حجر (٣/ ١٠).

(٤) (فتح المغيث) (٣/ ١١).

(٥) (الحطة) (ص/ ٢٢٠). وانظر ترجمة جبارة في: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٢/ ٥٥٠)، (الكامل في الضعفاء) (٢/ ١٨٠ ـ ١٨٢)، (ميزان الاعتدال) (٢/ ١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/ ٥٠ ـ ٥١). والرّاجح في حاله أنّه متروك؛ لشدّة غفلته، وتحديثه =

وقال الكتّانيُّ: «ولابن ماجه: وهي خمسةُ أحاديث بسند واحد، لكن من طريق جُبارة بن المغلّس الحِمّاني الكوفيّ، وهو ضعيف، عن كثير بن سُليم الضَّبِّي، وهو ضعيف أيضًا، عن أنس رضي الله عنه»[١].

وقد جرت عادة العلماء بذكرها عند الكلام على (سننه)[٢]، وأنا أذكرها ههنا تبعًا لهم:

الحديث الأوّل: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الوضوء عند الطعام):

«حدثنا جُبارَةُ بن المُغَلِّس ثنا كَثير بن سُلَيْم سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: منْ أحبَّ أنْ يُكْثِرَ اللهُ خيرَ بيتِهِ فليتوضَّأْ إذا حضر غداؤُه وإذا رُفِعَ»[٣].

الحديث الثاني: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الشِّواء)؛ بالسند نفسه عن أنس بن مالك قال: «ما رُفِعَ منْ بينِ يَدَي رسولِ اللهِ ﷺ فَضْلُ شِواءٍ قَطُّ، ولَا حُمِلَتْ مَعَهُ طِنْفِسَةٌ»[٤].

الحديث الثالث: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب

= بما أدخل عليه، لا لتهمة في دينه؛ وقد قال ابن عدي: «كان لا يتعمّد الكذب، إنّما كانت غفلة فيه».

(١) (الرسالة المستطرفة) (ص/ ٩٧).

(٢) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص/ ٢٤٤)، (ختم سنن الحافظ ابن ماجه) لعبد الله بن سالم البصري (ق٨٥). ثمّ رأيت في (خزانة التراث) (١٢٤٢٥٩) أنّ محمّد بن محمّد بن عبد الله الإيجي النَّيْرِيزي (٨٥٥هـ) أفردها بجزء، توجد منه نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة.

(٣) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٢٦٠).

(٤) (السنن) (ح ٣٣١٠). والطنفسة: بكسر الطاء والفاء، وبضمهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء: البساطُ الذي له خَمْل رَقيق وجمعُه طَنَافِس. النهاية (٣/ ٣١٤). وانظر: القاموس المحيط (ص/ ٧١٥).

الضيافة)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «الخَيْرُ أَسْرعُ إلى البَيْتِ الَّذي يُغْشى منَ الشَّفْرةِ إلى سَنَامِ البَعِيرِ»[١].

الحديث الرّابع: ما أخرجه في (كتاب الطب)، في (باب الحِجامة)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «ما مَرَرْتُ ليلةَ أُسْريَ بي بمَلَأ إلَّا قالوا: يا محمّد مُرْ أُمَّتَكَ بالحِجامَةِ»[٢].

الحديث الخامس: ما أخرجه في (كتاب الزهد)، في (باب صفة أمّة محمد ﷺ)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «إنَّ هذه الأمَّةَ مَرْحُومةٌ، عذابُها بأَيْدِيها، فإذا كانَ يومُ القِيامةِ دُفِعَ إلى كلِّ رجلٍ منَ المسلمينَ رجلٌ منَ المشركينَ فيُقالُ: هذا فِداؤُك من النَّارِ»[٣].

وأمّا **الحديث النازل**: فأنزل ما وقفت عليه عنده **التُساعيات**[٤]، وهي: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها تسعةُ رجال، والذي وقفت عليه عنده منها ثلاثةُ أحاديث.

ومن أمثلتها: ما أخرجه في (المقدّمة) في (باب في الإيمان):

«حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمّد بن إسماعيل قالا: حدثنا عبد السلام بن صالح أبو الصَّلْت الهروي حدثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللِّسان، وعملٌ بالأركانِ. قال أبو الصَّلت: لو قرئ هذا الإسناد

---

(١) (السنن) (ح ٣٣٥٦).

(٢) (السنن) (ح ٣٤٧٩).

(٣) (السنن) (ح ٤٢٩٢).

(٤) ذكرتُ في الطبعة الأولى أنّ أنزل ما وقفت عليه الثمانيات، ثمّ تبيّن لي بعد قراءة الكتاب بكامله، وسماعه على مشايخِنا المسنِدين: أنّ أنزل ما عنده التُساعيات، ثمّ الثُمانيات، والله أعلم.

على مجنون لبرأ»[١].

ثمّ تليها **الثُّمانيات**: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها ثمانيةُ رجال، وهي كثيرةٌ بالنّسبة إلى التُّساعيات[٢].

ومن أمثلتها: ما أخرجه في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في المسح بغير توقيت):

«حدثنا حَرْمَلَة بن يحيى وعمرو بن سَوَّاد المصريان قالا: ثنا عبد الله ابن وهب، أبنا يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رَزِين، عن محمّد ابن يزيد بن أبي زِيَاد، عن أيّوب بن قَطَن، عن عُبادة بن نُسَيّ، عن أُبيِّ ابن عِمارة ـ وكان رسولُ اللهِ ﷺ قد صلَّى في بيتِهِ القِبْلَتَيْن كِلْتَيْهما ـ أنّه قالَ لرسولِ الله ﷺ: أَمْسَحُ على الخُفَّيْنِ؟ قال: نعم. قال: يومًا؟ قال: ويومين. قال: وثلاثًا، حتّى بَلَغ سبعًا، قال له: وما بَدَا لَكَ»[٣].

المطلب الثاني
منهجه في تراجم الأبواب

ذكرت ـ فيما سبق ـ أنّ الإمام ابن ماجه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدّقّة والإيجاز في الفقه، وأنّ ترتيبه لتلك الأبواب كان ترتيبًا حسنًا موفّقًا، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب لجميع ما يتناوله الكتاب من كتب الفقه[٤].

---

(١) (السنن) (ح٦٥). والحديث لا يصحّ، وقد سبق كلام الذّهبي في عبد السّلام بن صالح تحت مطلب: «أسباب نزول مرتبته». وانظر الحديثين الآخرين من التُّساعيات في (السنن) (ح٢٦٨٢، ح٣٧٥٥).

(٢) وقد بلغ عددها عندي بالاستقراء: سبعة وثلاثين (٣٧) حديثًا.

(٣) (السنن) (ح٥٥٧). وانظر مثالًا آخر في: (ح ٢٣١٩).

(٤) انظر: (ميزات سنن ابن ماجه).

ولا يخفى أنّ العناوين والتّراجم ليست دليلًا على دقّة نظر المصنّف فحسب؛ بل هي متضمنّة لفقهه وفهمه للأحاديث، ولاختياره في المسائل التي تتضمّنها تلك الأحاديث؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «ظاهر حال من يصنِّف على الأبواب أنّه ادَّعى على أنّ الحكم في المسألة التي بوَّب عليها ما بوَّب به؛ فيحتاج إلى مستدَلٍّ لصحَّة دعواه، والاستدلال إنّما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتجَّ به»[1].

والمتأمّل في تراجم (سنن ابن ماجه) يجد أنّه يمكن تقسيمها ـ إجمالًا ـ إلى قسمين رئيسين[2]:

أوّلًا: التراجم الظاهرة:

وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها مطابقةً واضحةً، دون حاجة للفكر والنّظر، وهذا الصنف من التّراجم هو الغالب على تراجم (سنن ابن ماجه).

وهذا القسم يدخل تحته الأساليب والصيغ التالية:

١ ـ **الترجمة الخبريّة العامّة**: وتكون في الغالب دالّة على المعنى الإجمالي لمضمون الباب.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الطهارة وسننها): «باب السّواك»، وفي (كتاب الأذان والسّنّة فيه): «باب السّنّة في الأذان».

٢ ـ **الترجمة الخبريّة الخاصّة**: وتكون في صورة حكم واضح، لا يتطرّق إليه الاحتمال.

---

(١) انظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧).

(٢) انظر لهذا التقسيم: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) لنور الدين عتر (ص/ ٢٧٣ ـ ٢٩١).

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب إقامة الصّلاة): «باب النّهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود»، وفي (كتاب الزكاة): «باب فرض الزكاة».

٣ ـ **الترجمة بصيغة الاستفهام**: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وهل، وغيرهما. وغالبًا ما يستعملها الإمام ابن ماجه في المسائل الخلافية.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الأضاحي): «باب كم تجزئ من الغنم عن بدنة؟»، وفي (كتاب الطلاق): «باب هل تخرج المرأة في عدّتها؟».

٤ ـ **الترجمة بالصيغة الشّرطية**: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الشرط؛ نحو: إذا، ومَنْ، وغيرهما، سواء كانت محذوفة الجواب أم لا.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الزكاة): «باب من استفاد مالًا»، وفي (كتاب الفرائض): «باب إذا استهلّ المولود وَرِث».

٥ ـ **الترجمة المقتبسة من حديث الباب**: وهي التي جُعِل حديثُ الباب أو جزءٌ منه عنوانَها.

ومثالها: ما بوّب به في (المقدّمة): «باب من أحيا سنّة قد أميتت»، وفي (كتاب الطهارة): «باب الماء من الماء».

٦ ـ **الترجمة المتضمّنة للإخبار عن بدء الحكم**:

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الأذان): «باب بدء الأذان».

٧ ـ **الترجمة بما ذهب إليه بعض العلماء**:

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب التّجارات): «باب من قال: لا ربا إلا في النسيئة»، وفي (كتاب اللّباس): «باب من قال: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عَصَب».

ثانيًا: التراجم الاستنباطيّة:

وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بشيء من البحث والتّفكير القريب أو البعيد.

وهذه التّراجم قليلةٌ عند الإمام ابن ماجه، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنّ المقصود من الكتاب ذكر مذاهب الفقهاء وأدلّتهم الواضحة في دلالتها على مسائلها، ووجوه الفقه المأخوذة منها؛ بخلاف ما قصده البخاريُّ في كتابه، من ذكر فقهه الخاصّ به، الذي انتزعه بمسالك دقيقة، لا يتنبّه لها إلا الماهر من العلماء، حتّى قالوا: «فقه البخاريّ في تراجم أبوابه».

ومن أمثلتها: ما بوّب به في (كتاب الصّيام): «باب ما جاء في النّهي عن صيام أيّام التشريق»، واستدلّ على ذلك بحديث: «أيّامُ مِنًى أيّامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ»[1].

ودلالة الحديث على النّهي عن صيام أيّام التّشريق لا تؤخذ من ظاهره، وإنّما تؤخذ بالاستنباط؛ حيث استفاد النّهي عن الفعل لوصف ظرف بنقيضه، وذلك مأخذٌ أصوليٌّ راجعٌ إلى مسألة، وهي: «**إذا ورد في الشرع بأنّ الزّمانَ متّصفٌ بوَصْفٍ يناقضُ فعلًا ما؛ فهل يعتبر ذلك دليلًا على أنّ هذا الفعلَ منهيٌ عن إيقاعه في ذلك الزّمانِ؛ لأنّ الزّمان متّصفٌ بنقيض ذلك الفعل؟**»[2].

فائدة:

هناك قسم ثالث من التراجم، وهو ما يعرف بالتّراجم المرسلة، وهي التي اكتفي فيها بلفظ: (باب)، ولم يعنون بشيء يدلّ على المضمون.

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ١٧١٩).

(٢) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه) لشيخنا سعد بن ناصر الشثري (ص/ ٢٢٨).

وهذا النّوع من التّراجم موجود في البخاري والترمذي، ولا يوجد في (سنن ابن ماجه)[١]، وهو من ميزات كتابه.

المطلب الثالث
آراؤه في أصول الفقه[٢]

من التّراجم الّتي في (سنن ابن ماجه) التراجم التي وُجِد الحكمُ فيها صريحًا من غير نسبة لقائل؛ بحيث يتأكّد الباحثُ أنّ ابن ماجه يرى هذه الأحكام، وتوصّل إليها باجتهاده، وهذه التّراجم منها ما يتعلق بالمسائل الأصوليّة مباشرة؛ بحيث يقرِّر فيها حكمًا أصوليًّا، مثل: كلامه في قاعدة القياس، ومنها ما يقرِّر فيه حكمًا فقهيًّا مبنيًّا على دليله، فيأتي الباحث فيوضّح القاعدة الأصوليّة التي استخرج بواسطتها هذا الحكم من هذا الدليل.

ويمكن تقسيم ما ورد في (سنن ابن ماجه) من الآراء الأصوليّة من حيث الإجمالُ إلى قسمين:

أوّلًا: آراؤه في مباحث الأدلّة والأحكام.

---

(١) وهو غير موجود في (طبعة محمّد فؤاد عبد الباقي)، بل فيه بدله التّبويب بأوّل الإسناد؛ وذلك في موضعين: الأوّل: في (كتاب الطلاق): «باب حدثنا سويد بن سعيد»، والثّاني: في (كتاب الرهون): «باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة»، وجعلُ هذا تبويبًا خطأ؛ لأنه غير موجود في النّسخ الخطيّة، ولا هو من عادات الأئمّة في تبويبهم؛ كما يعلم ذلك من راجع تبويبات الأئمّة السّتّة في كتبهم. وهذان البابان هما اللّذان جُعلا مرسلين بغير عنوان في بعض الطبعات؛ كطبعة بيت الأفكار الدولية، وهذا أيضًا غير صحيح؛ لعدم ثبوته في النّسخ الخطيّة التي وقفت عليها، ومنها أصحّ النّسخ، وهي النّسخة التيموريّة؛ علمًا بأنّ (كتاب الرّهون) هو باب من أبواب (كتاب الأحكام) في تلك النّسخة، والله أعلم.

(٢) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه) (ص/ ٢١١) فما بعدها، (مجلة البحوث الإسلامية) (العدد: ٦٣).

ثانيًا: آراؤه في دلالات الألفاظ.

وإلى تفصيل القول في كلّ واحد من هذين القسمين:

القسم الأوّل: آراؤه في مباحث الأدلّة والأحكام:

ويدخل تحته المسائل التالية:

١ ــ مدلولُ لفظِ الكراهة:

أطلق الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم الكراهة في عدد من المسائل في تراجم أبواب سننه في بضعة عشر موضعًا، والأغلب أنه لا يريد بلفظ الكراهة ما اصطُلِح عليه أخيرًا، وإنّما يريد بلفظ الكراهة التّحريم بحسب المصطلحات الأصوليّة المتعارف عليها عند المتقدمين، ويدلّك على أن الإمام ابن ماجه يقصد التحريم بلفظ الكراهة أمور:

أوّلُها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) في مسائل ورد في الحديث النّهي عنها بلفظ النّهي الصّريح المفيد للتّحريم.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب اللباس): «باب كراهية لبس الحرير»، واستدلّ عليه بحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن الدِّيباج والحرير»[1].

ثانيها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال في مسائل استدلّ عليها بأحاديث وردت بترتيب العقوبة على فاعل هذه الأفعال، وهذا ممّا يدل على تحريم هذا الفعل.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب الطلاق): «باب كراهية الخلع للمرأة»، واستدلّ عليه بحديث: «لا تسأل المرأةُ زوجَها الطَّلاقَ في غير

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٥٨٨).

(٢) (السنن) (ح٢٠٥٤).

كُنْهِه فتجدَ ريحَ الجنَّةِ»[١]، وحديث: «أيُّما امرأةٍ سألتْ زوجَها الطَّلاقَ في غيرِ مَا بأسٍ فحرامٌ عليها رائحةُ الجنَّةِ»[٢].

ثالثها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال ورد النهي عنها بصيغة: (لا تفعل) الدّالّة على التّحريم عند تجرّدها من القرائن على قول جمهور العلماء.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب المساجد): «باب كراهية النُّخَامَة في المسجد»، واستدلّ على ذلك بحديث: «إذا تَنَخَّمَ أحدُكُم فلَا يَتَنَخَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِه»[٣].

وبمقارنة رأي الإمام ابن ماجه في إطلاق لفظ (الكراهة) بمعنى التّحريم بآراء الأصوليين، لا نجد هذا الرأي خارجًا عن طريقتهم؛ فإنّ الأصوليّين ذكروا أن لفظ (الكراهة) يطلق على عدد من المعاني منها التحريم[٤]، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم؛ فإنّ الله ـ تعالى ـ ذكر شيئًا من المحرّمات في سورة الإسراء، ثم قال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الآية: ٣٨].

٢ ـ مدلولُ لفظِ الرُّخصة:

عبّر الإمام ابن ماجه بلفظ (الرُّخصة) في عدد من المواضع من تراجم أبواب السنن، وبدراسة هذه المواطن يجد الباحث أنه يطلق لفظ (الرخصة) على معان مختلفة:

ـ **المعنى الأول**: يشمل الصور التي وجدت فيها علّة التّحريم، لكن

---

(١) (السنن) (ح٢٠٥٥).

(٢) (السنن) (ح٧٦١).

(٣) انظر: (روضة الناظر) لابن قدامة (١/ ٢٠٦)، (البحر المحيط) للزركشي (١/ ٢٩٦)، (التقرير والتحبير) لابن أمير الحاج (٢/ ١٤٣).

استثنيت هذه الصور بدليل خاص بها، أو بتعبير آخر: (المسائل التي ورد النص بالإباحة فيها مع وجود معنًى فيها أنتج التحريم في غير هذه المسألة).

ومن أمثلة ذلك: قول ابن ماجه في (كتاب إقامة الصّلاة): «باب ما جاء في الرُّخصة في الصّلاة بمكّة في كلّ وقت»؛ فجعل إباحة الصّلاة في أوقات النّهي لمن كان بمكّة رخصةً بعد أن قرّر النّهي عن الصّلاة في تلك الأوقات، حيث قال ـ في الباب الذي قبله ـ: «باب ما جاء في السّاعات التي تكره فيها الصلاة».

وإطلاق لفظ (الرُّخصة) على هذا المدلول، هو منهج الأصوليّين، ويعبِّرون عنه بقولهم: «**استباحة المحظور مع قيام الحاظر**».

ـ **المعنى الثاني**: يتعلّق بالمسائل التي تعارضت فيها الأدلّة منعًا وإباحةً؛ فهو يطلق لفظ (الرخصة) على أدلة الإباحة في هذه المسائل.

ومن أمثلة ذلك: أنّه لما عقد بابًا في (كتاب الطهارة) بعنوان: «الوضوء من مسِّ الذَّكَر»؛ قال بعده: «باب الرُّخصة في ذلك»، وأورد فيه الأحاديث التي تدلُّ على عدم إيجاب الوضوء من مسِّ الذّكر.

ـ **المعنى الثالث**: ما فيه توسعة على المكلَّفين، وإن لم يوجد فيه علة التّحريم، وهذا المعنى استعمله المؤلف مرّةً واحدةً؛ حيث قال في (كتاب الطهارة): «باب الوضوء بسُؤْر الهِرَّة والرخصة فيه».

ومثل هذا لا يجعله الأصوليّون من باب ما يسمّى رخصةً في الاصطلاح الأصوليّ، وإن صحّ إطلاق هذا اللّفظ عليه من باب التّجوُّز[1].

---

(١) انظر: (المغني في الأصول) للخبّازي (ص/٨٩)، (المستصفى) للغزالي (١/ ٣٣٠)، (روضة الناظر) لابن قدامة (١/ ٢٠٦).

وقد يكون مراد الإمام ابن ماجه بهذا: المعنى الأوّلَ؛ وذلك أنّ سؤر الهِرَّة فيه شيءٌ من المعنى الذي في سؤر الكلب، ومع ذلك جاء الدَّليل بالوضوء من سؤر الهرة بخلاف الكلب؛ لأن ابن ماجه عقد الباب المتعلق بسؤر الهِرَّة بعد الباب المتعلق بسؤر الكلب؛ الّذي عنونه بقوله: «باب غسل الإناء من ولوغ الكلب».

٣ ـ حجيّة القياس:

قد يفهم من كلام الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ القول بعدم حجيّة القياس، ويبدو ذلك فيما يأتي:

أوّلًا: أنّه أورد في أحد تراجمه عبارة يفهم منها ذمُّ الرّأي والقياس؛ وذلك قوله في (المقدّمة): «باب اجتناب الرّأي والقياس».

ثانيًا: أنّه أورد في الباب السابق قول النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلمَ انتزاعًا يَنْتَزِعُه من النَّاسِ، ولكنْ يَقْبِضُ العلمَ بقَبْضِ العُلماءِ، فإذا لمْ يُبْقِ عالمًا اتَّخذ النَّاسُ رُؤوسًا جُهَّالًا فسُئلُوا فأَفْتَوا بغيرِ عِلْمٍ، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»[١]؛ فكأنّه يرى أن القياس والرّأي ليسا من العلم في شيء.

أمّا جمهور الأصوليّين فإنّهم يرون حجيّة القياس، ويسوقون على ذلك أدلّة عديدة[٢].

وأجاب الجمهور على ما ذكره ابن ماجه من أدلّة بأجوبة عديدة، ملخّصها: أنّ ما ورد في منع قول الإنسان بما رآه؛ يعني: فيما لا يرجع إلى أصل يقاس عليه، توفيقًا بين ذلك، وبين النصوص الواردة بحجيّة القياس[٣].

---

(١) (السنن) (ح٥٢).

(٢) انظر: (التفريق بين الأصول والفروع) لسعد الشثري (٢/ ١٥٩).

(٣) انظر: (فتح الباري) لابن حجر (١٣/ ٢٩١).

والذي يظهر أنّ الإمام ابن ماجه لا يخالف الجمهور في ذلك؛ بل هو موافق لهم، ويدلّ على ذلك أمور:

الأوّل: أنّ ما أورده الإمام من ذمّ الرّأي إنّما يُراد به المقابل للنّص، أو الرّأي المجرّد الصّادر من غير المجتهد؛ كما في حديث: «اتّخذ النّاسُ رؤوسًا جهّالًا؛ فسئلوا فأفتوا بغير علم»[١].

الثّاني: أنّ الإمام ابن ماجه من علماء الأمّة الّذين لهم مكانة ومنزلة فيها، ولو كان لا يرى الاحتجاج بالقياس، أو يفهم ذلك من كلامه؛ لاشتهرتِ النّسبةُ إليه بذلك.

الثّالث: سنن ابن ماجه موضع عناية الأمّة؛ من خلال روايته وشرحه والتّعليق عليه، والاعتراض على مواطن منه، ونحو ذلك؛ فلو كان القول بعدم صحّة استنباط الأحكام الشرعيّة بواسطة القياس يُفْهم من كلام ابن ماجه؛ لكان موضع عناية من هؤلاء العلماء الّذين اهتمّوا بسننه.

القسم الثاني: آراؤه في دلالات الألفاظ:

ويدخل تحته المسائل التالية:

١ ـ تخصيصُ العامِّ بعلّةِ الحكمِ المستنبطةِ:

قرّر الإمام ابن ماجه كراهة البول في مكان الاغتسال فقال في (كتاب الطهارة): «باب كراهة البول في المغتسل»، واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أحدُكُم في مُسْتَحَمِّه، فإنَّ عامَّةَ الوَسْواسِ منه»[٢].

ثم نقل عن الطنافسي قوله: «إنّما هذا في الحَفِيرة؛ فأمّا اليوم فلا؛

---

(١) انظر: المصدر نفسه (١٣/ ٢٨٢).

(٢) (السنن) (ح٣٠٤).

فمُغْتَسَلَاتُهم الجَصُّ والصَّاروجُ[١] والقِيرُ[٢]؛ فإذا بال فأرسلَ عليه الماءَ فلا بأس».

فكأنّه فهم من الحديث أنّ النّهي عن البول في المغتسل للابتعاد عن النّجاسة عند الاغتسال، ولمّا كان الاغتسال في التّراب ـ سابقًا ـ نُهي عن البول في مكان الاغتسال؛ لئلا يكون ذلك سببًا في النجاسة، لكنْ إذا كان المغتسلُ مبنيًّا بحيث إذا أرسل عليه الماء غُسل البولُ؛ فلا مانع من البول فيه، وهذا تخصيصٌ لعمومِ الحديث بالنّهي عن البول في المستحمّ من خلال قصر الحكم العامّ على مكان علّته المستنبطة.

٢ ـ مفادُ صيغةِ الأمر:

من صيغ الأمر: الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، كما هو معروف عند الأصوليين. والإمام ابن ماجه أورد فعلًا مضارعًا مسبوقًا بلام الأمر، وجعله على الاستحباب؛ فما منهجه في ذلك؟

قال ابن ماجه في (كتاب إقامة الصلاة): «باب من يستحب أن يلي الإمام»؛ فذكر الحكم بالاستحباب، واستدل عليه بحديث: «لِيَلِنِي منكم أُولُو الأَحْلامِ والنُّهَى»[٣]، وهذا قد يؤخذ منه حكمان:

أوّلُهما: أنّ المستحبَّ عنده مأمورٌ به حقيقةً، وهذا هو رأي جمهور الأصوليّين.

---

(١) الصّارُوجُ: النُّورَةُ وأخلاطُها تُصَهْرَجُ بها الحِياضُ والحَمّامات، وهو بالفارسية جاروف، عُرِّب فقيل: صارُوج، وربما قيل: شارُوق، وصرَّجها به: طَلاها، وربما قالوا: شرَّقه. انظر: (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ص ر ج) (٦/ ٤٦)، (لسان العرب) لابن منظور (ص ر ج) (٢/ ٣١٠).

(٢) القِيرُ بالكسر والقارُ: شيءٌ أسْودُ يُطْلَى به السُّفُنُ والإبِلُ، أو هُما الزِّفْتُ. (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ق ي ر) (ص/ ٦٠١).

(٣) (السنن) (ح٩٧٦).

ثانيهما: أنّ الأمر عنده يفيد الاستحباب عند تجرّده، وهذا يخالف رأي الجماهير الّذين يرونه مفيدًا للوجوب[١].

وإن كان استنباط هذا الرأي لابن ماجه فيه ما فيه؛ لأنّه يحتمل أن ابن ماجه صرف هذا الأمر بخصوصه عن الوجوب لقرينة؛ فهو يرى أن الأمر المجرّد يفيد الوجوب، لكن هذا الأمر صرف لقرينة خاصّة.

٣ ـ مفادُ صيغةِ النَّهي:

أورد الإمام ابن ماجه صيغة النّهي، وبوّب لها بالكراهة في عدد من المواطن في سننه؛ منها كراهة مسّ الذّكر باليمين والاستنجاء باليمين، الّذي استفاده من قوله ﷺ: «إذا بالَ أحدُكُم فلا يَمَسَّ ذكرَهُ بيمينِهِ، ولا يَسْتَنْجِ بيَمِينِهِ»[٢].

فقد يُظنّ بأنّ ابن ماجه يرى أنّ النّهي لا يفيد إلا الكراهة، ولا أرى ذلك صحيحًا؛ بل الإمام ابن ماجه يوافق الجمهور في أنّ النّهي يفيد التحريم؛ بدليل ما يأتي:

أوّلًا: أنّ ابن ماجه يعبّر بلفظ الكراهة، وهو يريد التحريم كما سبق بيانه، والكراهة قد تطلق ويراد بها التّحريم.

ثانيًا: أنّ ابن ماجه عبّر بلفظ النهي فيما ورد تأثيم فاعله؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى أن النّهي للتّحريم؛ لأنّ الإثم إنّما يلحق فاعل الحرام؛ فهو يقول في (كتاب الكفّارات): «باب النهي أن يَسْتَلِجَّ الرّجلُ في يمينه ولا يكفّر»، ويستدل عليه بحديث: «إذا اسْتَلَجَّ أحدُكُم في اليمينِ فإنّه آثَمُ لهُ عند الله من الكَفَّارةِ الَّتي أُمِر بها»[٣].

---

(١) انظر: (روضة الناظر) (٢/ ٦٠٤)، (الإبهاج في شرح المنهاج) للسبكي (٢/ ٤٢)، (أصول السرخسي) (١/ ١٣٢).

(٢) (السنن) (ح٣١٠).

(٣) (السنن) (ح٣١٠).

فعبّر بالنّهي فيما فيه إثم؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى أنّ النّهي مفيدٌ للتّحريم.



المبحث العاشر

عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه

اعتنى العلماء بكتاب (السنن) لابن ماجه، كما اعتنوا بغيره من الكتب السِّتَّة، وإن كانت مرتبة العناية به قد جاءت الأخيرة؛ كمرتبة (سنن ابن ماجه) بين تلك الكتب، وفيما يلي ذكرٌ لوجوه عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

أوّلًا: العناية بنَسْخه:

وعناية العلماء بذلك لا يمكن إحصاؤُها، ولا الإحاطةُ بها، ويكفي أنّ الإمام أبا الفضل محمّد بن طاهر المقدسي قال: «كتبت سنن ابن ماجه عشر مرّات»[١].

وقد ظهرت هذه العناية في كثرة النّسخ الخطيّة الموجودة لهذا الكتاب في مكتبات العالم، ومن أصحّ هذه النسخ وأشهرها: نسخة المكتبة التيموريّة، الّتي تداولتها أيدي الحفّاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم؛ طبقة بعد طبقة، وهي محفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢)، بدار الكتب المصرية[٢].

وهذه النّسخة هي بخطِّ الإمام موفّق الدين عبد الله بن قدامة الحنبليّ (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنّه قد عُنِي عناية خاصّة بـ(سنن ابن ماجه)؛ فرواها عن أبي زرعة طاهر بن محمّد بن طاهر المقدسي، ونسخها بخطِّه كاملةً في

---

(١) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) (ص/٣٣)، (تذكرة الحفّاظ) (٤/١٢٤٣).

(٢) انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص/٤)، (مقدمة شروط الأئمّة) (ص/٨).

مجلّدين كبيرين، وعارضها ببغداد، وقرئت عليه مرارًا عديدة، وذلك في سنة (٥٦٧هـ)، وسنة (٦٠٢هـ)، و(٦٠٤هـ)، و(٦٠٥هـ)، و(٦٠٧هـ) و(٦١٧هـ) وغيرها، وقرئت عليه في حَلقة الحنابلة بالجامع الأموي والمُظَفَّري وجبل قاسيون، ودار الحديث المُظَفَّريّة بالموصل، وسمعها كثير من الأئمّة والحفّاظ الأخيار.

وعلى النّسخة سماعات جليلة على أئمّة الحديث؛ كالحافظ عبدالقادر ابن عبد الله الرُّهاوي، وعليّ بن مسعود بن نفيس، والمِزِّي، والبِرْزالي، والذهبيّ، وغيرهم[١].

ثانيًا: العنايةُ بقراءتِه وختمِه، وتدريسِه وإقرائِه:

ويظهر هذا الجانب من العناية في أمور كثيرة؛ منها:

الأوّل: ما من عالم من العلماء ـ وخاصّة المتقدّمين ـ إلّا وتجد في ترجمته أنّه أقرأ هذا الكتاب، أو قرأه على شيخه، وكتب المعاجم والأثبات، والفهارس والمشيخات حافلةٌ بذلك[٢].

بل ما زال الأمر على هذا ـ بحمد الله ـ حتّى في أيّامنا هذه، في بعض الأقطار الإسلاميّة؛ يكثرون من تدريس هذا الكتاب وقراءته، وشرحه والتعليق عليه وخدمته.

الثّاني: وصول الكتاب إلينا مسلسلًا برواية الحفّاظ والأئمّة الكبار، في جميع الأزمان والأعصار، ومختلف البقاع والأمصار، وفي نسخة

---

(١) انظر: تحقيق الشيخ محمّد ناصر العجمي على (ثبت الإمام السّفّاريني) (ص/٥٨) باختصار.

(٢) انظر على سبيل المثال: (التقييد) لابن نقطة (١/ ٣٤٢، ٣٦٨، ٣٩٩، ٤٧١)، (معجم المحدّثين) للذهبي (ص/٣٣، ٢٦٦)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر) لصالح بن محمّد الفلّاني (ص/ ٦٤).

الإمام ابن قدامة، الّتي سبق الكلام عنها ـ قريبًا ـ شاهدٌ على هذا.

الثّالث: الأخبار والرّوايات التي نُقلت إلينا عن علمائنا، وفيها مدى حرصهم على سماع هذا الكتاب وقراءته، ووصف مجالسهم في السّماع، وذكر من تولّى القراءة فيها، وبعض من حضرها، وأحوالهم عند الفراغ منها، وإنشاد الشّعر في آخرها، وكتابة الأجزاء في ختمها، ومن ذلك:

١ ـ ما نقل عن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ أنّه **قرأ (سنن ابن ماجه) في أربعة مجالس**[١].

٢ ـ ما ذكره العلّامة جمال الدّين القاسميُّ رَحِمَهُ اللهُ؛ قال: «والعبد الضعيف جامع هذا الكتاب: قد منَّ الله عليه بفضله فأسمع صحيح مسلم **روايةً ودرايةً... وأسمع أيضًا (سنن ابن ماجه) كذلك**، في مجالس من إحدى وعشرين يومًا، آخرها في (٢٢) من شهر ربيع الأول سنة (١٣١٦هـ)»[٢].

٣ ـ ما ذكره العلّامة ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة شيخه أبي عبد الله محمّد بن محمّد ابن المحبّ السعديّ المقدسيّ (٨٢٨ هـ)، قال: «قرئ عليه (سنن ابن ماجه) بالنّاصريّة البرانيّة، وكان بحضور القضاة: نجم الدين ابن حجّي، وجدي الشيخ شرف الدّين، وجماعة كثيرين، وكان القارئُ شيخَنا شمس الدين ابنَ ناصر الدّين، وسمعت عليه»[٣].

٤ ـ ما ذكره عبد الوهّاب البريهي في ترجمة الفقيه العلّامة عليّ بن

---

(١) انظر: (الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) للسّخاوي (١/ ١٦٢)، (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) للمحبِّي (١/ ٧٣)، (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات) لعبد الحيّ الكتّاني (٢/ ١٠٤٧)، (قواعد التّحديث) للقاسمي (ص/ ٢٦٢).

(٢) (قواعد التّحديث) (ص/ ٢٦٣).

(٣) (المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) (٢/ ٥٢٦).

أحمد الأَصْبَحي (٨١٨هـ)، قال: «وكان له عبادةٌ وزهدٌ وصبرٌ، وقَرِيحةٌ ينظم بها الشِّعر؛ منها قصيدته المشهورة عند ختم كتاب السنن لابن ماجه عند الإمام نَفِيس الدِّين العَلَوِيِّ التي أوَّلُها: [الوافر]:

أَمِنْ دَمْعٍ فَتَحْت لَهُ رِتَاجَهْ ... بِسَفْحِ مُحَجَّرٍ يَسْقِي فِجَاجَهْ

ومنها بعد التّغزّل:

أَلَا لله مَا يَبْقَى مُحِبٌّ ... إِذَا مَا الشَّوْقُ بَلْبَلَهُ وَهَاجَهْ

وَلَا لله يَوْمٌ كَانَ فِيهِ ... فِرَاقُ أَحِبَّةٍ ضَمِنَ انْزِعَاجَهْ

فَقَدْ وَكَلُوا بِهِ دَاءً عَيَاءً ... جَعَلْتُ دَوَاءَهُ سُنَنَ ابْنِ مَاجَهْ»[(١)]

٥ ـ ما كتبه العلماء من ختوم حول (سنن ابن ماجه):

والذي ذكره العلماء من ذلك ثلاثة كتب:

١ ـ عجالة الضرورة والحاجة عند ختم السّنن لابن ماجه: للحافظ شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)[(٢)].

٢ ـ ختم ابن ماجه: للشريف عليّ بن عبد الله بن أحمد الحسني السمهودي (٩١١هـ)[(٣)].

٣ ـ ختم سنن الحافظ ابن ماجه: لعبد الله بن سالم البصري (١١٣٤هـ)[(٤)].

---

(١) (تاريخ البريهي) (ص/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(٢) ذكره مصنّفه في (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) (٨/ ١٨). وانظر: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) (٤/ ٩٣)، (هديّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين) (٦/ ٢٢٠) للبغدادي.

(٣) انظر: (فيض القدير) للمناوي (٣/ ٣٦١).

(٤) وهو مخطوط، وقد شرعت في تحقيقه، يسّر الله إتمامه؛ بمنّه وكرمه. ثم رأيت الدكتور/ بدر العماش قد سبقني إلى نشره في بحث محكّم بمجلّة الحكمة، =

ثالثًا: العنايةُ برجالِ سننِ ابن ماجه:

ويظهر ذلك من جهتين:

الأولى: من خلال عناية العلماء بسائر رجال الكتب السّتّة؛ فقد صنّف الحافظ ابن عساكر كتابًا سمّاه (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمّة النَّبَل)، وذكر فيه شيوخ الإمام ابن ماجه، وترجم لرجاله ـ كما سبق ـ الحافظ عبد الغنيّ المقدسي في كتابه (الكمال في أسماء الرّجال)، وتبعه كلُّ من جاء بعده؛ كالمِزِّيّ في (تهذيب الكمال)، والذّهبي في (تذهيب التّهذيب)، وفي (الكاشف)، والحافظ ابن حجر في (تهذيب التّهذيب)، وفي (التّقريب)، والخزرجي في (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال).

الثانية: من خلال إفراد رجاله بتأليف خاصّ بهم؛ فقد صنّف الإمام الذّهبيُّ كتابًا سمّاه (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه)؛ أورد فيه أسماء رجال (سنن ابن ماجه) كلّهم، سوى من أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ؛ جميعًا أو انفرادًا، وقال في (مقدّمته): «هذه أسماء من انفرد به ابن ماجه بإخراجهم عن البخاريِّ ومسلمٍ»[1].

كما كتب الباحث الشيخ/ محمّد ناصر القرني في أطروحته للماجستير؛ الّتي تقدّم بها إلى (قسم السّنّة) بكليّة أصول الدّين بالرّياض= دراسةً حول الرّجال الّذين تفرّد بهم ابن ماجه عن بقيّة السِّتّة، وبلغ عددهم عنده (٧٢٨) رجلًا.

رابعًا: الحكم على أحاديث سنن ابن ماجه:

وممّا يدخل في هذا كتاب الحافظ شهاب الدّين البوصيري

= (ع ٣١، جمادى٢، سنة: ١٤٢٦هـ)؛ فعدلت عن العمل فيه إلى غيره، وبالله التّوفيق.

(١) (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه) (ص٢٣).

(٨٤٠هـ)، الّذي سمّاه: **(مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه)**؛ فإنّه تكلّم على كلِّ إسناد من أسانيد تلك الأحاديث الزوائد بما يليق بحاله من صحّة، وحسن، وضعف، وغير ذلك، وما سكت عنه ففيه نظر، ونصّه على الضّعف الشّديد في حديث ما كافٍ في سقوطه من مقام الاحتجاج به؛ سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق[١].

وكذا ما صنعه الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)؛ حيث جمع الزوائد الصحيحة في سنن ابن ماجه وبقيّة الأربعة في كتاب سمّاه: (زوائد السنن الأربعة ممّا هو صحيح)[٢].

ويلحق بهذا ما عمله محدِّثُ الدِّيار الشّاميّة: الشيخُ محمّد ناصر الدّين الألبانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قسّم السّنن إلى قسمين: صحيح، وضعيف، وأفرد كلّ قسم منهما بكتاب؛ سمّى الأوّل: **(صحيح سنن ابن ماجه)**، والثاني: **(ضعيف سنن ابن ماجه)**.

خامسًا: بيان الأحاديث الغرائب في سنن ابن ماجه:

وقد تصدّى لهذا العملِ العلميِّ الحافظُ الذهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، غير أنّ عمله لم يتمّ؛ حيث انتقى من (سنن ابن ماجه) أربعةً وثلاثين (٣٤) حديثًا، وجمعها في جزء وُجد مخطوطًا بعنوان: **(جزء فيه من غرائب الإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد ابن ماجه القزويني)**، وشمل الانتقاء

---

(١) انظر: (مقدّمة شروط الأئمّة) (ص/٨). وقد جمع الدُّكتور الفاضلُ: حسن بن علي بن محمّد فتحي أوهام البوصيري في كتابٍ سمّاه: (أوهام البوصيريّ في كتابه مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه)، ونشره مركز البحوث التربويّة بالرياض، سنة (١٤٢١هـ). هذا؛ ولا يفوتني هنا أن أنبّه بمناسبة ذكر (زوائد ابن ماجه) إلى أنّ الحافظ الهيثميَّ (٨٠٧هـ) قد سبق البوصيريَّ إلى جمع زوائد ابن ماجه في كتاب سمّاه: (زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة)، ومنه نسخة مخطوطة في (المكتبة الآصفيّة) بالهند؛ كما في (خزانة التراث) (٤٥٨٩٩).

(٢) انظر: (نظم العقيان) للسيوطي (ص/ ٥٠).

المقدّمة، وكتاب الطّهارة، ومواقيت الصّلاة، والأذان، والمساجد، وانتهى إلى الجماعات. وقد قام بنشره الدّكتور/أحمد بن عبد الله الباتلي في بحث محكّم بمجلّة جامعة أمّ القرى (ع ٢٨، شوّال ١٤٢٤).

سادسًا: الشروح والحواشي على سنن ابن ماجه[١]:

اعتنى العلماء بشرح (سنن ابن ماجه)، كما اعتنوا بالكلام على رجاله وأحاديثه، وفيما يلي سرد لأهمّ ما لـ(سنن ابن ماجه) من الشروح والحواشي، مع التّنبيه على ما هو مطبوع منها:

١ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لأبي الحسن ابن النّعمة الأندلسي (٥٦٧هـ)[٢].

٢ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لموفّق الدين عبد اللّطيف البغدادي (٦٢٩هـ)، شرحه بشرح كبير، ومنه ومن متنه استخرج تلميذه الحافظ زكيُّ الدِّين البِرْزالي (٦٦٣هـ) كتاب «**الأربعين الطِّبّيّة**»؛ ولهذا تنسب إليه، وتسمّى: «**شرح أحاديث ابن ماجه المتعلِّقة بالطِّبِّ**»[٣].

وقد طبعت بتطوان سنة (١٣٧٧هـ)، وفي مجلّة معهد المخطوطات العربيّة سنة (١٣٩٢هـ)، وفي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالمغرب؛ بتحقيق الشيخ عبد الله كنون؛ بعنوان: (**الأربعون الطِّبّيّة**

---

(١) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠)، (جامع الشروح والحواشي) للحبشي (٢/ ١٠٥٧ ـ ١٠٥٩)، (الإمام ابن ماجه) (ص/ ٢٣٠ ـ ٢٥٠).

(٢) ذكره في (إيضاح المكنون) (٤/ ٢٨).
تنبيه: هذا الشرح وشرح الحارثي الآتي ممّا تفرّد بذكرهما صاحب (إيضاح المكنون)، وذلك ممّا يوجب التوقّف والتثبُّت؛ إذ هو كثير الأوهام، وكتابه مليءٌ بالتّصحيفات والتّحريفات؛ ولهذا قال الشّيخ المحقِّق محمّد عزير شمس في مقدِّمة تحقيقه لـ(روضة المحبِّين) (ص/ ٧): «ولكثرة أوهامه وتصحيفاته لا يوثق بشيء ممّا ينفرد به عند العلماء والباحثين»، والله أعلم.

(٣) انظر: (طبقات الشافعيّة) لابن قاضي شهبة (٢/ ٧٨)، (الإمام ابن ماجه) (ص/ ٢٣١).

المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها).

٣ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للحافظ أبي محمّد سعد الدّين الحارثي (٧١١هـ)[١].

٤ ـ **الإعلام بسنّته عليه الصّلاة والسّلام**: للحافظ علاء الدّين مُغُلْطاي الحنفي (٧٦٢هـ): شرح فيه قطعة من(سنن ابن ماجه) في خمس مجلدات، واعتنى فيها بتخريج الأحاديث والحكم عليها، ونقد الرّجال وتبيين العلل.

وكتابُه موجودٌ مطبوعٌ؛ طبعته دار الكتب العلميّة، وعمل في تحقيقه طلبة الدراسات العليا بكليّة الشّريعة بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة[٢].

٥ ـ **الديباجة في شرح سنن ابن ماجه**: لكمال الدين محمد بن موسى الدَّمِيري (٧٤٢هـ ـ ٨٠٨هـ) في نحو خمس مجلَّدات، ومات قبل إتمامه، وذكر في مقدّمته أنه حذا فيه حذو (شرح مسلم) للنووي، مع بيان الصّحيح والضّعيف والحسن والقويّ، وقد مات قبل تحريره وتبييضه، وبُيِّض بعده[٣] وتوجد منه نسخة محفوظة في خزانة محمد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم(٣٣٢)[٤].

٦ ـ **ما تمسُّ إليه الحاجةُ على سنن بن ماجه**: لسراج الدين عمر بن عليّ بن الملقِّن الشافعي (٨٠٤هـ)، شرح فيه زوائد ابن ماجه على الخمسة ـ الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي ـ في ثمانية

---

(١) ذكره في (إيضاح المكنون) (٤/ ٢٨)

(٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠)، (بحوث في تاريخ السنة) (ص٣٤٧).

(٣) انظر: (ذيل التقييد) لتقي الدين الفاسيّ (١/ ٢٦٩)، (المجمع المؤسّس) لابن حجر (٣/ ٣٤١)، (البدر الطالع) للشّوكانيّ (٢/ ٢٧٢)، (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠).

(٤) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص/ ٢٥٧).

مجلدات، وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمّة الستّة، مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب ممّا لم يوافق الباقين، ابتدأه في ذي القعدة من سنة (٨٠٠هـ)، وفرغ في شوال من السنة التي تليها[١]. وتوجد منه قطعة بالمكتبة المحموديّة بالمدينة النبويّة.

قال الحافظ ابن حجر: «وقفت عليه، وعلى (شرح سنن أبي داود)، وليس فيهما كبيرُ أمرٍ، مع أنّه قد سبقه للكتابة على ابنِ ماجه شيخُه مُغُلْطاي»[٢].

٧ ـ شرح الحافظ برهان الدّين إبراهيم بن محمد الحلبي سِبط ابن العَجَمي (٨٤١هـ)[٣]، وقد سمّاه: (التعليق على سنن ابن ماجه)[٤].

وهو تعليقات وحواش على سنن ابن ماجه، ويقع في مجلّد[٥]. وتوجد صورة من مخطوطته بالمكتبة المركزيّة في مدينة الرياض؛ كما في (خزانة التراث) (٦٦٩٣٤).

وهو كتابٌ صغيرٌ جلّ مادّته في اللّغويّات، وضبط المشكل من الأسماء، وبعض الفقهيّات، أمّا الصناعة الحديثيّة فقليلةٌ جدًّا فيه؛ كما ذكر الدكتور/ أحمدُ الباتليُّ في تقدمته لجزء الذّهبيّ في (غرائب ابن ماجه).

---

(١) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٤٠٠).
(٢) انظر: (الضوء اللامع) (٦/ ١٠١).
(٣) ذكره في: (كشف الظنون) (٢/ ١٠٠٤).
(٤) انظر: (المجمع المؤسّس) (٣/ ١٣).
(٥) انظر: (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ) لابن فهد المكّي (١/ ٣١٣)، و(البدر الطالع) (١/ ٢٨)، وفيه قال الشوكاني عن المصنِّف: «واشتغل بالتّأليف؛ فكتب تعليقًا لطيفًا على سنن ابن ماجه».

٨ ـ **الدّيباجة لتوضيح منتخب ابن ماجه**: لشمس الدّين بن عمّار المصريّ المالكيّ (٨٤٤هـ)، وشرحه على مختصره لسنن ابن ماجه، الذي سمّاه: **(الغيوث الثّجاجة في مختصر ابن ماجه)**[١].

٩ ـ **شرح الشيخ محمّد بن رجب الزّبيري الشافعي (٨٤٦هـ ـ...)**: شرح سنن ابن ماجه، ونقل عن شرحه أبو الحسن السّندي في مواضع من شرحه على ابن ماجه[٢].

١٠ ـ **مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه**: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، طبع بهامش ابن ماجه بالطبعة الوهبية، سنة (١٢٩٩هـ)[٣]. وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب السّتّة؛ وهي الإيجاز والاقتصار على المهمّ[٤].

١١ ـ **ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه**: لأبي الرّضا محمّد بن الحسن الزّبيريّ الشافعي، كتب في حوالي سنة (٩١٣هـ)، وتوجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة (حديث ٢٤٤٢) بخط المؤلف[٥].

---

(١) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص/ ٢٦٣). وممّن اختصره من المعاصرين مع شرح جمله: الدّكتور/ مصطفى البغا، في كتاب سمّاه: (مختصر سنن ابن ماجه)، وطبع بدار اليمامة بدمشق؛ سنة (١٤١٨هـ)، كما استخرج أبو عبد الله محمّد بن محمود الحلبي المقدسي (منتقًى) منه. انظر: (صلة الخلف) للرُّوداني (ص/ ٤٠٠).

(٢) هذا هو ابن رجب الّذي له شرح على ابن ماجه، وينقل منه السنديّ في (حاشيته)، وليس هو ابن رجب الحنبليّ؛ فإني لم أجد من ذكر أنّ له شرحًا على ابن ماجه إلّا الدكتور حاتم العوني في (دراسة منهجيّة لسنن النّسائي وابن ماجه)، والدكتور الباتليّ في تقدمته لجزء الذّهبيّ في (غرائب ابن ماجه)، وإن كان هذا الأخير قد عزا ذلك إلى النّعمانيّ؛ إلا أنّه وهمٌ فيما أحسب، والله أعلم.

(٣) (دليل مخطوطات السيوطي) (ص/ ٢٦٦) لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني.

(٤) انظر: (الكتب الصحاح السّتّة) (ص/ ١٧٩)

(٥) (الإمام ابن ماجه) (ص/ ٢٧١).

١٢ ـ **كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه**: لأبي الحسن نور الدين محمد ابن عبد الهادي السِّندي الحنفي (١١٣٨هـ)، وهو المشهور بـ (حاشية السندي)، طبع بمصر مرارًا[١]. وهو شرح وجيز، اقتصر فيه على المهمّات[٢].

١٣ ـ **عُجالة ذوي الحاجة حاشية على سنن ابن ماجه**: لمحمّد بن عليّ العُمْرانيّ اليمني (١٢٦٤هـ)، وقد جاء فيه بأسلوب مخترع؛ فهو يورد السند بمتنه، ويتكلّم على رجال السند بما قيل فيهم، ويجمع الطرق الشّاهدة لذلك المتن والاعتبار، ويتكلّم على معنى الحديث، وقد كان جعلها أوّلًا كالتّخريج، ثمّ جاوز ذلك إلى شرح السّنن[٣].

١٤ ـ **إنجاح الحاجة على سنن ابن ماجه**: للشيخ عبد الغني بن أبي سعيد المجدّدي الدّهلوي (١٢٩٦هـ)، وقد طبع في دهلي ـ الهند، على هامش السنن[٤].

١٥ ـ **شرح الشيخ محمّد أحسن النّانُوتَوي** (١٣٠١هـ): ترجم أحاديث ابن ماجه إلى اللّغة الفارسية، وشرحها مقتبسًا من حواشي المطبوعة بمطبعة فاروقي، و(مصباح الزّجاجة) للسيوطيّ، ونسخة كتابه هذا مخطوطة محفوظة في خزانة الكتب بمحمّد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم (٣٩٩حديث)[٥].

١٦ ـ **نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه**: لأبي الحسن علي

---

(١) المرجع نفسه (ص/ ٢٧١).

(٢) انظر: (الكتب الصحاح السّتّة) (ص/ ١٧٩)

(٣) انظر: (نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر) لمحمد زبارة الحسني (٢/ ٢٩١).

(٤) (فهرس الفهارس والأثبات) (٢/ ٧٦٢).

(٥) (الإمام ابن ماجه) (ص/ ٢٧٥).

ابن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعَوي (١٣٠٦هـ)، وهو اختصار لشرح السيوطي، طبع في المطبعة الوهبيّة بمصر[(١)]

وقد اختصره اختصارًا شديدًا (كتاب الطهارة في ورقتين)، وزاد عليه أشياء قليلة؛ جلّها من إشارات الصوفيّة؛ كما ذكر الدكتور الباتليُّ في تقدمته لجزء الذّهبيّ في (غرائب ابن ماجه).

١٧ ـ **حاشية فخر الحسن بن عبدالرحمن الكَنْكُوهي** (١٣١٥هـ)، فإنه علّق على السنن حاشية طويلة نفيسة؛ جمعها من (إنجاح الحاجة) للشيخ عبد الغني، و(مصباح الزجاجة) للسيوطي، وأضاف إليها أشياء أخرى، وقد طبعت بهامش الكتاب[(٢)].

١٨ ـ **رفع العُجاجة عن سنن ابن ماجه**: لوحيد الزمان بن مسيح الزّمان اللّكنوي (١٣٣٨هـ) ترجم سنن ابن ماجه، وشرحه بالأردية، طبع بمطبعة «صِدِّيقي» بلاهور[(٣)].

١٩ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقيّ (١٣٤٦هـ)[(٤)].

٢٠ ـ حاشية الشيخ عبد الصمد بن محمّد التّهامي بن المدني كنون المغربي (١٣٥٢هـ)[(٥)].

٢١ ـ **مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمّد بن عبد الله العلوي الفنجاني (١٣٦٦هـ)، وهو حاشية طبعت على هوامش الكتاب

---

(١) المرجع نفسه (ص/ ٢٧٦).
(٢) المرجع نفسه (ص/ ٢٧٨).
(٣) المرجع نفسه (ص/ ٢٨١).
(٤) ذكره الدكتور/ محمد مطر الزهراني في (تدوين السّنّة النّبويّة) (ص/ ١٢٨)، وقال: «ولا أعلم أنّه طبع إلى الآن».
(٥) ذكره ابن الماحي في (معجم المطبوعات المغربيّة) (ص/ ٧٠)، وقال: «لم يكتمل».

بأصح المطابع بلكنو[١].

٢٢ ـ إتحاف ذي التشوّف والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه: لمحمد الحفيد بن عبد الصمد كنون الإدريسي (١٤١٦هـ). طبع في وزارة الأوقاف بالمغرب، في (١٢) مجلّدًا.

٢٣ ـ حاشية الشيخ محمود الحسن الدينوي، طبعت في المكتبة الرحمانية، لاهور.

٢٤ ـ إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه: للشيخ محمّد عليّ جانباز الباكستاني، طبع في المكتبة القدوسية، باكستان (سنة: ١٤١٢هـ).

ويمتاز هذا الشرح بمقدّمته الجامعة التي ذكر فيها نبذة عن أهل الحديث، وجهودهم في شبه القارة الهنديّة في خدمة السنّة النبويّة، وترجم فيها للإمام ابن ماجه، وبيّن منزلة سننه بين كتب الحديث، ومن ميزاته أنّه تكلّم على جميع رواته جرحًا وتعديلًا[٢].

٢٥ ـ الكواكب الوهّاجة بشرح سنن الإمام الحافظ ابن ماجه: لمحمّد المنتقى الكشناوي الكوماسي، طبع في دار المطبوعات الإسلاميّة ببيروت، سنة (١٤٠٥هـ).

٢٦ ـ إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه: لصفاء الضوي العدوي، طبع بدار اليقين، البحرين (سنة: ١٤٢٢هـ)، في (٥) مجلّدات، وهو شرح مختصر غير مطّول، وسهل العبارة[٣].

---

(١) المرجع نفسه (ص٢٨٢).

(٢) انظر: (جهود علماء أهل الحديث في نشر الحديث) لعبد الرشيد عراقي (ص/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٣) انظر: (من أفضل طبعات الكتب الستّة ومختصرات الصحيحين وشروحها) لخالد الرَّدّادي (ص/ ٣٣).

٢٧ ـ **مشارق الأنوار الوهّاجة ومطالع الأسرار البهّاجة في شرح سنن ابن ماجه**: محمّد علي آدم الأثيوبي، طبع منه بعض الأجزاء، في دار المغني بالرياض، ولعلّه إن كمل يكون في عشرين مجلّدًا، وهو شرح فيه إطالة وإسهاب، واستطراد لا حاجة لأكثره[١].

٢٨ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لأبي سعيد شرف الدين الدهلوي.

٢٩ ـ **رفع الحاجة شرح سنن ابن ماجه**: لعبد السلام بستوي.

٣٠ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لعبد الصمد حسين آبادي. (لم يكمله).

٣١ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لمحمد بن يوسف سورتي. (لم يكمله).

٣٢ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لبديع الزمان حيدر آبادي.

٣٣ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للحافظ نذير أحمد خان الدهلوي.

٣٤ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: لشريف الدين أحمد[٢].

سابعًا: طبعات سنن ابن ماجه[٣]:

بُدئ بطبع (سنن ابن ماجه) سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف من الهجرة (١٢٣٣هـ) بالهند؛ طبع منها مجلّد، ثم توقّفت الطبعة إلى سنة ثلاث وسبعين ومائتين وألف (١٢٧٣هـ)؛ فطبع المجلّد الثاني منها أيضًا بالهند؛ هذه أوّل طبعة للكتاب .

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) لمعرفة الشروح من رقم (٢٨) إلى رقم (٣٤) ينظر: (جهود علماء أهل الحديث) (ص/١٤٨).

(٣) انظر: (خاتمة سنن ابن ماجه) طبعة فؤاد (٢/١٥٢٨ ـ ١٥٢٩)، ومناهج المحدِّثين (ص/٢٢٨) لسعد الحميّد، ومقدّمة الدكتور/بشار عواد لطبعته من (سنن ابن ماجه) (١/٦)، ومقدِّمة طبعة دار التأصيل على (سنن ابن ماجه) (ص/ ٧٤ ـ ٧٨)، و(دراسة منهجيّة لسنن النّسائي وابن ماجه) لحاتم العوني، و(من أفضل طبعات الكتب الستّة) (ص/ ٢٨ ـ ٣٠).

ثمّ أعيد طبعه في دهلي سنة (١٢٨٢هـ)، وهذه الطبعة عليها شرح السيوطيّ والدّهلوي .

ثمّ طبع في المطبعة العلميّة بالقاهرة سنة (١٣١٣هـ)، وعليه حاشية السندي، وهي طبعة لم يراع فيها شيء من الدِّقة، وتحرِّي الصحّة في المتن، ولا في أسماء رجال السند.

وأعيد طبعه بعدها بالقاهرة مرّات، وكلّها لا تخلو ممّا سبقت الإشارة إليه من عدم الدقّة، والعناية بالضبط والتّصحيح.

إلى أن جاء الأستاذ/ محمّد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فنشره سنة (١٣٧٣هـ)، واعتنى فيه بتحرير نصوصه، وضبطها، وترقيم أحاديثه وأبوابه وكتبه، والتّعليق على كثير من الأحاديث بما يشرح غريبها، ويوضّح ما خفي من معانيها، ويبيّن درجتها إذا كانت ممّا انفرد به ابن ماجه، كما ذيّلها بفهرس لأطراف الأحاديث.

ولكن يؤخذ عليه كونه لم يعتمد في إخراجه للكتاب على نسخة خطيّة، وإنّما كان اعتماده ـ كما ذكر ـ على الطبعة الّتي طبع نصفها في المطبع الفاروقي في الدهلي بالهند بتصحيح مولوي محمّد طاهر، والنصف الآخر في مطبع مجتبائي في الدهلي بتصحيح مولوي عبد الأحد، وعليها حاشيتا السيوطيّ والدهلويّ، مع استفادته من طبعة المطبعة العلميّة، وما عليها من حواشي السنديّ؛ ولهذا وقع في طبعته كثيرٌ من الأخطاء والتّصحيفات.

ثمّ طبع الكتاب بتحقيق وفهرسة[١] الدكتور/ محمّد مصطفى الأعظمي،

---

(١) وممّن اعتنى بفهرسته: أبو هاجر محمّد السعيد زغلول؛ حيث أفرد فهارسه في كتاب؛ سمّاه: (فهارس سنن ابن ماجه)، وصدر عن دار الباز بمكّة؛ سنة (١٤٠٧هـ)، وكذا الشيخ/ زهير الشّاويش؛ حيث عمل (فهارس صحيح وضعيف ابن ماجه)، ونشره بالمكتب الإسلامي ببيروت؛ سنة (١٤٠٨هـ).

سنة (١٤٠٣هـ)، وصدر عن شركة الطباعة السّعوديّة بالرياض، ولكن هذه الطبعة تنقص حوالي مائتي حديث عن الطبعة التي حقّقها محمّد فؤاد عبد الباقي، وقد اعتذر الشّيخ عن هذا بأنّه أخذ رواية من روايات سنن ابن ماجه، وهي رواية معتمدة على نسخة موثّقة صحيحة؛ فأراد أن يكون عملُه نموذجًا من الأعمال التوثيقيّة لبعض روايات كتب السُّنَّة، وذكر أن هذه النّسخة الّتي تنقص عن النسخ المطبوعة حوالي مائتي حديث؛ لا تنفي أن تكون تلك الأحاديث من (سنن ابن ماجه)، إذا ثبتت في نسخة أخرى موثوقة.

ولكن يؤخذ عليه مع هذا: سقوط بعض الأحاديث الموجودة في النسخة الّتي اعتمدها من طبعته، خاصّة من زيادات ابن القطّان، ووقوعه في كثير من الأخطاء والتّصحيفات؛ بسبب اعتماده طبعة محمّد فؤاد عبد الباقي في المقابلة، مع الركون إلى المثبت فيها، وتقديمه على ما جاء في النّسخة الخطيّة.

ثمّ صدر عن دار الجيل ببيروت سنة (١٤١٨هـ)؛ بتحقيق الدكتور/ بشّار عوّاد، وقد اعتمد محقّقه في تحقيقه لنصوص الكتاب على (تحفة الأشراف)، و(تهذيب الكمال) للإمام المِزِّي، مع الرّجوع إلى نسختين خطيّتين؛ إحداهما منسوخةٌ عن نسخة الإمام ابن قدامة، ومقابلةٌ بالأصل المنتسخ منه مقابلةً متقنةً. كما عُني فيها بتخريج أحاديث الكتاب، والحكم عليها، وشرح بعض ما فيها من ألفاظ غريبة، وذيّلها بفهارس علميّة متنوّعة.

وهذه الطبعة جيِّدة في الجملة، ولكن مع ذلك لم تسلم من وقوع بعض الأخطاء والتّصحيفات فيها، وإن كانت قليلة، وقد نبّه على بعضها الشيخ/ محمود خليل في طبعته لـ(سنن ابن ماجه)؛ الّتي صدرت عن مكتبة أبي المعاطي بمصر.

وبعدها بسنة واحدة (١٤١٩هـ) صدر الكتاب عن دار المعرفة

ببيروت، بتحقيق الشيخ/ خليل مأمون شيحا، على نسختين خطّيتين. وقد اعتنى فيها بتخريج الأحاديث من بقيّة الكتب السِّتّة، مع بيان ما انفرد به ابن ماجه من تلك الأحاديث، ونقل أحكام البوصيري عليها.

ولكن وقع الشيخ خليل فيما وقع فيه الدكتور الأعظمي من الاعتماد على طبعة محمد فؤاد؛ فجاءت طبعته مليئةً بالأخطاء والتّصحيفات، والغريب أنّه ربما رأى الخطأ؛ فينبّه عليه في الحاشية؛ بقوله مثلًا: «كذا في المطبوعة، وفي نسخة (أ)...»، ويكون ما في النسخة هو الصوابَ قطعًا، وما في المطبوعة خطأً بيّنًا!، وكان ينبغي أن يجعل ما في النسخة هو الأصل، وينبّه على أخطاء المطبوعة في الحاشية.

ثمّ في سنة: (١٤٣٠هـ) طبع الكتاب بدار الرسالة العالميّة، بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وعادل المرشد ومحمّد كامل وعبد اللطيف حرز الله، وقد اعتمدوا في تحقيقه على ثلاثة نسخ مصوّرة عن أصول خطيّة متقنة، منها النسخة التيموريّة، التي هي من أصحِّ النُّسخ وأشهرها، كما اعتنوا بتخريج الأحاديث، والحكم عليها، وضبط متونها، وما أشكل من أسماء رواتها، والتعليق عليها ببيان الغريب، وبعض ما يستفاد من الحديث، مع تذييلها بفهارس لأطراف الأحاديث والآثار، فضلًا عن فهارس الكتب والأبواب في كلِّ جزء.

ويؤخذ على هذه الطبعة متابعتهم لما في طبعة محمد فؤاد وغيره من أخطاء أحيانًا، وزيادتهم أحاديث من خارج أصولهم الخطيّة التي اعتمدوا عليها، أخذوها من الطبعات السابقة، ومن (تحفة الأشراف)، كما أهملوا ذكر الخلاف المؤثِّر بين النسخ ـ كالاختلاف في صيغ السماع وأسماء الرواة ـ إلّا ما ندر[١].

---

(١) وقد بيّن بعضَ ما وقع في هذه الطبعة من أخطاءٍ وتصحيفاتٍ الشيخُ عصام موسى هادي في مقدِّمة طبعته التي نشرتها دار الصدِّيق؛ فراجع (ص/٨ ـ ١٣) منها.

وفي سنة: (١٤٣٤هـ) صدر الكتاب عن دار التأصيل، وتميّزت طبعتهم بالاعتماد على ستِّ نسخ خطيّة: منها نسختان في غاية التوثيق والإتقان، إحداهما لم يعتمد عليها من قبل، وهي عالية الإسناد، ومنسوخة من نسختين قرئتا على عدد من أصحاب ابن ماجه، منهم أبو الحسن ابن القطّان، والثانية النسخة التيموريّة. ونسخة مرجِّحة بينهما، وثلاث نسخ مساعدة

وقد اعتنوا فيها بتخريج أحاديث الكتاب على (تحفة الأشراف) للمزِّي، وحصر زيادات (التحفة) على هذه الطبعة، وزيادات الطبعة عليها، وبضبط نصِّ الكتاب ضبطًا كاملًا بالحركات، مع التنبيه على الضبط الموجود في النُّسخ الخطيّة، وشرح الغريب في الحاشية، وتذييل الكتاب بفهارس علميّة متنوِّعة .

ويؤخذ عليهم حذف الأحاديث التي هي من زيادات (التحفة)، وبعض أقوال ابن القطّان، مع ثبوتها في بعض النُّسخ المساعدة.

وهذه الطبعة الأخيرة ـ على ما أخذ عليها ـ هي من أفضل طبعات الكتاب إلى الآن، إضافة إلى طبعة دار الصدِّيق ومؤسّسة الريّان، بتحقيق: عصام موسى هادي، في طبعتها الثانية (سنة: ١٤٣٤هـ)، فقد ضبطت على سبع نسخ خطيّة، وإن كان قد أخذ عليه زيادته لأحاديث من النسخة المحموديّة، وهي نسخة ملفّقة غير محدَّدة الرواية، والله أعلم.

ولا يسلم عملٌ من خطأ، وأبى الله أن يتمَّ إلّا كتابه؛ كما قال الإمام الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ. والله الموفِّق.

ثامنًا: التّنبيه على أوهام وأخطاء في سنن ابن ماجه:

في أثناء استقرائي المادة العلميّة لهذا (المدخل) لفت انتباهي تنبيه بعض العلماء على أوهام وأخطاء وقعت في (سنن ابن ماجه)، وقد قال

الحافظ المِزِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وكتاب ابن ماجه إنّما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم؛ فإن الحفّاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما». قال: «ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف»[١].

وهذه الأوهام يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: ما نُسب فيه الوهم إلى الإمام ابن ماجه:

ومن أمثلة هذا القسم:

قوله في (كتاب إقامة الصلاة): في (باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع):

«حدثنا هشام بن عمّار حدثنا رِفْدَة بن قُضَاعَةَ الغَسَّاني حدثنا الأوزاعيُّ عن عبد الله بن عمير عن أبيه عن جده **عمير بن حبيب** قال»، وذكر الحديث[٢].

قال الحافظ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «عمير بن حبيب هو عمير بن قتادة الآتي، **وَهِمَ ابنُ ماجه في تسمية أبيه**»[٣].

ومن هذا القسم: ما نُسب فيه الوهم إلى ابن ماجه، وهو من الرُّواة أو النُّساخ:

ومثال الأوّل: ما ذكره في (كتاب الأدب)، في (باب المزاح):

«حدثنا أبو بكر، حدثنا وكيع، عن زَمْعَةَ بن صالح، عن الزّهري، عن وهب بن عبد بن زَمْعَة، عن أم سلمة (ح)، وحدثنا علي بن محمّد،

---

(١) انظر: (زاد المعاد) لابن القيّم (١/ ٣٤٥).

(٢) (سنن ابن ماجه) (٨٦١).

(٣) (تقريب التهذيب) (١/ ٤٣١). وانظر: (تهذيب الكمال) (٢٢/ ٣٧١)، و(تهذيب التهذيب) (٣/ ٣٢٥).

حدثنا وكيع، حدثنا زمعة بن صالح، عن الزهري، عن عبد الله بن وهب ابن زمعة، عن أمّ سلمة قالت: خرج أبو بكر في تجارة إلى بُصْرى، قبل موت النبي ﷺ بعام، ومعه نُعَيْمانُ وسُوَيْبِطُ بن حرملة، وكانا شهدا بدرًا، وكان نعيمان على الزاد، **وكان سويبطُ رجلًا مزَّاحًا...**»، وذكر الحديث[١].

فهذا الحديث أخرجه أحمد (٦/ ٣١٦) وغيره عن روح بن عبادة، حدّثنا زَمْعَة بن صالح، وقال فيه: «وكان سويبط على الزاد؛ فجاءه نعيمان فقال: أطعمني. فقال: لا! حتّى يأتي أبو بكر، **وكان نعيمانُ رجلًا مِضْحاكًا مزّاحًا**».

قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن أورده من طريق الإمام أحمد، وأشار إلى أنّه أخرجه هكذا الطيالسيُّ والرُّويانيُّ ـ: «**وقد أخرجه ابن ماجه فقَلَبَه**؛ جعل المازح سويبط، والمبتاع نعيمان»[٢].

فهذا الوهمُ جعله الحافظ من ابن ماجه، وكنت قد تبعته على ذلك في الطبعة السّابقة، ثمّ تبيّن لي أنّ الوهم من أحد رواة الحديث، وهو وكيع؛ فقد أخرجه إسحاق في (مسنده) (ح١٨٦٤)، والفسوي في (المعرفة) (١/ ١٧٩) عن ابن أبي شيبة، والطبراني (ح٦٩٩) من طريق ابن أبي شيبة وسهل بن عثمان؛ ثلاثتهم (إسحاق وابن أبي شيبة وسهل) عن وكيع مقلوبًا كما عند ابن ماجه، ولهذا قال ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد أن ساقه من طريق ابن أبي شيبة ـ: «**هكذا روى هذا الخبر وكيع، وخالفه غيره؛ فجعل مكان سويبط نعيمان**»[٣].

ومثال الثّاني: ما أخرجه في (كتاب إقامة الصّلاة)، في (باب في فضل الجمعة): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسين بن علي عن

---

(١) (سنن ابن ماجه) (٣٧١٩).
(٢) (الإصابة في تمييز الصحابة) (٣/ ٢٢٢).
(٣) (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) (٢/ ٦٩١).

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن **شداد بن أوس** قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خُلق آدم، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه؛ فإنّ صلاتَكم معروضةٌ عليّ»(١).

فهذا الحديث رواه الإمام أحمد (٤/ ٨): ثنا الحسين بن علي الجعفي به؛ لكن جعله من حديث أوس بن أوس لا شدّاد بن أوس.

قال الحافظ ابن كثير ـ بعد أن أورده من رواية أحمد ـ: «وهكذا رواه أبو داود عن هارون بن عبد الله وعن الحسن بن علي، والنسائي عن إسحاق بن منصور ثلاثتهم عن حسين بن علي به، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي عن جابر عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس فذكره، قال شيخنا أبو الحجاج المزي: **وذلك وهمٌ من ابن ماجه، والصّحيح أوس بن أوس؛ وهو الثقفي** رضي الله عنه.

قلت: **وهو عندي في نسخة جيّدة مشهورة على الصّواب**؛ كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أوس بن أوس»(٢).

القسم الثاني: ما نسب فيه الوهم إلى غير ابن ماجه:

ومن أمثلة هذا القسم:

١ ـ ما جاء في (كتاب الصلاة)، في (باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب):

«حدثنا داود بن رشيد حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قالا: جاء سليك

---

(١) (سنن ابن ماجه) (١٠٨٥).

(٢) (البداية والنهاية) (٥/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦). وهو على الخطأ في طبعة محمد فؤاد ومن تبعه. وكلام المزّي في (تحفة الأشراف) (ح١٦٣٦).

الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب؛ فقال له النبي ﷺ: «أصليت ركعتين **قبل أن تجيء**؟ قال: لا! قال: فصلِّ ركعتين، وتجوّز فيهما»[(١)].

قال الحافظ السّخاويُّ: «**وهو غلطٌ من النّاسخ؛ نبّه عليه المزِّيّ**»[(٢)]، وذكر أنّ الصواب: «**قبل أن تجلس**».

٢ ـ ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمّد بن بشر حدثنا مسعر حدثنا أبو عقيل عن سابق عن أبي سلّام خادم النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا، إلا كان حقًّا على الله أن يرضيَه يومَ القيامة»[(٣)].

قال الحافظُ أبو زرعة العراقيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «... أخرجه أبو داود أيضًا بهذا السند **عن أبي سلّام عن رجل خدم النبي** ﷺ أنّ النبي ﷺ كان إذا حدث حديثًا أعاده ثلاث مرات؛ فتبيّن بذلك أن أبا سلّام ليس صحابيًّا، بل هو ممطور المتقدم، **وأن طريق ابن ماجه مرسلة، ووقع الوهم من مسعر بقوله فيه: أبي سلّام خادم النبي** ﷺ»[(٤)].

٣ ـ ما جاء في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في عيادة المريض): «حدثنا **محمّد بن عبد الله** الصنعاني ثنا سفيان قال: سمعت

---

(١) (السنن) (ح١١١٤).

(٢) (فتح المغيث) (٣/ ٧٧). وانظر: (الغاية في شرح الهداية) له (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، (زاد المعاد) (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

(٣) (السنن) (ح٣٨٧٠).

(٤) (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) (١/ ٣٦٧).

محمد بن المنكدر يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: . »[١].

قال الحافظُ ابن حجرٍ: «محمّد بن عبد الله الصنعاني عن ابن عيينة، وعنه ابن ماجه، قال المزي: **صوابه محمّد بن عبد الأعلى** الصنعاني؛ كما في أكثر الروايات»[٢].

٤ ـ ما جاء في (كتاب الجهاد)، في (باب النَّفَل):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمّد قالا: ثنا وكيع عن سفيان، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن **زيد بن جارية**، عن حبيب بن مسلمة: أن النبي ﷺ نفّل الثلث بعد الخمس»[٣].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «**زياد بن جارية**: بالجيم التميمي تابعي أرسل حديثًا، فذكره بسببه ابن أبي عاصم في الصحابة، وتبعه أبو نعيم وأبو موسى... **ووقع عند ابن ماجه: زيد بن جارية**، وقال ابن حبان في ثقات التابعين: **من قال فيه: يزيد**[٤] **بن جارية فقد وهم**»[٥].

٥ ـ ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة):

«حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن حُمَيْضَة **بنت** الشَّمَرْدَل، عن قيس بن الحارث قال . . .»، وذكر الحديث[٦].

---

(١) (السنن) (ح ١٤٣٦).

(٢) (تقريب التهذيب) (١/ ٤٨٦)، وانظر كلام المزّي في (تهذيب الكمال) (٢٥/ ٥٦٢).

(٣) (السنن) (ح ٢٨٥١).

(٤) كذا وقع عنده، ولعلّ الصواب «زيد».

(٥) (الإصابة) (٢/ ٦٥٥). وانظر كلام ابن حبان في (الثقات) (٤/ ٢٥٢).

(٦) (السنن) (ح ١٩٥٢).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ:

«حُمَيضة ـ بالضاد المعجمة مصغّر ـ **بن الشَّمَرْدل** بمعجمة ثم ميم مفتوحتين، وزن سفرجل، الأسدي الكوفي، مقبول من الثالثة، **ووقع عند ابن ماجه حُمَيضة بنت الشَّمَرْدَل**»[١].

٦ ـ ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الغيرة):

«حدثنا محمّد بن إسماعيل ثنا وكيع عن شيبان أبي معاوية عن يحيى ابن أبي كثير، عن **أبي سهم (أبي شهم)** عن أبي هريرة...»، وذكر الحديث[٢].

قال الحافظ المزِّيّ: «أبو شهم، وفي بعض النسخ: أبو سهم عن أبي هريرة... قال أبو القاسم ـ يعني: ابن عساكر ـ في الأطراف: أبو شهم، **وهو وَهَمٌ**، وصوابه: **أبو سلم؛ هكذا في عدة نسخ من الأطراف: أبو سلم، وهو وَهَمٌ أيضًا، وإنما الصواب أبو سلمة**، وهو ابن عبد الرحمن بن عوف»[٣].

٧ ـ ما جاء في (كتاب اللّباس)، في (باب النّهي عن خاتم الذّهب):

«حدثنا أبو بكر حدثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله عن **نافع بن جبير** مولى عليّ عن عليّ قال:...»، وذكر الحديث[٤].

قال الحافظُ المزّيُّ: «روى له ابن ماجه. هكذا ذكره صاحب الأطراف ـ يعني: ابن عساكر ـ، وكذلك وقع في **بعض النسخ المتأخِّرة** من كتاب ابن ماجه، **وهو خطأ، والصواب: عن عبيد الله بن عمر، عن**

(١) (تقريب التهذيب) (١/ ١٨٣).
(٢) (السنن) (ح ١٩٩٦).
(٣) (تهذيب الكمال) (٣٣/ ٤٠٨). وانظر (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥/ ٢١٦).
(٤) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

نافع، عن ابن حنين مولى علي، عن علي. وكذلك هو في الأصول القديمة من كتاب ابن ماجه»[١].

٨ ـ ماجاء في (كتاب الدُّعاء)، في (باب دعاء رسول الله ﷺ):

«حدثنا علي بن محمّد حدثنا وكيع عن مسعر عن أبي مرزوق عن **أبي وائل** عن أبي أمامة الباهليّ قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وهو متكئ على عصًا...»، وذكر الحديث[٢].

وقد أورد الحافظ المزّيُّ طريق الحديث عند أبي داود: «عن مسعر **عن أبي العنبس عن أبي العدبّس عن أبي مرزوق عن أبي غالب** عن أبي أمامة»[٣]، ثم أورد طريقه عند ابن ماجه هكذا: «عن مسعر عن أبي مرزوق عن **أبي العدبّس** عن أبي أمامة»[٤].

ثمّ قال: «كذا عنده ـ يعني: ابن ماجه ـ، **وهو وَهَمٌ**، والصّواب الأوّل ـ يعني: رواية أبي داود ـ. ووقع في **بعض النّسخ المتأخّرة**: عن أبي مرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة، **وهو وَهَمٌ ممّن دون المصنِّف**»[٥].

٩ ـ ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرّجل إذا خرج من بيته):

«حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب حدثنا حاتم بن إسماعيل عن **عبد الله بن حسين عن عطاء بن يسار** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه

---

(١) (تهذيب الكمال) (٢٩/ ٢٧٧). وانظر: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (١/ ١١٨).

(٢) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

(٣) انظر: (سنن أبي داود) (ح٥٢٣٢).

(٤) انظر: (سنن ابن ماجه) (٤/ ٥٦٦ ـ تحقيق خليل مأمون شيحا).

(٥) (تحفة الأشراف) (٤/ ١٨٣). وهذا المثال يصلح أن يكون في القسم الأول أيضًا؛ كما لا يخفى.

عن أبي هريرة...»[١].

قال الحافظ المزّيُّ ـ بعد أن أورد الحديث بإسناده من طريق: إسماعيل بن عبد الله عن **عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يسار** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به ـ: «ووقع في **بعض النسخ المتأخّرة** من كتاب ابن ماجه عن عبد الله بن حسين عن عطاء بن يسار، **وهو خطأ**»[٢].

١٠ ـ ما جاء في (كتاب السنّة)، في (باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: فضل أهل بدر):

«حدّثنا محمّد بن الصبّاح حدثنا جرير (ح) وحدّثنا عليّ بن محمّد حدثنا وكيع (ح) وحدّثنا أبو كريب حدثنا أبو معاوية جميعًا عن الأعمش عن أبي صالح عن **أبي هريرة** قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي...»، وذكر الحديث[٣].

قال الحافظ المزِّيُّ ـ بعد أن بيّن أنّ ابن ماجه وغيره من أصحاب الكتب الستّة رووه من حديث أبي سعيد، وأنّه وقع في بعض طرق مسلم: عن أبي هريرة، وهو وَهَمٌ ـ:

«وقد وقع في **بعض نسخ ابن ماجه عن أبي هريرة، وهو وَهَمٌ أيضًا.** وفي رواية إبراهيم بن دينار عن ابن ماجه: **عن أبي سعيد على الصواب...**»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضًا عن أبي معاوية، فقال: عن أبي سعيد؛ كما قال

(١) (السنن) (ح ٣٦٤٢).
(٢) (تهذيب الكمال) (١٤/ ٤١٩).
(٣) (السنن) (ح ١٦١).
(٤) (تحفة الأشراف) (٣/ ٣٤٢).

الجماعة، إلا أنه **وقع في بعض النسخ عن ابن ماجة اختلاف**؛ ففي بعضها عن أبي هريرة، وفي بعضها عن أبي سعيد، **والصواب عن أبي سعيد**،... وقد وجدتُّه في **نسخة قديمة جدًا من ابن ماجه**، قرئت في سنة بضع وسبعين وثلاث مئة، وهي في غاية الإتقان، وفيها: **عن أبي سعيد**»[١].

١١ ـ ما جاء في (كتاب إقامة الصّلاة والسّنّة فيها)، في (باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر):

«حدثنا **حاتم بن نصر** الضَّبِّي حدثنا محمّد بن يعلى زنبور حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة...»، وذكر الحديث[٢].

قال شيخُنا عبدُ الوكيل بن عبد الحقّ الهاشميُّ حفظه الله في (المجلس الثّالث) من (مجالس قراءة وسماع سنن الإمام ابن ماجه): «هذا خطأ؛ **بل هو حاتم بن بكر**».

قلتُ: ويدلُّ على صحّة هذا: أنّه ليس في رواة الكتب السّتّة من اسمه حاتم بن نصر، وإنّما هو حاتم بن بكر[٣].

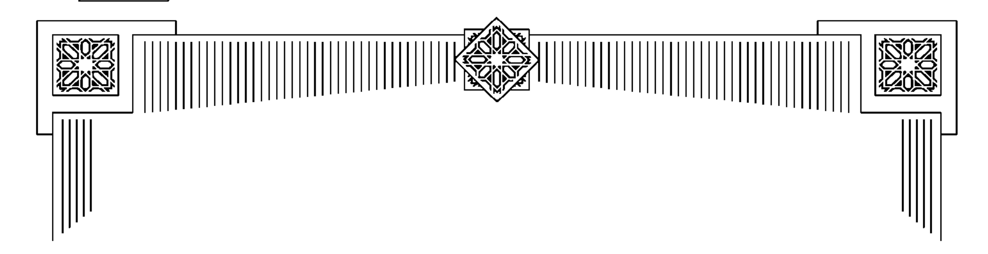
وهناك أمثلة أخرى قليلةٌ، عدلت عن ذكرها لوقوعها على الصواب في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ـ التي تبعتها كثيرٌ من الطبعات ـ، ويمكن للباحث الوقوف عليها بمراجعة كتب التّراجم، والتّخريج، والتّواريخ، وغيرها، والله أعلم.

---

(١) (فتح الباري) (٧/ ٣٥). وانظر كلامًا موسَّعًا على الحديث في (الجواهر والدُّرر) (١/ ٢٥٣ ـ ٢٦١).

(٢) (السنن) (ح ١٢٤٢).

(٣) انظر: (تهذيب الكمال) (٥/ ١٩١)، وفروعه. وبرواية حاتم بن بكر ذكره في (تحفة الأشراف) (١٣/ ٣٣ ـ ٣٤).



الخاتمة

هذا ما يسَّرَ الله تعالى لي جمعَهُ في هذا المدخل، وإنني أسجِّلُ في نهايته أهمَّ النتائج المتوَصَّل إليها:

أولًا: إنّ الإمامَ ابنَ ماجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحدُ أئمّة الحديث، الذين جمعوا الأحاديثَ ودوَّنوا السنّة، وصنَّفوا كتبَ العلم.

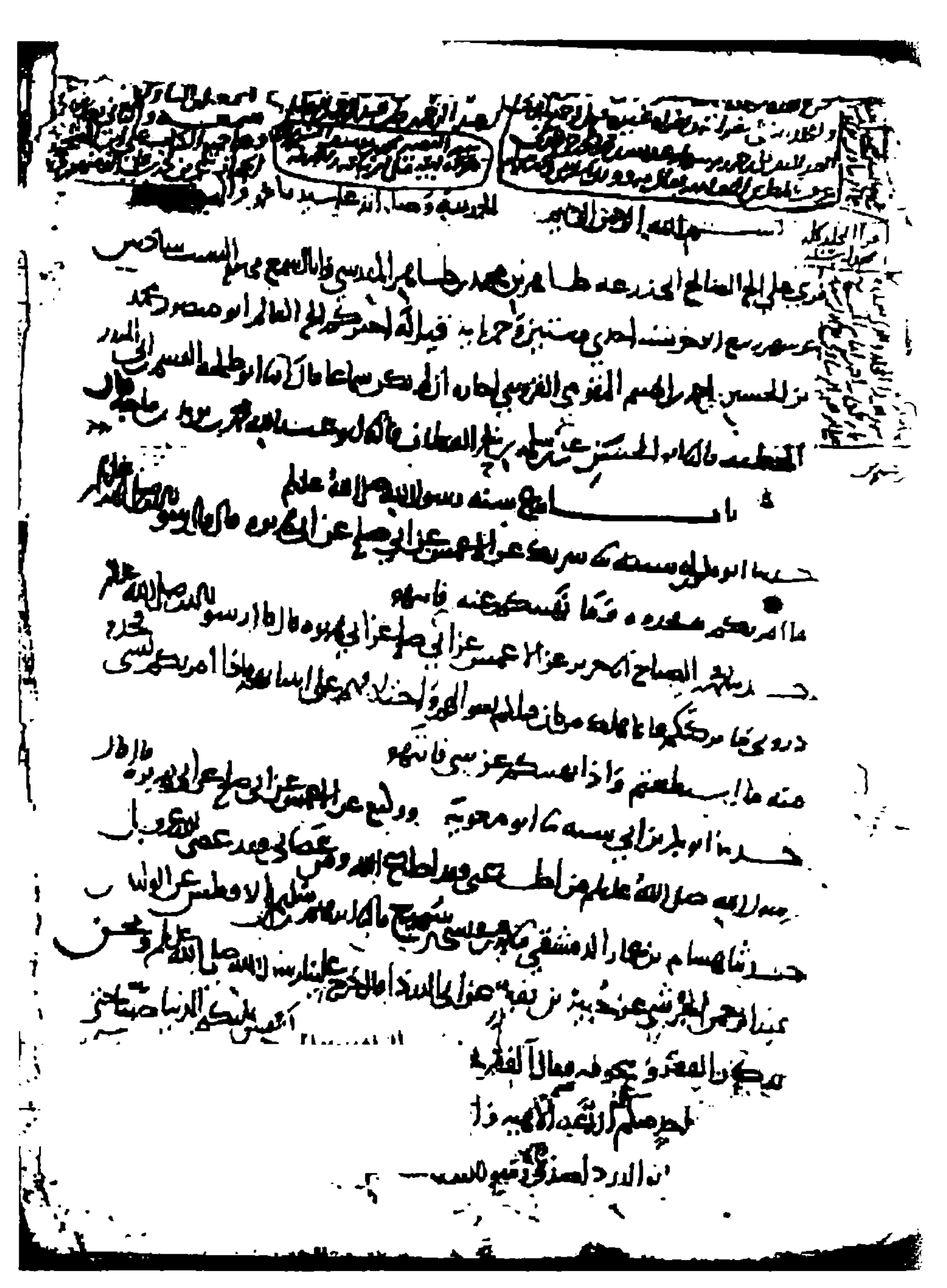
ثانيًا: إنّ كتابَه «السنن» استحقَّ أن يكون سادس الكتب الستّة؛ لما اشتملَ عليه من أحاديث كثيرة زوائد على الكتب الخمسة، فضلًا عن حسن التبويب ودقَّتِه.

ثالثًا: إنّ كتابَه «السنن» إنما غَضَّ من مرتبتِه تخريجُه للمتروكين والمتَّهَمين بالكذب، وإيرادُه لأحاديث كثيرة منكرة ضعيفة، وبعضُها باطلة وموضوعة.

رابعًا: إنّ زوائد ابن ماجه من الأحاديث والرجال ليست كلّها ضعيفة، بل فيها كثيرٌ من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وكثيرٌ من الرجال الثقات والصدوقين.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلَّمَ على نبيِّنا محمّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

ملحق
ببعض صور مخطوطات
سنن ابن ماجه



بسم الله الرحمن الرحيم

باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

بداية النسخة التيمورية المقروءة على الإمام ابن قدامة،

وهي بخط الحافظ عبد الغني المقدسي

نص سماع على ابن قدامة
وفيه ذكر حلقة الحنابلة بالجامع الأموي

خط الحافظ عبد القادر الرهاوي

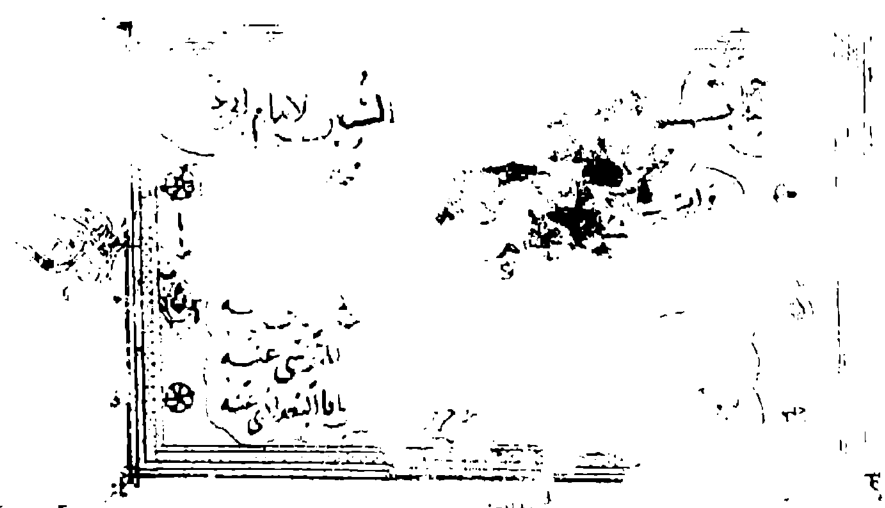
في قراءته لسنن ابن ماجه على أبي زرعة المقدسي

خط الحافظ الكبير يوسف بن خليل الدمشقي بقراءته لهذه السنن
على الإمام ابن قدامة سنة (٦٠٠هـ)

خط الإمام عبد الرحمن بن محمد ابن أخي ابن قدامة

وذلك بصحة قراءة السنن عليه

خط القاسم بن محمد البرزالي بقراءته لهذه السنن





غِلاف نسخة باريس

أخبرنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي قال أخبرنا

تاج الدين أبو محمد عبد الخالق بن عبد الله ... الأمين سعد بن علوان

قال أخبرنا الإمام موفق الدين أبو ... عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا

... عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم

على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا زكريا بن عدي عن ابن المبارك عن محمد بن سوقة

عن أبي جعفر قال كان ابن عمر إذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا لم يعده ولم يقصر

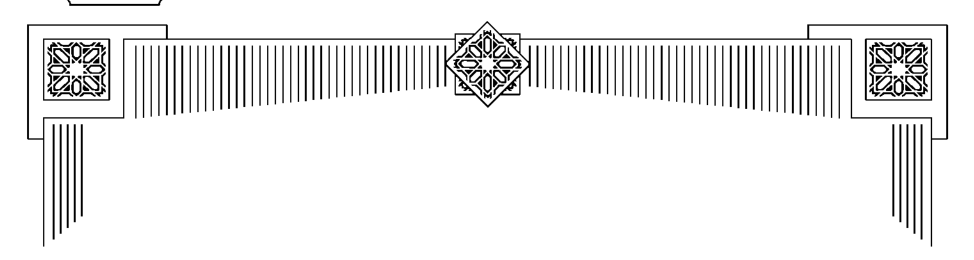
دونه حدثنا هشام بن عمار الدمشقي ثنا محمد بن عيسى بن سميع ثنا إبراهيم بن سليمان

بداية نسخة باريس

(تمت) على نسخة باريس

آخر نسخة باريس

بعض السماعات على نسخة باريس



فهرست الموضوعات

إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.
٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م

٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.

٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.

٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.

٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.

٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.

٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.

٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.

٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.

٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.

٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.

١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.

١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.

١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.

١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.

١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.

٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.
٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثًا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***